جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مدخل إلى علم السياسية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس مزدوج: حقوق وعلوم سياسية

الأستاذ: بوضياف محمد

الموسم الجامعي: 2024-2025.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**1**
السداسي الأول	**2**
المحور الاول: مقدمة عامة حول العلوم السياسية	**2**
أولا: تعريف علم السياسة: التعريف، علاقته بالعلوم الأخرى	**2**
ثانيا: علاقة علم السياسة بالحقول المعرفية الأخرى	**5**
ثالثا: موضوع العلوم السياسية	**7**
رابعا: مناهج العلوم السياسية	**11**
1-المنهج التاريخي	11
2- المنهج المقارن	12
3- المنهج الكمي الاحصائي	14
4- المنهج التجريبي	16
5- دراسة الحالة	18
6- تحليل المضمون	21
المحور الثاني: المفاهيم الأساسية للعلوم السياسية	**26**
1- مفهوم السلطة	26
2- مفهوم القوة	27
3- مفهوم الصراع	29
4- مفهوم الحكم	31
5- مفهوم الدولة	32
6- مفهوم السيادة	33
7- خصائص السيادة	35
8-مفهوم الشرعية	36
المحور الثالث: النظريات السياسية	**40**
أولا: الليبرالية السياسية	40
ثانيا: المبادئ الأساسية لليبرالية السياسية	40
ثالثا: الأفكار والمبادئ الجمهورية	42

رابعا: الأفكار والمبادئ الديمقراطية	43
المحور الرابع: النظم السياسية ونظم الحكم	**45**
أولا: الأنظمة الديمقراطية	**45**
1- تعريف الأنظمة الديمقراطية	45
2- نشأة الأنظمة الديمقراطية	45
3- مبادئ الأنظمة الديمقراطية	45
4- التحولات الرئيسية في تطور الديمقراطية	46
ثانيا: الأنظمة التسلطية	**48**
1- تعريف الأنظمة التسلطية	48
2- خصائص الأنظمة التسلطية	48
3- تطور الأنظمة التسلطية	50
4- أنواع الأنظمة التسلطية	50
5- التحديات التي تواجه الأنظمة التسلطية	51
المحور الخامس: الانظمة السياسية وانظمة الحكم	**52**
أولا: الأنظمة الشمولية: تعريفها، خصائصها، نشأتها وتطورها	**52**
1- تعريف الأنظمة الشمولية	52
2- خصائص الأنظمة الشمولية	52
3- نشأة الأنظمة الشمولية	53
4- أنواع الأنظمة الشمولية	54
5- التطور التاريخي للأنظمة الشمولية	55
6- التحديات التي تواجه الأنظمة الشمولية	55
ثانيا: الأنظمة الفيدرالية	**56**
1- تعريف الأنظمة الفيدرالية	56
2- خصائص الأنظمة الفيدرالية	56
3- نشأة الأنظمة الفيدرالية	57
4- أنواع الأنظمة الفيدرالية	58
5- المزايا والعيوب	58
6- التحديات التي تواجه الأنظمة الفيدرالية	59
ثالثا: الدولة الموحدة	**60**

1- تعريف الدولة الموحدة	60
2- خصائص الدولة الموحدة	60
3- أنواع الدولة الموحدة	62
4- التحديات التي تواجه الدولة الموحدة	62
5- مزايا وعيوب	63
المحور السادس: المؤسسات السياسية	**65**
أولا: المؤسسة التنفيذية	**65**
1- تعريف المؤسسة التنفيذية	65
2- وظائف المؤسسة التنفيذية	65
3- هيكل المؤسسة التنفيذية	66
4- أنواع الأنظمة التنفيذية	66
5- دور المؤسسة التنفيذية في النظام السياسي	67
6- التحديات التي تواجه المؤسسة التنفيذية	68
ثانيا: المؤسسة التشريعية	**68**
1- تعريف المؤسسة التشريعية	68
2- وظائف المؤسسة التشريعية	69
3- هيكل المؤسسة التشريعية	69
4- دور المؤسسة التشريعية في النظام السياسي	70
5- مزايا المؤسسة التشريعية	71
ثالثا: المؤسسة القضائية	**72**
1- تعريف المؤسسة القضائية	72
2- وظائف المؤسسة القضائية	73
3- هيكل المؤسسة القضائية	73
4- دور المؤسسة القضائية في النظام السياسي	74
5- أنواع الأنظمة القضائية	75
6- مزايا وعيوب	**76**
رابعا: الأحزاب السياسية	**77**
1- تعريف الأحزاب السياسية	77
2- وظائف الأحزاب السياسية	77

3- أنواع الأحزاب السياسية	78
4- دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي	79
5- التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية	80
خامسا: المجتمع المدني	**81**
1- تعريف المجتمع المدني	81
2- مكونات المجتمع المدني	81
4- وظائف المجتمع المدني	82
5- دور المجتمع المدني في النظام السياسي	83
6- التحديات التي تواجه المجتمع المدني	84
السداسي الثاني	**85**
المحور الأول: السياسات العامة والحكامة	**85**
أولا: السياسات العامة	**85**
1- تعريف السياسات العامة	85
2- مكونات السياسات العامة	85
3- أنواع السياسات العامة	86
4- دور السياسات العامة في النظام السياسي	87
5- عملية صنع السياسات العامة	87
ثانيا: نظريات الحكامة	**89**
1- تعريف الحكامة	89
2- نظريات الحكامة	89
3- أهمية الحكامة	91
4- التحديات التي تواجه الحكامة	92
ثالثا: السياسات الاجتماعية – الاقتصادية –البيئية:	**93**
1- السياسات الاجتماعية	93
2- السياسات الاقتصادية	94
3- السياسات البيئية	94
المحور الثاني: العلاقات الدولية والسياسات العالمية	**97**
أولا: العلاقات الدولية	**97**
1- تعريف العلاقات الدولية	97

2-السياقات المعرفية في العلاقات الدولية	97
3- النظريات ضمن الليبرالية	99
ثانيا: الفاعلون في العلاقات الدولية	**101**
1-الدول	101
2-المنظمات الدولية	102
3-الشركات المتعددة الجنسيات	102
4- دور الشركات المتعددة الجنسيات في العلاقات الدولية	102
5-الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني	103
6-الحركات السياسية والحركات الثورية	104
ثالثا: النزاع والتعاون في العلاقات الدولية	**105**
1- النزاع في العلاقات الدولية	105
2- أسباب النزاع العلاقات الدولية	105
3- التعاون في العلاقات الدولية	106
4- العلاقة بين النزاع والتعاون	107
رابعا: العولمة والعلاقات الدولية	**108**
1- تعريف العولمة	108
2- أبعاد العولمة وتأثيراتها على العلاقات الدولية	108
المحور الثالث التطور التاريخي للعلوم السياسية	**113**
أولا: العلوم السياسية في العصور القديمة	114
ثانيا: العلوم السياسية الحديثة	115
ثالثا: العلوم السياسية الحالية	117
المحور الرابع: التحديات الحالية للعلوم السياسية	**122**
أولا: ازمة الديمقراطية	122
1- مظاهر أزمة الديمقراطية	122
2- العوامل المساهمة في أزمة الديمقراطية	123
3- تأثير أزمة الديمقراطية على العلوم السياسية	124
4- الحلول الممكنة لتجاوز أزمة الديمقراطية	124
ثانيا: التحديات البيئية	**125**
1- التحديات البيئية وتأثيرها على العلوم السياسية	126

2- العوامل التي تزيد من تعقيد القضايا البيئية	127
3- دور العلوم السياسية في مواجهة التحديات البيئية	128
4- الحلول والسياسات المقترحة للتحديات البيئية	129
ثالثا: تحديات الرقمنة	**129**
1-تأثير الرقمنة على السياسات والممارسات السياسية	130
2-الرقمنة وتعزيز النزاعات السياسية	131
3- الرقمنة وتحولات الدولة والمجتمع	131
4-تحديات أخلاقية وقانونية للرقمنة في السياسة	132
5-استجابة العلوم السياسية لتحديات الرقمنة	132
خاتمة	134
قائمة المراجع	135

مقدمة:

علم السياسة كحقل معرفي قد شهد تحولات إبستمولوجية كبيرة منذ نشأته كمؤسسة علمية مستقلة. في البداية، كانت دراسة السياسة مرتبطة بالفلسفة السياسية، حيث اهتم الفلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو بتنظيم الحياة السياسية والمجتمعية. مع مرور الوقت، وتحديدًا في القرن التاسع عشر، بدأ علم السياسة يتطور ليصبح علمًا مستقلًا، حيث ظهرت مفاهيم مثل السلطة، الدولة، الديمقراطية، والحقوق، مع تطور المناهج الأكاديمية لدراسة هذه المفاهيم.

في القرن العشرين، شهد علم السياسة تحولًا كبيرًا مع ظهور مدارس فكرية جديدة مثل المدرسة السلوكية التي اعتمدت على الأساليب العلمية والبيانية في تحليل السلوك السياسي، والنظرية النقدية التي ركزت على دراسة تأثير الأيديولوجيات والطبقات الاجتماعية في تشكيل السياسة. كما أُعطيت أهمية أكبر لدراسة العلاقات الدولية والأنظمة السياسية المتعددة.

ومع التحديات الجديدة التي تطرأ على العالم المعاصر، دخلت مسائل مثل البيئة والرقمنة إلى قلب الاهتمامات السياسية. فقد أصبح علم السياسة معنيًا بشكل متزايد بالقضايا البيئية بسبب التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، مما دفع إلى تطوير سياسات بيئية على المستويين الوطني والدولي. كما أن تطور التكنولوجيا الرقمية وظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي فرض على السياسة تحديات جديدة تتعلق بالخصوصية، الأمان السيبراني، والتحكم في المعلومات. وهذا أدى إلى ظهور مفهوم "الديمقراطية الرقمية" التي تهتم بدراسة تأثير الرقمنة على ممارسات السياسة، بما في ذلك الحملات الانتخابية، وتوجيه الرأي العام، وتنظيم البيانات.

اليوم، يُعتبر علم السياسة مجالًا ديناميكيًا يعكس التفاعل المستمر بين مختلف القضايا السياسية والتكنولوجية والبيئية. حيث تُمثل قضايا مثل التنمية المستدامة، تنظيم الطاقة المتجددة، وتحقيق العدالة الرقمية تحديات حقيقية لصانعي السياسات.

السداسي الأول

المحور الاول: مقدمة عامة حول العلوم السياسية

يتضمن المحور الأول ثلاث محاضرات، نتناول فيها على التوالي تعريف علم السياسية وعلاقته بالعلوم الأخرى بالإضافة الى نبذة تاريخية عن هذا الحقل المعرفي، المحاضرة الثانية نتناول فيها اهم موضوعات علم السياسة موضوعات علم السياسة ثم في المحاضرة الثالثة نتعرف على اهم المناهج لهذا العلم.

أولا: تعريف علم السياسة: التعريف، علاقته بالعلوم الأخرى

1- تعريف العلوم السياسية:

النشأة والتطور

علم السياسة هو دراسة السلطة والحكم في المجتمعات البشرية، ويُعدّ من أقدم العلوم الاجتماعية التي تهدف إلى فهم السلوك السياسي، والنظم الحكومية، والعمليات السياسية. يُعنى هذا العلم بتحليل كيفية توزيع الموارد والقوة في المجتمع، وكيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر على الأفراد والجماعات. جاء في موسوعة العلوم السياسية:" انها تشير الى السلوك المتعلق بالمؤسسات وعمليات الحكم" أو هي:" العملية الي يتعامل بمقتضاها الجماعة البشرية مع مشكلاتها وصولا الى أهدافها" [1]

وتعتبر من جهة أخرى علما للدولة، يقول روجيه سالتو علم السياسة هو "دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، والعلاقات القائمة بينها وبين أفرادها الأعضاء، والعلاقات القائمة بينها وين بقية الدول، وما اعتقده الناس وكتبوه وقالوه عن هذه المواضيع، او هي:" علم الحكومة وفن علاقات الحكم، وتطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، او الطريقة التي يسلكها الحكام. [2]وهي علم الدولة، والسياسة لغة هي القيام بشؤون الرعية. [3] أو هي تنظيم أمور الدولة وتدبير شؤونها، وقد تكون شرعية أو تكون مدنية، فاذا كانت شرعية كانت احكامها مستمدة من الدين، وان كانت مدنية، كانت قسما من الحكمة العلمية وهي الحكمة السياسية، او علم السياسة.[4]

---

[1]– موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، 1994، المجلد الأول، ص 102.

[2]–عبد الوهاب الكيالي، كامل زهير، الموسوعة السياسية، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص 327

[3]–احمد عطية، القاموس السياسي، منشورات دار النهضة العربية، مصر، 1974، ط 5، ص 661.

[4]–جميل صليبا، القاموس الفلسفي، الجزء الأول، منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1982، ص 679.

تعريف علم السياسة في المدرسة الفرنسية: ترتكز المدرسة الفرنسية في تعريف علم السياسة على المفهوم القانوني والمؤسساتي للدولة. إذ ترى أن علم السياسة هو "علم الدولة"، أي أنه يهتم بدراسة الدولة كأهم كيان سياسي، وتحليل مؤسساتها، ووظائفها، وقوانينها، وكيفية ممارسة السلطة داخلها.

وفقًا لهذه المدرسة، الدولة هي محور العملية السياسية، ويتمحور علم السياسة حول فهم العلاقة بين السلطة، السيادة، والقانون داخل المجتمع. يركز التعريف الفرنسي تقليديًا على تحليل الهياكل الرسمية مثل الدساتير، البرلمانات، الأنظمة القانونية، والإدارات العامة.

يقول في هذا الصدد جورج بيردو ، :" انه يمكن اكتشاف الحقيقة العلمية ، التي تطبق على الظواهر السياسية في ميادين واتجاهات متنوعة، فالتاريخ السياسي، والقانون الدستوري، والعقائد والأفكار السياسية والعلاقات الدولية وعلم اجتماع الانتخاب ودراسات التصنيفات الاجتماعية، كلها علوم سياسية ، لانها تهتم بماله علاقة بالمجتمع السياسي، او بالعلاقات السياسية بين الافراد،[1] وعلم السياسة هو احد هذه العلوم المتنوعة ، او الأرضية المشتركة او العنصر الموحد الذي تلتقي حوله وتنطلق منه بقية العلوم. [2]

تعريف علم السياسة عند الأنجلوسكسونية: تعتمد المدرسة الأنجلوسكسونية (الإنجليزية–الأمريكية) على نهج أكثر شمولًا وديناميكية، حيث تُعرف علم السياسة على أنه "دراسة السلطة والسلوك السياسي". ينصب تركيز هذه المدرسة على تحليل السلوك السياسي للأفراد والجماعات، بالإضافة إلى دراسة الظواهر السياسية العملية مثل الانتخابات، الأحزاب، الرأي العام، والعلاقات الدولية

تُعنى المدرسة الأنجلوساكسونية بفهم العمليات السياسية الواقعية من خلال مناهج تجريبية وتحليلية، بما في ذلك التحليل السوسيولوجي والنفسي للسياسة.

ويعود موقف المدرسة الامريكية في أساسه الى طغيان علم النفس السلوكي، يقول واتسون:" ان ردود فعل الانسان حيال المؤثرات الداخلية والخارجية هي التي يجب ان تكون موضوع الدراسة النفسية، وان تكون الملاحظة هي المنهج الوحيد المستخدم، فالسلوك وحده هو مادة البحث الجديرة بالاهتمام، على أساس انه يمكن مشاهدته وملاحظته. وكان من نتائج هذه النظرة، انها رفضت اية معرفة ل تثبت بالتجربة والمشاهدة، أي انها رفضت التحليلات المعيارية والقيمية ، كما اهتمت المدرسة السلوكية بعلم السياسة على انه علم قائم بذاته، واهتمت بالتنظير له وتجويده كعلم مستقل ، لا مجرد تأصيل للحقاق السياسية بغرض التثقيف. [3]

---

[1]–George Burdeau، méthode de la science politique، édition DALLOZ، Paris، 1959، p22.

[2]–Ibid،p 23

[3]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 396.

الفرق بين المدرستين: المدرسة الفرنسية تركز على الجانب القانوني والمؤسساتي للدولة، مع اهتمام كبير بالنظم والهياكل الرسمية.

المدرسة الأنجلوسكسونية تتبنى مقاربة أكثر عملية وتجريبية، حيث تهتم بدراسة السلوك السياسي والظواهر الواقعية في العملية السياسية.

تُكمل المدرستان بعضهما البعض، حيث يجمع علم السياسة الحديث بين التحليل القانوني المؤسساتي (الفرنسي) والتحليل السلوكي الديناميكي (الأنجلوسكسونية)

علم السياسة كعلم للدولة:

تعتبر الدولة في المفهوم القانوني على أنها هيئة سياسية تتوفر على ثلاثة أركان، وهي الإقليم الذي يحدد مجالها الجغرافي، والسكان أو الشعب المستقر في الإقليم، وأخيرا السلطة التي تمارسها الدولة على من يقيم ضمن حدودها.

كما أن كلمة "دولة" من منظور علم الاجتماع السياسي، تشير إلى فئة خاصة من التجمعات البشرية أي من المجتمعات، ثمة معنيان عمليا هما: الدولة – الأمة، والدولة – الحكومة. فالدولة، تعني الدولة الأمة، وتدل على المجتمع القومي، نشأ في نهاية العصر الوسيط، وهو حاليا الأقوى تنظيما والأفضل اندماجا، أما الدولة الحكومة فتدل على الحكام، قادة هذا المجتمع القومي. [1]

ويعتبر علم السياسة بأنه "دراسة الدولة وأهدافها، والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف والعلاقات القائمة بينها وبين أفرادها الأعضاء، والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول، ويعني ذلك وضعا مستقرا ومؤسس لمجال الحاكم والمبني على تحقيق الطمأنينة والرفاهية أو السعادة. [2]

وأغلب علماء السياسة والمنظرين فيها أمثال بلونتشيني ورافاييل ركزوا على الدولة باعتبارها تختزل السياسي وتكثفه، أو بتعبير رافاييل ما هو سياسي هو: كل ما له علاقة بالدولة. [3]

ويتحدد موضوع علم السياسة في التصور المؤسسي بمثابة علم للدولة، علم للمجتمع السياسي، وتطبع الظاهرة المؤسسية الدولة على انها مؤسسة المؤسسات. إنها المؤسسة العليا المعبرة عن المعرفة والإرادة الإنسانيتين. لقد حقق هذا التصور على المستوى النظري تجاوزا للتصور العلاقي والدينامي، إنه لا يزيح لا خصوصية العلاقات السياسية ولا دينامية السلطة، لكنه يدمجها داخل إطار حي ومتجانس، وبحسب رأي

---

[1]– موريس دي فارجي ترجمة سليم حداد، علم اجتماع السياسة، الطبعة الثانية، 2001، ص 19.

[2]– جون مينو ترجمة جورج يونس، مدخل الى علم السياسة، منشورات عويدات بيروت، الطبعة الثانية، 1977، ص 83.

[3]–اندرو فنست، نرجمة مالك أبو سهيوة، محمود خلف، نظريات الدولة، دار الجبل بيروت ، الطبعة الأولى ، 1990، ص 18.

موريس دوفيرجي: "حتى أولئك الذين يحددون السياسة كعلم للسياسة عموما، يعترفون بأنها تبلغ في الدولة شكلها الأكثر اكتمال وتنظيمها الأكثر كمالا. وعليه إن دارس السياسة يعرف "الشيء" السياسي، كالدولة بالطريقة التي يعرف فيها آخرون القوى في الفيزياء والأجسام في الكيمياء، ويمكن حصر ثلاثة أنواع من المعرفة للدولة:

.علم السياسة التجريبي: إنه علم السياسة الخالص، لكونه وصفيا تفسيريا ووضعيا

.علم السياسة المذهبي مفاده فلسفة سياسية قد تحيل إلى حكمة وتبصر في التصرف

.علم السياسة التطبيقي خلق وسائل العمل. [1]

علم السياسة: علم السلطة السياسية

السلطة وتعني هيمنة من يمارسها، او هي الإقرار بتفوق لمن يمسك بالقيادة والتوجيه، ولها معنى اخر له علاقة بعلم اجتماع السياسي ويحمل المعاني التالية:

المنظور الإمتلاكي: السلطة شبيهة برأس المال

المنظور المؤسساتي: تدل على الدولة في علاقتها مع المواطنين، وقد تدل على الحاكم حينما نتحدث عن سلطة المعارضة، كما تحيل على المؤسسات الدستورية حينما نتحدث عن السلطات العامة

المنظور التفاعلي: حيث يعرفها ماكس فيبر بأنها "الإمكانية المتاحة لأحد العناصر داخل علاقة اجتماعية معينة، ليكون قادرا على توجيهها حسب مشيئته، ويعرفها روبيرت دال بأنها علاقة بين فاعلين، يتمكن بواسطتها أحدهم من دفع الاخرين الى الصرف بطريقة مختلفة عما كانوا قد يفعلونه دون هذه العلاقة. [2]

ثانيا: علاقة علم السياسة بالحقول المعرفية الأخرى

إن التأسيس لعلم سياسة جديد يتطلب إجراء مراجعة نقدية شاملة لواقع هذا العلم ولأولوياته البحثية وحقوله، وتقاطعاته، وفرزه عن مختلف التخصصات الأخرى، وبيان علاقاته معها

علم السياسة وعلم الجغرافيا:

دراسة الجغرافيا سواء كانت بشرية، اقتصادية ام سياسية ضرورية للعلوم السياسية، لان كل ما يتصل بالجغرافيا يدخل في اهتمامها، لان المواقع الجغرافية، وكثافة سكانها ومناخها ومواردها الطبيعية والتركيبات

---

[1]–جعفر بن موسى، مدخل الى علم السياسة المعاصر، طنجة المغرب، د ت ن، ص24.

[2]–محمد الرضواني، مدخل الى علم السياسة، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، الطبعة الثانية، 1967، ص 30\31.

الاجتماعية كلها تؤثر على النظام السياسي حصيلتها، وفي قوة الدولة وعلاقتها بغيرها من الدول، ولا ادل على هذا الارتباط من ظهور ما يعرف بعلم الجغرافيا السياسية. [1]

علم السياسة والقانون:

ظلّ علم السياسة لأكثر من قرن في تبعية مطلقة للقانون، وفرعا من فروعه خصوصا القانون الدستوري، حيث لم يكن لعلم السياسة حضور خارج الدراسات القانونية. ان علم السياسة يهتم بدراسة التشريعات الداخلية والخارجية المنظمة لحركة المجتمع والدول والجماعات ويقوم بتحليلها وفحصها والمساعدة على تكريسها حفاظا على الامن والسلم، وتثبيتا للحقوق وحمايتها، فالقانون من صميم الدراسات السياسية. [2]

علم السياسة والتاريخ:

علاقة علم السياسة بالتاريخ علاقة وطيدة، باعتبار أن التاريخ هو ماضي السياسة، وهو مستودع مليء بالأحداث والشواهد والتطورات والمعلومات والمذكرات، التي تساعد على فهم أدق للسياسة، لكن سرعان ما اكتشف المهتمون بعلم السياسة أن التاريخ بوصفه يتعامل مع الماضي لا يكفي لتفسير الظواهر السياسية، وأن حوادث الماضي لم تعد تفيد بما يكفي لفهم حاضر ومستقبل السياسة. يقول احد علماء السياسة مشيرا الى العلاقة بين العلمين :" ان علم السياسة هو ثمرة التاريخ ، وان التاريخ هو جذور علم السياسة "، يتضح ذلك من خلال علم التاريخ السياسي الذي يدون نشاط السياسيين والعسكريين، ويستخلص منها الدروس والعبر، ويضع امام صناع القرار مشاهد وحالات قد تتكرر. [3]

علاقة علم السياسة بالاقتصاد:

من العلوم الوثيقة الصلة بعلم السياسة هي علم الاقتصاد من خلال ما يعرف بعلم الاقتصاد السياسي، ولا يمكن تخيل الاقتصاد بدون سياسة، ومن الصعب الحديث عن السياسة بدون العودة إلى الاقتصاد، فمهام الحكومات السياسية هي الاشراف على المالية والتجارة وعمليات الإنتاج والخدمات، وعليه لا ينفك الاقتصادي همن السياسي ممارسة وتنظيرا، وقد اعتمد العلماء السياسة لتفسير هذا الارتباط على ما كتبه

---

[1]–علاء محمد مطر، مبادئ العلوم السياسية، جامعة الاسراء فلسطين، 2018، ص 13. على الرابط Https// : www.researchgate.net/publication/336826152

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة

[3]– نفس المرجع، ص 14

كارل ماركس وماكس فيبر وغيرهم من بعدهم، ممن فسر حركة المجتمع والسلوك السياسي انطلاقا من الفكر المادي الاقتصادي.[1]

علم السياسة وعلم الاجتماع: إن الاعتماد على علم الاجتماع تزايد بشكل ملحوظ خلال القرن 20 الذي شهد ثورة علمية كبيرة، ساهمت في تطوير مضامين الدراسات، وبروز مفاهيم جديدة كالحداثة والتنمية، ودراسة نمط التصويت والسلوك الانتخابي.

ويرابط علمي الاجتماع والسياسة من حيث ارتباط الأوضاع الاجتماعية بالأوضاع السياسية داخل المجتمع، فالتفاوت الطبقي يؤدي الى حالة من اللاستقرار. مسالة التنشئة السياسية هي محل اهتمام بين السياسة والاجتماع ويتداخل فيها عمل من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة والجمعية والحزب، هذا الارتباط مهد لضهور ما سمي بعلم الاجتماع السياسي، وهو يهتم بالتأثير المتبادل بين ظاهرتي السياسة والاجتماع. [2]

ثالثا: موضوع العلوم السياسية

موضوع علم السياسية: علم السياسة هو علم اجتماعي يدرس الأنظمة السياسية، المؤسسات، والسلوكيات المرتبطة بالسلطة والحكم. يشمل هذا العلم مجموعة واسعة من الموضوعات أبرزها ما يلي:

النظرية السياسية: دراسة الأفكار والمفاهيم السياسية مثل الحرية، العدالة، المساواة، والديمقراطية، هي أحد الفروع الأساسية في علم السياسة، وتهدف إلى تقديم إطار فكري لتحليل الظواهر السياسية وفهمها وتفسيرها. تتكون النظرية السياسية من مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تسعى إلى تقديم إجابات عن الأسئلة المتعلقة بالسلطة، العدالة، الحرية، الشرعية، والتنظيم السياسي.

هي أداة لفهم الواقع السياسي وتحليله وتوجيهه نحو مستقبل أفضل. تساعد في تقديم رؤية شاملة للمجتمعات وتقديم حلول للتحديات السياسية والاجتماعية التي تواجهها. [3]

مفهوم النظرية: هي مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا، التي تكوّن رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات، بهدف تفسير الظواهر، والنظرية ليست أداة مجردة، بل على العكس فهي تحمل خلفية فكرية، وسياقات اجتماعية وثقافية وتاريخية لأولئك الذين عملوا على بنائها وصياغتها.

---

[1]–علاء محمد مطر، المرجع المرجع، ص 16

[2]–نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]– جون ي. درايزك وآخرون، دليل أكسفورد للنظرية السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11 أغسطس 2022. https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/the-oxford-handbook-of-political-theory.aspx

ان تطور حقل التنظير ناتج عن تأثير التغيّرات والمناقشات حول الموضوع نفسه {التنظير}، تأثير التطورات الحاصلة في العالم وتأثير الأفكار الجديدة في ميادين العلوم الاجتماعية عامة، وكذلك تأثير اسهامات الفلاسفة السياسيين. [1]

مكونات النظرية:

ان دراسة النظريات يستلزم الإحاطة بمكونات المعرفة الأساسية للنسق الذي ظهرت فيه، لأنها ببساطة نتاج مفعوم معين للعلم، وهي تتحرك في إطار نموذج معرفي وبمنهجية معينة.

المفاهيم هي حجر الأساس في بناء النظريات، وهي الرابط بين الباحث وموضوعه، ففي كتاب الهام العلم، يقول تومسون :" ان كل العلوم نعتمد على المفاهيم ، فهي الأفكار التي حملت الأسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يساله الباحث، وتحدد الإجابة عليه، وهي البناء الأساس الذي يؤسّس عليه التنظير"، فالعلم يبدا بتشكيل المفاهيم التي تصنف العالم، اذ انه قبل شرح الظواهر لا بد من وصفها، فالمفهوم هو القاعدة الامبريقية للعلم، لذلك لابد من التحرك وراء المفاهيم، فهي المنطلق لصياغة المشكلة، وهي الوسيط الذي يبلغ الحقائق وهي التي تعبر عن النتائج التي توصلنا اليها. [2]

فالمفهوم هو لفظ يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو تجريد لواقع، وهو تصور ذهني لواقع معين، والتعاريف هي الوسيلة لإضفاء الدقة والوضوح على المفهوم، وقد ينسب التعريف لاسم، للإشارة الى الشخص صاحب المفهوم، الذي لقي قبولا وموافقة من الباحثين للاستخدام في تخصص معين. ويقابله التعريف الحقيقي وهو الذي يحمل الخصائص والمكونات، اما التعريف الاجرائي فلمزيد من التوضيح والدقة. الوصف والتصنيف هي كذلك مكونات للنظرية لا يمكن تجاوزها قبل البدا في التفسير، الذي يمثل الركن الأساس في النظرية، وكل مكوناتها في خدمته سعيا وراء إزالة اللبس والغموض عن الظاهرة عن طريق الاختبار والقياس والنقد.

بناء النظرية: من خلال تبيان المكونات، ما الذي يتطلبه التفكير النظري من الباحثين للوصول الى التفسير والتنبؤ. أولا الابتعاد عن التعامل مع القضية باعتبارها محاولة لبلورة نعريف جاهز للنظرية، الوضوح والواقعية في الطرح، القدرة على الافتراض المؤسس علميا وممنهج، كثرة السؤال والنقد، والقدرة على التحكم في الموضوع، والتحلي بالمرونة والتخلي عن الأيديولوجية، قبول النتائج. [3]

---

[1]–أيمن عمر، قوة الأفكار.. كيف تشكل النظريات السياسية المجتمعات؟، 2024/03/11.https://www.aljazeera.net

[2]–اسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الفكر السياسي والنظرية السياسية : دراسة مقارنة ، سبتمبر2016، ص 7 على الموقع: https://www.researchgate.net/publication/315382771_alfkr_alsyasy_walnzryt_alsyasyt

[3]–نفس المرجع، ص 16.

وظيفة النظرية:

النظرية تبحث فيما هو قائم وليس فيما يجب ان يكون ، نحسين وتقويم معرفتنا المتعلقة بالعالم ، ليست مجردة بعيدة عن الواقع وبمعزل عنه ، والنظرية تعكس التراك المعرفي في حقل من الحقول.

النظم السياسية:

تُعَدُّ النظم السياسية من الموضوعات الأساسية في مجال العلوم السياسية، حيث تُعنى بدراسة وتحليل كيفية تنظيم المجتمعات البشرية، يشمل ذلك دراسة المؤسسات الحكومية، والعلاقات بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بالإضافة إلى تحليل الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم عمل هذه المؤسسات.

يُعنى هذا المجال أيضًا بفهم كيفية توزيع السلطة داخل الدولة، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، ودور الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، ومنظمات المجتمع المدني في العملية السياسية. كما يتناول دراسة الثقافات السياسية، وأنماط المشاركة السياسية، وعمليات صنع القرار.

تُستخدم مناهج متعددة في دراسة النظم السياسية، من أبرزها المنهج المقارن الذي يهدف إلى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة السياسية المختلفة، والمنهج السلوكي الذي يركز على دراسة سلوك الأفراد والجماعات داخل النظام السياسي. [1]

بالإضافة إلى ذلك، تُعَدُّ نظرية الأنظمة من الأدوات التحليلية المهمة في هذا المجال، حيث تنظر إلى النظام السياسي كوحدة متكاملة تتفاعل مع بيئتها من خلال مدخلات (مثل المطالب والدعم) مع وجود آليات للتغذية الراجعة تؤثر في استمرارية واستقرار النظام.

(مثل القرارات والسياسات)، من خلال دراسة النظم السياسية، يسعى الباحثون إلى فهم كيفية عمل الأنظمة المختلفة، وتقييم أدائها، وتحديد العوامل التي تؤثر في استقرارها وتغييرها، مما يسهم في تطوير نظريات ومفاهيم تساعد في تفسير الديناميكيات السياسية في مختلف المجتمعات.

العلاقات الدولية:

العلاقات الدولية هي فرع من فروع علم السياسة يُعنى بدراسة العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى دور الجهات غير الحكومية مثل الشركات متعددة الجنسيات والجماعات العرقية والشبكات في الشؤون الدولية.

---

[1]– محمد النويمي، النظم السياسية، وزارة الثقافة القطرية، إدارة الإصدارات والترجمة، الطبعة الأولى، 2024، ص 26/25.
الى الموقع: https://www.moc.gov.qa/wp-content/uploads/2024/09/

تهدف العلاقات الدولية إلى فهم كيفية تفاعل الفاعلين الدوليين في النظام العالمي، وتحليل القضايا المتعلقة بالسلام، الأمن، الاقتصاد، البيئة، وحقوق الإنسان.[1]

أهمية دراسة العلاقات الدولية

فهم طبيعة العلاقات بين الدول وتأثيرها على الأمن والسلام العالمي تحليل القضايا المعاصرة وإيجاد حلول مستدامة، تعزيز التعاون الدولي من أجل مواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل تغيّر المناخ ومكافحة الإرهاب. دعم السياسات الخارجية للدول والمؤسسات من خلال رؤية شاملة العلاقات الدولية تُعنى بفهم التفاعلات بين الفاعلين الدوليين في سياق سياسي، اقتصادي، واجتماعي متغير باستمرار دراسة العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية. تحليل القضايا الدولية مثل الأمن العالمي، حقوق الإنسان، والتجارة الدولية.[(2)]

الفكر السياسي:

تعريف الفكر السياسي: الفكر السياسي هو مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تتناول تنظيم المجتمع السياسي، وتوضيح العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة. يهتم هذا الفكر بتحليل السلطة، والنظام السياسي، والقوانين، والحقوق، والواجبات، وأسس العدالة الاجتماعية. كما يعكس الفكر السياسي رؤى وتصورات تتغير بناءً على تطور المجتمعات واحتياجاتها وظروفها التاريخية.

محتوى الفكر السياسي: يتكون محتوى الفكر السياسي من عدة عناصر ومحاور رئيسية، من أبرزها:

1- لسلطة والنظام السياسي.

2- الدولة والسيادة

3- الفرد والمجتمع

4- الأفكار والنظريات السياسية

5- العدالة الاجتماعية

6- النظام الدولي والعلاقات الدولية

7- التغيير السياسي والإصلاح

8- التطور التاريخي للفكر السياسي. [(3)]

[1] Diane Éthier, 2010, Introduction aux relations internationales, Éditeur, Presses de l'Université de Montréal, 4°eme eddition, in DOI : 10.4000/books.pum.6398.

[(2)]–Ibid, meme page.

[(3)]–https://uomosul.edu.iq › public › files › datafolder_3063

ينقسم الفكر السياسي إلى قسمين رئيسين هما الأفكار السياسية التي تُمثّل أحد أهم الدراسات التاريخية القائمة على المتابعة على الأساس الزمني للتراث الفكري الذي يرتبط في تفسير ظاهرة السلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الأراء والنظريات والتصورات الصادرة عن الفلاسفة على مر العصور، أما القسم الثاني فيتمثّل في النظريات السياسية التي لا تأخذ بعين الاعتبار عنصري الزمان والمكان، وتسعى إلى إيجاد أحكام واضحة تجمع بين المناهج التجريبية وما هو موجود على أرض الواقع. [1]

السلوك السياسي:

السلوك السياسي يعد من الموضوعات الأساسية في علم السياسة، حيث يهتم بدراسة تصرفات الأفراد والجماعات في إطار النظام السياسي. يتناول هذا الموضوع كيف يتفاعل المواطنون مع الأنظمة السياسية وكيف يؤثرون فيها، إضافة إلى العوامل التي تحدد هذا السلوك مثل القيم السياسية، الأيديولوجيات، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم. [2]

رابعا: مناهج العلوم السياسية

مناهج علم السياسية: علم السياسة يعتمد على مناهج متعددة لفهم الظواهر السياسية وتحليلها. تساعد هذه المناهج في دراسة الأنظمة السياسية، سلوك الأفراد والجماعات، صنع القرار، والعلاقات الدولية. تختلف هذه المناهج وفقًا للمنظور الذي تتبناه والأدوات التي تستخدمها.

1-المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي في العلوم السياسية هو أحد المناهج البحثية، التي تعتمد على دراسة الأحداث السياسية في سياقها الزمني والتاريخي لفهم كيفية تطور الأنظمة السياسية، والظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي تؤثر في العمليات السياسية.

يهدف هذا المنهج إلى تحليل وتحقيق العلاقة بين الماضي والحاضر، ودراسة كيف يمكن للماضي أن يؤثر في الحاضر والمستقبل السياسي. [3]

---

[1]-https://uomosul.edu.iq.

[2]-أحمد عبد الله الناهي ، خضر عباس عطوان، السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية، المنهل، 2018، على الموقع https://books.google.dz/books.

[3]- مالية بصال، منهج البحث التاريخي، التعريف، الخطوات، المزايا، مجلة دراسات، المجلد 11، العدد 2، نوفمبر 2، نوفنبر 2022، ص 15. على الموقع https://asjp.cerist.dz/en/article/205151

مميزات المنهج التاريخي: تبرز أهمية المنهج التاريخي من حيث انه يساعد على فهم كيف تطورت الأنظمة السياسية والاتجاهات الفكرية عبر الزمن و يتيح للباحثين تحديد العوامل، التي قد تساهم في صنع السياسات في المستقبل ويعزز من فهم التفاعلات بين الأفراد والمؤسسات السياسية في مختلف الفترات الزمنية.

التحليل الزمني: يتم تحليل الأحداث السياسية وتفسيرها في سياقها التاريخي الزمني، وهذا يساعد على فهم تطور الأفكار السياسية والمؤسسات عبر الوقت.

البحث في الأسباب والنتائج: يركز المنهج التاريخي على تتبع الأسباب التي أدت إلى حدوث أحداث سياسية معينة، وتأثير هذه الأحداث على مسار التاريخ السياسي.

دراسة السياقات الثقافية والاجتماعية: يعتمد المنهج التاريخي على فحص كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على القرارات السياسية وتوجهات الحكومات. [1]

مراحل استخدام المنهج التاريخي:

جمع البيانات: يتم جمع المصادر التاريخية مثل الوثائق الرسمية، الرسائل، الصحف، والمذكرات التي توفر معلومات دقيقة عن الأحداث السياسية.

تحليل البيانات: يتم فحص هذه البيانات وفهم سياقاتها التاريخية والعوامل التي أدت إلى وقوعها.

التفسير: يتم تفسير الأحداث السياسية بناءً على التحليل التاريخي، واستكشاف كيف تؤثر هذه الأحداث في السياقات الحالية. [2]

2- المنهج المقارن:

تبرز أهمية المنهج المقارن في كونه يساعد على فهم الأنماط العالمية للأنظمة السياسية وتطورها، ويعزز قدرة الباحث على استنتاج الدروس التي يمكن تطبيقها على سياسات وأحداث سياسية في المستقبل، يوفر أدوات لتفسير التباين بين الأنظمة السياسية المختلفة أو تطور السياسات في سياقات مختلفة.

المنهج المقارن في العلوم السياسية هو أداة بحثية تعتمد على مقارنة الأنظمة السياسية، المؤسسات، السياسات، أو الظواهر السياسية عبر دول أو فترات زمنية مختلفة. يهدف هذا المنهج إلى فهم التشابهات والاختلافات بين الظواهر السياسية في سياقات متعددة، وكذلك استخراج أنماط أو قوانين عامة يمكن تطبيقها على سياقات مختلفة. [3]

---

[1]–مالية بصال، المرجع السابق ، ص 16.

[2]–نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]–علال قاشي، المنهج المقارن في البحث العلمي، في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاستيعاب، العدد 7، جانفي 2021، ص 4.

مميزات المنهج المقارن:

التحديد المقارن للمتغيرات: يعتمد المنهج المقارن على مقارنة متغيرات سياسية مثل الأنظمة السياسية، الانتخابات، حقوق الإنسان، الحريات، أو السياسات العامة في دول أو فترات زمنية مختلفة.

استخلاص الأنماط العامة: من خلال المقارنة، يسعى الباحث إلى العثور على أنماط أو قوانين عامة تطبق في سياقات متعددة، مما يسهل تفسير الأنماط السياسية العالمية أو الإقليمية.

التحليل العميق للأنظمة: يتيح المنهج المقارن دراسة الأنظمة السياسية من خلال مقارنة كيفية عمل مختلف الحكومات، الأحزاب، والتوجهات السياسية في دول مختلفة، وبالتالي تقديم رؤية أوسع حول الأنظمة المختلفة. [1]

أنواع المنهج المقارن:

المقارنة بين الدول: دراسة الأنظمة السياسية في دول مختلفة بهدف فهم كيفية تأثير السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الحكم والسياسات. على سبيل المثال، مقارنة بين الديمقراطيات الغربية والأنظمة الشمولية.

المقارنة بين الفترات الزمنية: مقارنة الأنظمة أو السياسات في فترات زمنية مختلفة داخل نفس الدولة أو بين فترات مختلفة عبر تاريخ معين، مثل دراسة تطور الديمقراطية في بريطانيا من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

المقارنة بين الموضوعات السياسية: يمكن أن تشمل المقارنة بين الأنظمة الانتخابية في دول مختلفة، أو مقارنة السياسات الخارجية بين دول معينة، أو تحليل تجارب محددة في حقوق الإنسان والسياسات الاجتماعية.

خطوات تطبيق المنهج المقارن:

اختيار الموضوع أو الظاهرة السياسية: بدايةً، يتم اختيار الظاهرة أو الموضوع الذي سيتم دراسته، مثل النظم السياسية أو السياسات العامة أو الأحزاب السياسية.

اختيار الوحدات المقارنة: يتم اختيار مجموعة من الدول أو الفترات الزمنية أو الموضوعات التي سيتم مقارنتها، مع مراعاة السياقات والظروف المحيطة

جمع البيانات: يجب جمع بيانات دقيقة من مصادر متعددة، مثل التقارير السياسية، الإحصائيات الحكومية، والوثائق التاريخية.

---

[1]–علال قاشي، المرجع السابق، ص 5.

التحليل: يتم تحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الوحدات المقارنة. [1]

3- المنهج الكمي الاحصائي:

المنهج الكمي والإحصائي في العلوم السياسية هو منهج يعتمد على استخدام أدوات وتقنيات رياضية وإحصائية لتحليل البيانات السياسية بهدف استخلاص استنتاجات موضوعية وقابلة للقياس. هذا المنهج يتسم بالدقة والموضوعية، ويستخدم غالباً في دراسة الظواهر السياسية التي يمكن تمثيلها بعدد أو إحصائيات.[2]

مميزات المنهج الكمي والإحصائي:

التحليل الموضوعي والدقيق: يعتمد هذا المنهج على استخدام الأرقام والبيانات الكمية (مثل الاستبيانات، الإحصائيات، والبيانات المسحية) للتحليل، مما يعزز من موضوعية النتائج مقارنة بالأساليب الوصفية أو التحليلية التقليدية.

استخدام النماذج الرياضية والإحصائية: يتم استخدام النماذج الرياضية والإحصائية (مثل تحليل الانحدار، التحليل العنقودي، تحليل المتغيرات المتعددة) لفهم العلاقات بين المتغيرات السياسية، مثل تأثير العوامل الاقتصادية على التصويت أو سلوك الناخبين.

التنبؤ وتحديد الأنماط: يساعد المنهج الكمي في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية أو الكشف عن الأنماط العامة التي قد لا تكون واضحة في التحليلات النوعية. مثل دراسة تأثير السياسة الاقتصادية على الرأي العام.

أدوات المنهج الكمي والإحصائي في العلوم السياسية:

استبيانات المسح: يُستخدم الاستبيان لجمع بيانات كمية من الأفراد حول آرائهم السياسية، سلوكهم الانتخابي، أو موقفهم من قضايا معينة. يتم تحليل البيانات باستخدام تقنيات إحصائية لاستخراج أنماط السلوك.

البيانات الحكومية والإدارية: مثل الإحصاءات الحكومية حول الانتخابات، معدلات البطالة، أو البيانات الاقتصادية التي يمكن تحليلها لفهم تأثير هذه العوامل على السياسات أو القرارات الحكومية.

---

[1]-نفس المرجع، ص 10/9.

[2]- بدر الغامدي، المنهج الإحصائي في العلوم السياسية، دراسة للاستشارات، الدراسات والترجمة، على الموقع: https://drasah.com/Description.aspx?id=7088.

النماذج الإحصائية: تُستخدم النماذج الإحصائية مثل تحليل الانحدار أو التحليل متعدد المتغيرات لفهم العلاقة بين المتغيرات المختلفة (مثل العلاقة بين الدخل ومستوى المشاركة السياسية، أو العلاقة بين التعليم والتصويت في انتخابات معينة).

أنواع التحليل في المنهج الكمي:

تحليل الانحدار: يساعد هذا التحليل في دراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر. مثلاً، يمكن استخدامه لدراسة تأثير عوامل مثل مستوى التعليم أو الدخل على التصويت في الانتخابات.

التحليل العنقودي: يستخدم لتقسيم البيانات إلى مجموعات أو فئات (Clusters) بناءً على خصائص معينة. يمكن تطبيقه لدراسة نمط الانتماءات الحزبية أو التوجهات السياسية للناخبين بناءً على معايير اجتماعية أو اقتصادية.

التحليل الزمني: يتم استخدامه لدراسة البيانات عبر الزمن (مثل تتبع تحولات الرأي العام خلال فترة زمنية طويلة) لفهم كيف تتغير القضايا السياسية أو سلوك الأفراد على مر الزمن.

أهمية المنهج الكمي والإحصائي:

القياس الموضوعي: يمكن للمنهج الكمي أن يقدم نتائج دقيقة وقابلة للقياس، ما يجعلها أكثر موضوعية مقارنة بالتحليلات النوعية التي قد تكون عرضة للتفسير الشخصي.

التعميم والتوقع: يوفر المنهج الكمي القدرة على تعميم النتائج وتحليل البيانات من عينات كبيرة، مما يسمح بتوقع سلوكيات سياسية في المستقبل بناءً على تحليلات سابقة.

تحليل العوامل المتعددة: يساعد المنهج الكمي في تحليل تأثير العديد من العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية على الظواهر السياسية في آن واحد. [1]

أمثلة على تطبيق المنهج الكمي في العلوم السياسية:

دراسة العلاقة بين مستوى التعليم وسلوك التصويت في انتخابات معينة.

تحليل تأثير العوامل الاقتصادية مثل البطالة أو التضخم على نتائج الانتخابات أو رضا المواطنين عن الحكومة.

دراسة الديناميكيات الانتخابية باستخدام بيانات تاريخية لمعرفة كيف تتغير مشاركة الناخبين بناءً على المتغيرات السياسية والاجتماعية.

---

[1]– بدر الغامدي، المرجع السابق.

التحديات:

البيانات المفقودة أو غير الدقيقة: قد يكون جمع البيانات في بعض الأحيان صعبًا أو غير دقيق، مما قد يؤثر على نتائج التحليل.

صعوبة تحديد المتغيرات المناسبة: في بعض الأحيان، من الصعب تحديد جميع المتغيرات التي تؤثر على الظاهرة السياسية، مما قد يؤدي إلى تحليلات غير مكتملة. [1]

4- المنهج التجريبي:

المنهج التجريبي في العلوم السياسية هو منهج يعتمد على إجراء تجارب واختبارات عملية لجمع البيانات وتحليلها بهدف التحقق من الفرضيات أو النظريات السياسية. يركز هذا المنهج على دراسة العلاقة بين الأسباب والنتائج من خلال مراقبة تجريبية منظمة للأحداث السياسية في بيئات طبيعية أو محاكاة. [2]

مميزات المنهج التجريبي:

التحقق من الفرضيات: يعتمد المنهج التجريبي على اختبار فرضيات أو نظريات معينة في سياق سياسي معين. يتيح للباحث التحقق من صحة أو خطأ الفرضيات من خلال إجراء تجارب أو ملاحظات عملية

الضبط والتحكم: في العديد من التجارب، يسعى الباحثون إلى التحكم في المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر في النتيجة. في هذا السياق، قد يتم إجراء تجارب محاكاة أو استخدام مجموعات تجريبية مقارنة للتحقق من تأثير متغير معين.

التكرار: يتم تكرار التجارب أو الدراسة في ظروف مختلفة للتأكد من صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

طرق استخدام المنهج التجريبي:

التجارب المعملية (التحكم في الظروف): يمكن أن تشمل التجارب المعملية في العلوم السياسية إنشاء بيئات محاكاة أو تجريبية في مختبرات اجتماعية لدراسة سلوك الأفراد أو الجماعات في سياقات سياسية محددة. على سبيل المثال، قد يتم محاكاة عملية انتخابية في بيئة مختبرية لدراسة كيفية تأثير مختلف العوامل (مثل الإعلام أو الحملة الانتخابية) على سلوك الناخبين.

---

[1]–بدر الغامدي، المرجع السابق.

[2]–Ramona coman, amandine crespy, frederic louault, methodes de la science politique : de la question de départ a l'analyse des données, dans : méthodes en science humaines, diriger : Jean-Marie De Ketele, Jean-Marie Van der Maren et Marie Duru-Bellat, De Boeck Supérieur s.a., 2016, p 87/90 sur site : https://www.deboecksuperieur.com/

التجارب الميدانية: في هذه النوعية من التجارب، يتم تنفيذ دراسات ميدانية في بيئات طبيعية. على سبيل المثال، قد يتم إجراء تجربة ميدانية لدراسة تأثير حملات توعية على التصويت في الانتخابات، أو دراسة تأثير تقديم معلومات جديدة على قرارات سياسية.

التجارب الطبيعية: في بعض الأحيان، لا يمكن تنفيذ تجارب محكمة أو مراقبة في مختبرات أو بيئات ميدانية. في هذه الحالة، يستفيد الباحثون من "التجارب الطبيعية" أو "الظروف التي حدثت في العالم الواقعي" لتوثيق كيفية تأثير الأحداث السياسية أو القرارات على سلوك الأفراد أو المجتمعات. على سبيل المثال، قد تدرس نتائج انتخابات ما في بلد معين بعد تغيير قانون انتخابي. [1]

أهمية المنهج التجريبي في العلوم السياسية:

استخلاص الأدلة التجريبية: يساعد المنهج التجريبي على تقديم أدلة واقعية وملموسة على صحة الأفكار والنظريات السياسية. هذا يمكن أن يعزز من مصداقية البحث في العلوم السياسية.

التحديد الدقيق للعلاقات السببية: من خلال التجارب، يستطيع الباحثون تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات السياسية (مثل العلاقة بين الحريات المدنية والعنف السياسي أو تأثير الحملات الانتخابية على سلوك الناخبين).

التنبؤ بالنتائج: يمكن للتجارب أن تساهم في التنبؤ بالنتائج المستقبلية بناءً على النتائج المستخلصة من التجارب السابقة. على سبيل المثال، فهم كيفية تأثير استراتيجيات معينة في الحملات الانتخابية على تصويت الناخبين. [2]

التحديات في تطبيق المنهج التجريبي في العلوم السياسية:

صعوبة التحكم في جميع المتغيرات: في العلوم السياسية، قد يكون من الصعب أو حتى مستحيل التحكم في جميع المتغيرات التي تؤثر على سلوك الأفراد أو الجماعات السياسية. تختلف السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل حالة، مما يجعل التجربة صعبة من حيث التكرار والتحكم.

الأخلاقيات: قد تثير بعض التجارب التي تتعلق بالعلوم السياسية قضايا أخلاقية. على سبيل المثال، إجراء تجارب على سلوك الناخبين أو تأثير الحملات الانتخابية قد يتطلب معايير أخلاقية عالية لحماية الأفراد المشاركين.

---

[1]–Ramona coman, op cit, p 90.

[2]–لمى الشهري، المنهج التجريبي، دراسة الأفكار للبحث والتطوير، 2024/11/13، على الموقع: https://study.sa

العمليات الطبيعية لا يمكن محاكاتها بسهولة: في بعض الأحيان، قد تكون التجارب الطبيعية معقدة جداً أو يصعب محاكاتها في بيئة مختبرية. مثلًا، دراسة تأثير الأزمات السياسية أو الحروب على سلوك الأفراد قد لا يكون قابلاً للتحكم. [1]

أمثلة على تطبيق المنهج التجريبي في العلوم السياسية:

دراسة تأثير الحملة الانتخابية على سلوك الناخبين: من خلال إجراء تجربة ميدانية أو محاكاة لفترة حملة انتخابية، يمكن للباحثين دراسة كيفية تأثير الرسائل الإعلامية أو الحملات السياسية على تصويت الأفراد.

تأثير المعلومات على الرأي العام: يمكن للباحثين استخدام تجارب ميدانية لدراسة كيفية تأثير تقديم معلومات جديدة (مثل تقارير أو استقصاءات) على آراء الأفراد بشأن قضايا معينة.

دراسة سلوكيات الحركات الاجتماعية: يمكن إجراء تجارب لدراسة كيف تؤثر العوامل المختلفة (مثل الضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية) في تصرفات الحركات الاجتماعية أو الجماعات السياسية.

المنهج التجريبي في العلوم السياسية يمثل أداة قوية لفهم العلاقة بين العوامل السياسية المختلفة واختبار النظريات السياسية بطريقة علمية وواقعية. على الرغم من التحديات المرتبطة بتطبيقه، إلا أنه يسهم في تحقيق رؤى واضحة ودقيقة حول الظواهر السياسية ويتيح للباحثين التحقق من صحة الفرضيات بناءً على تجارب عملية قابلة للقياس.

5- دراسة الحالة:

دراسة الحالة في العلوم السياسية هي منهج بحثي يعتمد على دراسة مفصلة ومعمقة لحالة معينة أو حدث سياسي معين، بهدف فهم وتحليل العوامل والظروف التي أدت إلى وقوعه وتفسير تداعياته. تُعتبر دراسة الحالة وسيلة فعّالة لاستكشاف الظواهر السياسية المعقدة التي قد لا يمكن فهمها إلا في سياق معين. [2]

---

[1]-الكاتب العربي، ماهي التحديات التي تواجه الباحثين في الدراسات التجريبية ؟، 2024/06/27، على الموقع: https://blog.ajsrp.com

[2]-Valéry Ridde, Abdourahmane Coulibaly, Lara Gautier, Les études de cas, in Méthodes et approches en évaluation des politiques publiques, Sous la direction d'Anne Revillard, Québec : Éditions science et bien commun, sur site https://scienceetbiencommun.pressbooks.pub/evaluationpolpub/chapter/les-etudes-de-cas/#:~:text=L'int%C3%A9r%C3%AAt%20des%20%C3%A9tudes%20de,d'assurer%20une%20triangulation%20empirique.

مميزات دراسة الحالة في العلوم السياسية:

التركيز على التفاصيل: يتيح هذا المنهج للباحثين الغوص في التفاصيل الدقيقة للحدث السياسي أو القضية المدروسة، مما يساعد في فهم السياقات التاريخية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تؤثر على الظاهرة السياسية.

المرونة: يمكن استخدام دراسة الحالة في العديد من المجالات السياسية مثل دراسات الأنظمة السياسية، الأزمات السياسية، السياسات العامة، النزاعات المسلحة، أو حتى سلوك الأفراد في السياقات السياسية.

تحليل العلاقات المعقدة: يساعد المنهج في تحليل العلاقات المعقدة بين الأفراد، الجماعات، والأنظمة السياسية، وفهم كيفية تأثير العوامل المتعددة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) على القرار السياسي أو سلوك الفاعلين.[1]

الخطوات الأساسية في دراسة الحالة:

اختيار الحالة: أول خطوة هي اختيار حالة أو حدث سياسي معين لدراسته. يمكن أن تكون الحالة مرتبطة بدولة معينة، أو فترة زمنية معينة، أو ظاهرة سياسية محددة. مثلًا، دراسة انهيار الاتحاد السوفيتي، أو دراسة تأثير الثورة المصرية 2011 على السياسة العربية.

جمع البيانات: يتم جمع البيانات المتعلقة بالحالة المدروسة من خلال مصادر متعددة مثل الوثائق الحكومية، الصحف، التقارير الأكاديمية، المقابلات، وغيرها من الأدوات البحثية. الهدف هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الموثوقة والشاملة حول الحالة.

تحليل البيانات: بعد جمع البيانات، يبدأ الباحث في تحليلها لتحديد العوامل التي أثرت على الحدث أو الظاهرة المدروسة. يتم فحص السياق التاريخي، المؤثرات السياسية، القوى الاجتماعية، والتفاعلات الاقتصادية التي ساهمت في تشكيل النتيجة.

التفسير والاستنتاجات:

في هذه المرحلة، يقوم الباحث بتفسير النتائج وتحديد ما يمكن تعلمه من هذه الحالة. يتم توظيف النظرية السياسية أو إطار التحليل لفهم أسباب ونتائج الحدث السياسي، وكيف يمكن تطبيق النتائج على سياقات أخرى.[2]

---

[1] Valéry Ridde, op cit.

[2] محمد تيسير، كيفية اعداد دراسة الحالة، أربع خطوات رئيسية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2022/01/15، على الموقع: https://blog.ajsrp.com

أهمية دراسة الحالة في العلوم السياسية:

العمق والتفاصيل:

توفر دراسة الحالة فهماً عميقاً للظواهر السياسية التي قد يصعب فهمها من خلال المناهج الأخرى مثل المنهج الكمي أو التاريخي. يساعد هذا في تقديم رؤى دقيقة حول الأسباب والنتائج.

المرجعية للتطبيقات المستقبلية:

يمكن أن تكون دراسة الحالة مفيدة في تقديم دروس مستفادة من أحداث تاريخية أو حالات سياسية معينة. ففهم أسباب نجاح أو فشل حالة معينة يمكن أن يساعد في تحسين السياسة العامة أو اتخاذ قرارات سياسية مستقبلية.

التحليل المتعدد الأبعاد:

غالبًا ما تتعامل دراسة الحالة مع مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على الحدث السياسي، مثل السياسات الداخلية والخارجية، العوامل الاقتصادية، والصراعات الاجتماعية. هذا يعزز من قدرة الباحث على فهم الظاهرة من مختلف الأبعاد.[1]

أنواع دراسة الحالة في العلوم السياسية:

دراسات الحالة السياسية المقارنة:

يمكن أن تشمل مقارنة بين حالتين سياسيتين متشابهتين أو مختلفتين، لفهم أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة السياسية أو السياسات في سياقات معينة.

دراسات حالة تاريخية:

يمكن أن تركز دراسة الحالة على تحليل أحداث سياسية في سياق تاريخي معين. على سبيل المثال، دراسة انقلاب عسكري في دولة معينة أو دراسة تطور نظام ديمقراطي عبر الزمن

دراسات حالة حديثة أو معاصرة:

مثل تحليل الثورات أو الحركات السياسية الحديثة (على سبيل المثال، دراسة الاحتجاجات الشعبية أو الحركات الاجتماعية) لفهم كيف تؤثر هذه الحركات على النظام السياسي.[2]

---

[1] احمد مجدي، منهج دراسة الحالة : الأهمية ، الخطوات ، الأهداف ، 2022/06/20، على الموقع :
https://www.maktabtk.com/blog/post/212/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9.html

[2] الكاتب العربي أنواع واشكال دراسة الحالة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2024/04/06، على الموقع :
https://blog.ajsrp.com/%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D9%88-%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9/

أمثلة على تطبيق دراسة الحالة في العلوم السياسية:

دراسة الثورة الإيرانية 1979:

يمكن دراسة الثورة الإيرانية لفهم أسباب نجاح الثورة في إطاحة نظام الشاه، وكذلك دراسة التأثيرات السياسية والاقتصادية التي تلتها على إيران والمنطقة.

دراسة حالة الأزمة السورية (2011 – حتى الآن):

يمكن دراسة الصراع السوري كحالة لفهم الأسباب المعقدة للأزمة، بما في ذلك دور القوى الإقليمية والدولية، والأبعاد الطائفية والإثنية، وتأثير التدخلات العسكرية.

دراسة الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية:

دراسة حالات مثل الانتقال من الأنظمة العسكرية إلى الأنظمة الديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية مثل تشيلي أو الأرجنتين في السبعينيات والثمانينيات لفهم عوامل الانتقال الديمقراطي.

التحديات في استخدام دراسة الحالة:

التعميم المحدود:

بما أن دراسة الحالة تركز على حالة أو حدث معين، قد تكون نتائجها غير قابلة للتعميم على حالات أخرى. لذلك، لا يمكن تطبيق ما تم تعلمه من دراسة حالة معينة على كل الحالات السياسية.

التأثر بالتحيزات الشخصية:

قد تتأثر دراسة الحالة بتحيزات الباحث أو الموقف السياسي الشخصي، مما قد يؤثر على التحليل والتفسير.

صعوبة تحديد المتغيرات:

في بعض الأحيان، من الصعب تحديد جميع المتغيرات التي تؤثر في الحدث المدروس، مما قد يجعل تحليل العوامل المؤثرة في الظاهرة معقدًا

الخلاصة: دراسة الحالة في العلوم السياسية تمثل أداة قوية لفهم الظواهر السياسية المعقدة في سياقات محددة. على الرغم من بعض القيود المتعلقة بالتعميم والتحيز، إلا أن هذا المنهج يوفر رؤى معمقة ومفصلة يمكن أن تسهم في تطوير النظريات السياسية والتطبيقات العملية في السياسة. [1]

6- تحليل المضمون

تحليل المضمون هو منهجية بحثية تهدف إلى وصف المحتوى الظاهر أو الضمني للاتصالات النصية أو غير النصية بشكل كمي أو نوعي. يركز على تفسير المحتوى (مثل النصوص، الخطابات، الصور، أو الفيديوهات) للوصول الى وصف المحتوى وصفًا منهجيًا، الكشف عن الأنماط والاتجاهات، تفسير المعاني

[1]Ramona coman, amandine crespy, frederic louault, opcit, p 161/17.

الضمنية، تحليل القيم والمواقف، تقييم تأثير الرسائل، المقارنة بين النصوص أو الوسائط قياس، درجة التكرار بهدف تحديد مدى الكلمات والعبارات والمفاهيم ذات الاولوية او التركيز الإعلامي ، بناء استنتاجات حول المجتمع أو الثقافة والحصول على فهم اعمق للتغيرات الاجتماعية و السياسية من خلال تحليل المضامين عبر الزمن للاستعانة بها في دعم اتخاذ القرارات او توسيع المعرفة. [1]

المقابلة

المقابلة تعدُّ إحدى أدوات البحث الأساسية المستخدمة لجمع المعلومات والبيانات من الأفراد أو الجماعات ذات العلاقة بموضوع البحث. يعتمد نجاح هذه الأداة على إعدادها وتنفيذها بشكل منهجي وعلمي. هي عملية تفاعلية بين الباحث والمستجيبين، تُستخدم للحصول على بيانات نوعية أو كمية، وقد تكون فردية أو جماعية. وهي على أنواع: المقابلة الموجهة، المقابلة غير الموجهة ومقابلة النخبة. المقابلة الموجهة، شبه أهداف المقابلة تختلف بناءً على السياق الذي تُجرى فيه، لكنها بشكل عام تسعى إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية، خصوصًا في المجالات البحثية أو العملية. وهي كما يلي: جمع المعلومات والبيانات، فهم المواقف والاتجاهات.

اختبار الفرضيات، التعمق في تحليل القضايا، تقييم السياسات أو القرارات، التفاعل المباشر مع المستجيبين، استقصاء الدوافع والتجارب الشخصية، توضيح واستيضاح الإجابات، التعرف على التحديات والعقبات وفي الأخير بناء شبكة معلومات.

خطوات اعداد وتنفيذ المقابلة هي: تحديد الهدف من المقابل، اختيار المشاركين، إعداد الأسئلة، إجراء المقابلة وتحليل البيانات.[2]

الملاحظة:

الملاحظة الإمبريقية في العلوم السياسية هي عملية جمع وتحليل البيانات أو الظواهر السياسية بناءً على الملاحظة المباشرة أو التجربة العملية، وليس على الأسس النظرية أو الافتراضات المبدئية. تُعتبر الملاحظة الإمبريقية أحد الأدوات الأساسية في البحث العلمي لأنها تركز على جمع المعلومات من الواقع الفعلي، سواء كانت هذه البيانات متعلقة بسلوك الأفراد، الجماعات، أو المؤسسات السياسية. [(3)]

---

[1]، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد 3، العدد 2، بخوش نجيب، سراي سعاد، الإجراءات المنهجية لاستخدام تحليل المضمون في بحوث الاعلام
https://asjp.cerist.dz/en/article/141984

[2] opcit, p 107/125. , Ramona coman, amandine crespy, frederic louaul

[(3)]–مالك لخضر ، بعلة الطاهر ، الأسس المنهجية لجمع البيانات الإحصائية في البحوث الاجتماعية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 5، د ت ن https://asjp.cerist.dz › downArticle

مميزات الملاحظة الإمبريقية في العلوم السياسية:

التركيز على الواقع الفعلي:

تركز الملاحظة الإمبريقية على جمع البيانات والمعلومات من الواقع المباشر، مما يجعلها مفيدة في دراسة السلوكيات السياسية الفعلية، سواء كان ذلك في إطار الانتخابات، الحركات الاجتماعية، أو حتى سلوك المواطنين تجاه الحكومة.

التفاعل المباشر مع الظواهر:

تتيح الملاحظة الإمبريقية للباحث التفاعل المباشر مع الظواهر السياسية، مثل متابعة الحركات الاحتجاجية أو مراقبة كيفية اتخاذ القرارات السياسية في المؤسسات الحكومية. هذه التجربة الميدانية تمنح الباحث رؤى غير متوافرة من خلال المصادر الثانوية مثل الكتب أو المقالات.

الدقة والواقعية:

توفر الملاحظة الإمبريقية دقة عالية في وصف وتحليل الظواهر السياسية، حيث تعتمد على المعلومات التي يتم جمعها مباشرة من الحقل، مما يجعل النتائج أكثر ارتباطاً بالواقع. [1]

أنواع الملاحظة الإمبريقية في العلوم السياسية:

الملاحظة المباشرة: في هذا النوع، يقوم الباحث بمراقبة الأحداث السياسية أو السلوكيات السياسية بشكل مباشر. على سبيل المثال، قد يتابع الباحث انتخابات أو جلسات برلمانية، أو يراقب سلوك الناخبين في حملات انتخابية.

الملاحظة غير المباشرة: (الملاحظة بواسطة البيانات) في هذا النوع، قد لا يكون الباحث موجوداً في المكان الذي يحدث فيه الحدث، لكنه يدرس بيانات أو تقارير حول الحدث. على سبيل المثال، دراسة تأثير حظر التجول على معدلات الجريمة باستخدام الإحصاءات الحكومية.

الملاحظة التشاركية: في هذا النوع، يشارك الباحث بشكل فعلي في النشاطات السياسية أو الاجتماعية التي يدرسها، مثل المشاركة في احتجاجات أو حملات انتخابية لفهم أعمق للسلوكيات والمواقف داخل هذه الحركات.[2]

---

[1]–مالك لخضر، المرجع السابق.

[2]نهى العقاد، أدوات جمع المعلومات: الملاحظة، على الموقع: https://www.kau.edu.s

أهمية الملاحظة الإمبريقية في العلوم السياسية:

تحقيق الفهم العميق:

الملاحظة الإمبريقية تتيح للباحث فهم الظواهر السياسية في سياقها الحقيقي، مما يوفر معرفة أعمق حول كيفية تأثير العوامل السياسية على الأفراد والجماعات.

إضفاء الواقعية على الدراسات:

من خلال متابعة الأحداث السياسية بشكل مباشر، يتمكن الباحث من تقديم تحليل واقعي يعكس الظروف الفعلية التي تؤثر في السياسة. هذا يساعد على تفسير الأسباب الحقيقية وراء الظواهر السياسية.

التحقق من صحة الفرضيات:

يمكن استخدام الملاحظة الإمبريقية للتحقق من صحة الفرضيات التي قد تكون وضعتها نظريات سابقة. على سبيل المثال، إذا كانت النظرية تتوقع تأثيراً معيناً لسياسة ما على تصويت المواطنين، فإن الملاحظة المباشرة لانتخابات حقيقية يمكن أن توفر إجابات ملموسة.

تنوع المصادر:

الملاحظة تتيح استخدام مصادر متنوعة من البيانات الأولية، مثل الملاحظات الحية، النقاشات، السلوكيات اليومية للأفراد في المجتمع، وتفاعلهم مع الأنظمة السياسية.[1]

التحديات في استخدام الملاحظة الإمبريقية:

التحيز الشخصي:

بما أن الباحث قد يتفاعل مع الظاهرة السياسية بشكل مباشر، فقد يتأثر تحليله بتجربته الشخصية أو وجهة نظره. يمكن أن يؤدي هذا إلى انحراف في تفسير البيانات، مما يتطلب من الباحث الحذر والتحقق من حياديتة.

صعوبة جمع البيانات الدقيقة:

في بعض الحالات، قد يكون من الصعب جمع البيانات الدقيقة من خلال الملاحظة، خاصة في سياقات مثل الصراعات السياسية أو الأنظمة الاستبدادية التي قد تحاول إخفاء بعض المعلومات أو تضليل الباحثين.

[1] مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، ص 43-63 ثنيو فاطمة الزهراء، الملاحظة: تقنية كثيرة الورود ونادرة التوظيف، https://asjp.cerist.dz/en/article/121166

المشاكل الأخلاقية:

قد تثير الملاحظة التشاركية أو المشاركة المباشرة في الأحداث السياسية تحديات أخلاقية، مثل التأثير على سير الأحداث أو التدخل في المواقف السياسية، مما قد يسبب تغييرات في سلوك المشاركين.[1]

أمثلة على تطبيق الملاحظة الإمبريقية في العلوم السياسية:

مراقبة الانتخابات: يمكن للباحثين استخدام الملاحظة الإمبريقية لمتابعة سير الانتخابات ومراقبة سلوك الناخبين، مدى نزاهة الانتخابات، أو تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على المشاركة السياسية.

دراسة الحركات الاجتماعية: مثل دراسة حركات الاحتجاج أو الثورة في بلد ما، حيث يقوم الباحث بمراقبة تفاعل الأفراد مع الأحداث ومواقفهم تجاه السلطة، وقد يشارك في الأحداث كوسيلة لفهم أعمق للسلوك السياسي والاجتماعي.

تحليل جلسات البرلمان: يقوم الباحث بمراقبة كيفية اتخاذ القرارات السياسية في المؤسسات البرلمانية أو الحكومات، لدراسة تأثير النقاشات، التحالفات السياسية، أو أنماط التصويت على سياسات الحكومة.

الملاحظة الإمبريقية في العلوم السياسية، هي أداة قوية لفهم السلوكيات السياسية والظواهر الواقعية، التي لا يمكن قياسها بسهولة باستخدام الأساليب النظرية أو المنهجية الأخرى. رغم التحديات المرتبطة بها مثل التحيز أو الصعوبة في جمع البيانات، تظل الملاحظة الإمبريقية واحدة من أهم الوسائل التي يستخدمها الباحثون للحصول على رؤى دقيقة وعميقة في دراسة السياسة.[2]

[1] ريم الانصاري، تعريف الملاحظة في البحث العلمي، على الموقع:
https://drasah.net/blog-post/index/122

[2] Ramona coman, amandine crespy, frederic louault, opcit,, p 179/200.

المحور الثاني: المفاهيم الأساسية للعلوم السياسية

نتناول فيها الأربع مفاهيم الأساسية للعلوم السياسية وهي السلطة، القوة، الصراع والحكم، بالإضافة الى مفاهيم أخرى تتمثل في مفهوم الدولة، السيادة، الشرعية والمشروعية.

1- مفهوم السلطة

السلطة هي أحد المفاهيم المركزية في علم السياسة، وتشير إلى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين وتوجيههم لتحقيق أهداف معينة. تعرف من خلال استعمال مواردها، فهي بمثابة، علاقة لا متوازية بين فاعلين على الأقل، تابع ومتبوع، حيث ينفرد التابع بتعليمات وإيحاءات المتبوع[1]. يُنظر إلى السلطة على أنها وسيلة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات والدول. في هذا السياق، تتشابك السلطة مع مفاهيم القوة، النفوذ، والسيطرة، ولكنها تتميز بالشرعية التي تجعلها مقبولة من قبل الأفراد والمجتمع. وهي عند ماكس فيبر: القدرة على فرض الطاعة أو تنفيذ الأوامر حتى في مواجهة المعارضة. ويختزلها روبرت دال في المعني التالي: أن يتمكن الفاعل (أ) من جعل الفاعل (ب) يقوم بشيء لم يكن ليفعله لولا تأثير (أ).[2]

خصائص السلطة

الشرعية؛ فهي تستمد قوتها من قبول الأفراد والجماعات بقراراتها، وتستند إلى قوانين، تقاليد، أو قيم اجتماعية. العلاقاتية؛ تظهر السلطة ضمن علاقة بين طرفين: طرف يمتلك السلطة وآخر يخضع لها. الديمومة؛ يعني انها تميل إلى الاستمرارية والاستقرار مقارنة بالقوة التي قد تكون مؤقتة. المؤسسية؛ تُمارَس السلطة عادة من خلال مؤسسات مثل الحكومات، الأحزاب، أو المنظمات.

أنواع السلطات:

السلطة الشرعية؛ تستند إلى قواعد قانونية أو تقاليد اجتماعية مثال: السلطة السياسية المنتخبة. السلطة التقليدية؛ تعتمد على العادات والتقاليد الموروثة، مثال: الملكيات التقليدية. السلطة الكاريزمية؛ تستند إلى شخصية القائد وكاريزميته، مثال: القادة الثوريون مثل نيلسون مانديلا أو غاندي. السلطة القانونية العقلانية؛ تعتمد على قوانين مكتوبة وأنظمة دستورية، مثال: السلطات في الدول الديمقراطية. السلطة القسرية؛ تعتمد على القوة والإكراه لفرض الطاعة، مثال: الأنظمة الاستبدادية. [3]

---

[1] خليل احمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1984، ص122.

[2] عدنان بوزان، ماهية السلطة، فهم مفهومها في السياق السياسي، مجلة البحوث والدراسات، 28/أفريل/ 2024، على الموقع: https://azadiposts.com/2023-10-06-12-57-11/352-2024-04-28-23-04-57.html

[3] نفس المرجع.

مصادر السلطة:

القانون؛ القوانين والدساتير هي أساس السلطة الشرعية. الدين؛ السلطة تستمد مشروعيتها من الدين أو القيم الروحية. القوة الاقتصادية؛ السيطرة على الموارد الاقتصادية تعطي نفوذًا وسلطة. الإعلام؛ القدرة على تشكيل الرأي العام. المعرفة؛ امتلاك المعرفة أو الخبرة يمكن أن يكون مصدرًا للسلطة.[1]

السلطة في السياسة:

السياسة الداخلية؛ تُمارس السلطة لضمان استقرار النظام وتطبيق القوانين، مثال: الحكومة التي تُشرّع القوانين وتضمن تنفيذها

السياسة الخارجية؛ تُستخدم السلطة للتفاوض والتأثير على العلاقات مع الدول الأخرى، مثال: قرارات الأمم المتحدة أو المعاهدات الدولية

ملاحظة: يمكن ان نفرق بين السلطة والقوة، السلطة تستند إلى شرعية معترف بها، مثل القوانين، الأعراف، أو العقود الاجتماعية يُنظر إليها عادةً على أنها مشروعة، في حين ان القوة تُمارس من خلال وسائل مختلفة، مثل الإكراه، النفوذ وهي لا تحتاج القوة إلى شرعية، السلطة أداة أساسية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع وهي تساعد على فرض النظام والحد من الفوضى، تتجلى السلطة في السياسات الحكومية، الانتخابات، الإدارة العامة، والقرارات الدولية ويمكن أن تكون السلطة عامل استقرار إذا كانت شرعية، أو عامل صراع إذا افتقرت إلى الشرعية.[2]

2- مفهوم القوة:

في علم السياسة، تُعد القوة مفهومًا محوريًا وأساسيًا لفهم العلاقات السياسية على جميع المستويات، سواء بين الأفراد، الجماعات، أو الدول. يتم تعريف القوة في السياق السياسي بأنها القدرة على التأثير على سلوك الآخرين أو السيطرة عليهم لتحقيق أهداف محددة. وهي عامل رئيسي في دراسة السلطة، النفوذ، والحكم.

فالقوة هي القدرة على ممارسة النفوذ، فامتلاك القوة يعطي القدرة على تغيير اتجاهات أو سلوكيات الآخرين، ويشير مفهوم القوة الى عدة معاني مختلفة، فقد يشير مفهوم القوة الى قدرة فرد أو جماعة على التأثير، أو ضبط سلوك الآخرين، حتى ولو لم يوافقوا على ذلك. وقد يشير مفهوم القوة الى المشاركة في

---

[1] نوال زواوي: إستراتيجيات الفاعلين في ضغوط العمل دراسة ميدانية بجامعه البليدة 2، مذكرة ماجستير تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية،2014،2015، ص 23.

[2] Henry Mintz berg : le pourvoir dans les organisations, nouvelle présentation, Edition d'organisation, paris, 2003, p40.

عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة الى أن القوة قد تعرف على أنها القدرة التي تمكن من السيطرة على الناس، ومن الضغط عليهم ورقابتهم

للحصول على طاعتهم والتدخل في حريتهم، وتوجيه جهودهم الى نواح معينة. فاذا كانت السلطة هي الحق في التصرف وإعطاء الأمر للآخرين فان القوة هنا هي السند لهذا الحق، فالسلطة هي امتلاك القوة التي تعطي الحق في التصرف واتخاذ القرارات وإصدار الأوامر، وبالتالي فان أساس السلطة هو القوة، وهذه الأخيرة هي من يلزم الآخرين للامتثال لرغبات وأوامر صاحب السلطة.[1]

خصائص القوة في علم السياسة

العلاقاتية؛ وتعني انها توجد دائمًا ضمن علاقة بين طرفين أو أكثر، وتمارس عندما يتمكن طرف من التأثير على قرارات او سلوك الطرف الاخر. الديناميكية؛ القوة ليست ثابتة؛ بل تتغير بناءً على الظروف السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. متعددة الأشكال؛ تظهر القوة بأشكال متنوعة مثل القوة الاقتصادية، العسكرية، الناعمة، والقانونية. الشرعية؛ تُعتبر شرعية القوة عاملًا هامًا في قبولها من قبل المجتمع أو الدول. عندما تُمارس القوة خارج إطار الشرعية، غالبًا ما تُعتبر قسرًا أو استبدادًا.[2]

أبعاد القوة في علم السياسة

القوة المادية، تشمل القوة العسكرية والاقتصادية، مثال: قوة الدول العظمى التي تمتلك جيوشًا قوية واقتصادات ضخمة. القوة المعنوية؛ تعتمد على القيم، الأيديولوجيات، والشرعية مثال: تأثير القادة السياسيين الذين يعتمدون على الكاريزما أو العقيدة.

القوة المؤسسية؛ تتجلى في قدرة المؤسسات السياسية (مثل البرلمان أو القضاء) على تنظيم وحكم المجتمعات، مثال: قوة النظام الديمقراطي الذي يعتمد على مؤسسات مستقلة. القوة الناعمة؛ تعتمد على الجذب بدلًا من الإكراه وتشمل الثقافة، الدبلوماسية، والتعليم، مثال: تأثير الولايات المتحدة من خلال الأفلام والثقافة الشعبية. القوة الصلبة؛ القوة التي تعتمد على الإكراه أو التهديد باستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية، مثال: العقوبات الاقتصادية أو التدخلات العسكرية. القوة الذكية؛ مزيج من القوة الصلبة والناعمة تُستخدم لتحقيق الأهداف بالاعتماد على المعرفة والمعلوماتية والتكنولوجية.[3]

---

[1] محمد عبدالله الرحيم، اساسيات الإدارة والتنظيم، عالم الكتاب، القاهرة، ط 3، 1992، ص222.

[2] زواوي نوال، المداخل النظرية لتحليل مفهوم السلطة، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي غليزان، العدد 3، 2020

[3] القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة، ن بوست، بتاريخ 29/افريل/2018، على الموقع: عبد اللطيف مشرف، https://www.noonpost.com/23101

استخدام القوة في السياسة

في السياسة الداخلية؛ تُستخدم القوة لضمان تطبيق القوانين والنظام، مثال: احتكار الدولة لوسائل العنف المشروع (الشرطة والجيش).

في السياسة الخارجية؛ تُستخدم القوة للدفاع عن المصالح الوطنية أو التأثير على الدول الأخرى، مثال: التحالفات العسكرية أو العقوبات الدولية.

في التنافس السياسي؛ تظهر القوة في الانتخابات، التحالفات السياسية، والتأثير الإعلامي.

أهمية القوة في علم السياسة

فهم كيفية استخدام القوة يساعد في تحليل النزاعات السياسية والعسكرية. والقوة تُحدد طبيعة العلاقات بين الحكام والمحكومين، كما انها تُستخدم للتأثير على عملية صنع القرارات السياسية.[1]

3- مفهوم الصراع:

الصراع السياسي هو حالة من التنافس أو النزاع بين أطراف مختلفة (مثل الدول، الأحزاب، الجماعات، أو الأفراد) حول السيطرة على السلطة، الموارد، أو النفوذ. قد ينشأ الصراع السياسي نتيجة اختلافات في المصالح، الأيديولوجيات، القيم، أو الأولويات بين هذه الأطراف.

إذا الصراع السياسي هو المنافسة بين طرفين أو أكثر من اجل الوصول للسلطة، أو من اجل تقرير سياسة ما، يراها احد الاطراف انها المناسبة للحظة السياسية الراهنة، فيخوض صراعا من أجلها، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وعلى الاغلب تسود الصراعات السياسية ايام الانتخابات وخلال تقديم البرامج السياسية والمنافسة على كسب جمهور الناخبين والتأثير في توجهات الرأي العام.

وتسود الحياة السياسية في الكثير من الدول صراعات سياسية، لاسيما في فترة الانتخابات واللحظات السياسية الحرجة في حياة المجتمع والدولة، وقد تكون الصراعات السياسية الدائرة في اية دولة هي صراعات إرادات سياسية باتجاه إصدار قرارات معينة أو اتخاذ مواقف ما. الصراعات السياسية قد تعبر عن حيوية المشهد السياسي وحرص الفاعلين فيه نحو حياة وتصورات أكثر إيجابية لتقرير حالة ما.

هذا الوصف الايجابي للصراع السياسي يعبر عن حالة الدول المستقرة التي تجرى فيها الصراعات في إطار من السلم الاجتماعي.[2]

---

[1] خليل حسين، القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها، مجلة الدفاع الوطني، العدد 65، 2008، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar

[2] شمخي جبر، الصراع السياسي، الوطن، على الموقع: https://www.al-watan.com/article/255437

أسباب الصراع السياسي

تباين الأيديولوجيات: الاختلاف في الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الصراع على السلطة: السعي لتحقيق السيطرة على مؤسسات الحكم أو النفوذ السياسي. الموارد الاقتصادية: التنافس على السيطرة على الموارد الطبيعية أو الاقتصادية. القضايا الاجتماعية: مثل الهوية الوطنية، العرقية، أو الدينية. الفساد وسوء الإدارة: عندما تؤدي مظاهر الفساد إلى عدم الرضا الشعبي.[1]

أنواع النزعات:

يعتبر علما النفس والاجتماع أن النزاع هو كل تنافس بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وبناء عليه انقسم النزاع إلى سلمي وعنيف:[2]

النزاع السلمي:

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلميا. ومن هذه الآليات: الدساتير والقوانين، والتكوين الأسري والعشائري، ونظم التحاكم، والأحكام الدينية، والأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات. وتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي، وبين كونها رسمية ومدونة. ومن أمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة. وتسمى هذه الضوابط مجتمعة "نطاقات السلام" فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمر.

النزاع العنيف:

يصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة. وكما ذكر سابقا فإن النزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة.[3]

---

[1] حسين صالح سميع، الصراع السياسي الدولي مفهومه، أسبابه و انواعه، مجلة اداب الجديدة ، العدد 15، ديسمبر 2022، ص ، 162.على الموقع:
https://al-adab-journal.com/images/pdf/V15/V15-4.

[2] مفهوم الصراع السياسي لموريس دي فارجي بالتطبيق على رواية "الفارس الجميل "، Alifatul Hidayatin, Wildana Wargadinata, Faris Maturedy, Journal on Arabic Language and Literature , Volume 06 Nomor 01, Bulan Januari – Juni 2023|p3| ISSN: 2621-1343.

[3] قسم البحوث والدراسات للجزيرة، أنواع الصراع ومفهومه، على موقع الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03.

4- مفهوم الحكم

الحكم في علم السياسة يُعنى بدراسة الأنظمة والهياكل التي تُنظم السلطة في المجتمعات، ويشمل المفاهيم والأنظمة والمؤسسات التي تشكل كيفية ممارسة السلطة وإدارتها. الحكم ليس مجرد ممارسة للسلطة، بل يشمل أيضًا القواعد، والمؤسسات، والعلاقات الاجتماعية التي تنظم حياة الأفراد والجماعات.[1]

او هو أسلوب لإدارة البلاد داخليًا وخارجيًا مع توضيح نوع السلطة المعمول بها، أو يقصد به كيفية ممارسة السلطة في الدولة، وقد تكون السلطة بيد جهة واحدة فقط فردية أو جماعية أو تمارس من عدة جهات، وهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تكون الحكومة وتنظم عملها[2]

مكونات الحكم في علم السياسة

النظام السياسي؛ مفهوم تحليلي يبين طيف توزع السلطة داخل المجتمع، يشير إلى الشكل الذي تُنظم به السلطة، مثل الأنظمة الديمقراطية أو الاستبدادية، يشمل الأفرع الأساسية للحكم: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. المؤسسات السياسية؛ مثل الحكومات، البرلمانات، الأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية. الشرعية؛ تتعلق بشرعية الحكام وقبول الشعب للسلطة الممارسة، وتشمل القوة القانونية والقوة الأخلاقية لقرارات الحاكم. السياسات العامة؛ تتناول كيفية وضع السياسات التي تخدم المصلحة العامة وتنفيذها. الحوكمة؛ تُركز على كيفية إدارة الموارد واتخاذ القرارات، مع مراعاة الشفافية، والمساءلة، والفعالية.[3]

أنواع الحكم

الديمقراطي: يعتمد على مشاركة الشعب في صنع القرار من خلال الانتخابات. الاستبدادي: يتركز في يد فرد أو مجموعة صغيرة. الأوليغارشي: الحكم بواسطة نخبة اقتصادية أو اجتماعية. الثيوقراطي: يستمد شرعيته من الدين.[4]

[1] Adam bilinski, Qu'est-ce qu'un régime ? sur site: https://study.com/learn/lesson/regime-types-characteristics-example.html.
[2] Ibid, même page.
[3] "Toupictionnaire": Le dictionnaire de politique, Régime politique, sur https://www.toupie.org/Dictionnaire/Regime.htm
[4] ibid, même page.

دور الحكم في علم السياسة

تحقيق الاستقرار والتنمية، ضمان الحقوق والحريات، وضع القوانين وتنفيذها لضمان العدل والنظام وتمثيل مصالح الشعب وحماية سيادة الدولة.[1]

5- مفهوم الدولة:

تعريفها: تُعد الدولة أحد المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، حيث تمثل الوحدة السياسية والتنظيمية، التي تقوم عليها النظم السياسية الحديثة. وهي الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحدد العلاقات بين السلطة والمجتمع، ويضبط القوانين والحقوق داخل حدودها. يرى بيار بورديو ان الدولة هي شكل من أشكال الحقل السياسي لكنها تتجسد في حقل محدد ومتخصص وهو الحقل البيروقراطي وتعمل على تنظيم نشاطات الدولة باعتباره حقل للمؤسسات العمومية التي تقدم خدمات للمجتمع فالدولة في المفهوم السوسيولوجي النقدي ومن مقاربة بيار بورديو هي حقل يمارس الاحتكار فهي بذلك تعد كوسيلة لتسيير وإدارة الأملاك العمومية باعتبارها اختراع تنظيمي بيروقراطي.[2]

تعرف الدولة بأنها كيان سياسي ذو سيادة يمارس السلطة على مجموعة من الأفراد ضمن حدود جغرافية محددة، وله نظام قانوني ومؤسسات تحكمه. – يعرفها ماكس فيبر: " الدولة هي الكيان الذي يحتكر استخدام العنف المشروع داخل نطاق جغرافي محدد"، ويعرفها جان جاك روسو: " الدولة هي عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين الأفراد والسلطة لتحقيق الخير العام.

أركان الدولة: لكي تُعتبر الدولة كيانًا سياسيًا مستقلاً، يجب أن تتوافر فيها أربعة أركان رئيسية، هي الشعب وهو مجموعة الأفراد الذين يشكلون سكان الدولة، بغض النظر عن التنوع العرقي أو الديني. الإقليم وهو المساحة الجغرافية التي تمارس الدولة سيادتها عليها، وتشمل اليابسة، المياه الإقليمية، والمجال الجوي. الحكومة وهي الجهاز السياسي والإداري المسؤول عن إدارة شؤون الدولة، واتخاذ القرارات، وتطبيق القوانين. السيادة وهي قدرة الدولة على فرض سلطتها داخليًا وخارجيًا، واتخاذ القرارات دون تدخل من أطراف أخرى.[3]

---

[1] توفيق المالكي دور الحكم الديمقراطي الصالح في تعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 1، العدد 1، في 2012/02/02، ص ص63/45.

[2] العراجي عبد الكريم، زاوي مصطفى، الدولة في سياق تعدد المفاهيم، مقاربة في تفكيك النشاة والمسار الحضاري، مجلة متون، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2017، ص 161.

[3] لزهر خشايمية، محاضرات القانون الدستوري، ألقيت على طلبة السنة أولى ل م د، قانون دولي وعلاقات دولية، السنة الجامعية 2018/2017. ص 23.

وظائف الدولة، تلعب الدولة دورًا محوريًا في تنظيم المجتمع، ومن أبرز وظائفها الحفاظ على الأمن والنظام، من خلال الشرطة والقوات المسلحة لحماية الدولة داخليًا وخارجيًا. وضع القوانين وتنفيذها من اجل تنظيم العلاقات بين الأفراد. تقديم الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، البنية التحتية، والرعاية الاجتماعية. إدارة الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية، وتوفير بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي. تمثيل الدولة خارجيًا عبر الدبلوماسية والعلاقات الدولية. [1]

أشكال الدولة

تتخذ الدولة أشكالًا مختلفة وفقًا لطبيعة الحكم ونظامها السياسي، فمن حيث توزيع السلطة نجد الدولة الموحدة، والتي تمتلك سلطة مركزية واحدة، مثل فرنسا. الدولة الفيدرالية، وهي التي تتكون من وحدات إدارية، تتمتع بحكم ذاتي جزئي، مثل الولايات المتحدة وألمانيا. اما من حيث نظام الحكم، فنجد الدولة الملكية الدستورية، ويكون الحكم فيها وراثيًا مثل بريطانيا، وقد تكون ملكية مطلقة (مثل السعودية). الدولة الجمهورية يكون فيها الحكم للمنتخبين، مثل الولايات المتحدة وفرنسا.[2]

6- مفهوم السيادة

السيادة هي مفهوم مركزي في علم السياسة، وتعتبر من الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي في أي دولة. يشير مفهوم السيادة إلى قدرة الدولة على ممارسة سلطتها العليا والمطلقة على أراضيها ومواطنيها، دون تدخل خارجي. [(3)]

يعتبر المفكر الفرنسي "جان بودان" المنظر الأهم لفكرة السيادة، حيث لعبت إسهاماته دورا محوريا في بلورة مبدأ السيادة الوطنية كما أقرته معاهدة وستفاليا. وقد عرفها على أنها: "السلطة العليا التي يخضع لها المواطنون والرعايا ولا يحد منها القانون"، وهي عنده غير قابلة للتجزئة وهي مرتبطة بالدولة ارتباطا وثيقا، وهي دائمة مع دوام الدولة ولا تزول إلا بزوالها، وهي مطلقة باعتبار الدولة تمارسها بلا قيود.

مثله مثل "بودان" فقد ذهب الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز، إلى تأييد نظرية السيادة المطلقة للحاكم، بحيث يتمتع بسلطة مطلقة لا تعلوها سلطة أخرى في الدولة.

---

[1] جلطي منصور، وظيفة الدولة في الأنظمة الدستورية –دراسة تأصيلية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 8، العدد 1، 20/06/30، ص123/110.

[2] جلطي منصور، وظيفة الدولة في الأنظمة الدستورية، دراسة تأصيلية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص123/110.

[(3)]– سلام المقداد، السيادة: بين المفهوم والعوائق، مجملة محكمة، عبر الموقع: https://mahkama.net

من جهته جان لوك عبّر عن إيمانه بسيادة القانون وبالحريات السياسية للفرد، وما يترتب عن ذلك من شرعية الثورة على حكم الطغيان والاستبداد، ناهيك عن ضرورة الفصل بين السلطات لضمان الحقوق العامة والحريات الأساسية.[1]

في كتابه العقد الاجتماعي أكد "جان جاك روسو على أن السيادة ما هي إلا تعبير عن الإرادة كما وصفها بالمطلقة وغير قابلة للتجزئة.[2]

كما يعد موضوع السيادة، من المواضيع المحورية للعديد من المدارس الحديثة كالتيار الماركسي، الذي انتقد بشدة فكرة السيادة باعتبارها تمثل إحدى الأدوات الأساسية لخدمة مصالح الطبقة البرجوازية على حساب مصالح الأغلبية الكادحة من الطبقات البروليتارية. وتتجلى هذه الأفكار الرافضة للسيادة بشكل أخص في كتابات المفكر البريطاني "هارولد لاسكي" الذي يعد من أبرز المناهضين لفكرة السيادة الوطنية، وعليه فالتيار الماركسي يدعو إلى نقل السيادة من الطبقة البرجوازية إلى ديكتاتورية الطبقة البروليتارية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المقاربات المعيارية والكوسموبوليتانية الجديدة التي ظهرت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة كالأمن الإنساني، حق التدخل، مسؤولية الحماية، عولمة حقوق الإنسان، الأمر الذي ساهم في إعادة البناء الإيتيمولوجي للسيادة فضلا عن إحداث قطيعة مع المفاهيم السابقة وذلك بنقل السيادة من الدولة إلى الإنسان المواطن.[3]

يمكن تقسيم السيادة إلى نوعين رئيسيين: السيادة الداخلية والسيادة الخارجية:

السيادة الداخلية: تعني قدرة الدولة على فرض قوانينها وإجراءاتها على أراضيها وأفرادها دون تدخل من أي جهة أخرى. وهذا يشمل القدرة على فرض النظام، حماية الحقوق، وتوفير الأمن.

السيادة الخارجية: تشير إلى استقلال الدولة في علاقاتها الدولية وقدرتها على اتخاذ قرارات خارجية دون تدخل من دول أخرى. هذا يعني أن الدولة لا تتعرض للتهديدات أو السيطرة من دول أخرى. [4]

---

[1]– غفران بنت عايض القحطاني، تدويل السيادة الوطنية في ظل المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مجلة العربي للنشر العلمي، العدد اثنان وأربعون، 2022، ص 348– 367.

[2] حمياز سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص 282–289. https://asjp.cerist.dz/en/article/30118.

[3]نفس المرجع، ص15.

[4]– مخلوف ساحل، إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بع الحرب الباردة في العالم الاستراتيجي، العدد 6، مركز الشعب للدراسات، الجزائر، 2008، ص 22.

7- خصائص السيادة:

السيادة مطلقة: أي أنه لا توجد أية سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة وتكون بذلك للدولة السلطة على جميع المواطنين.

السيادة شاملة: بمعنى أن تطبق على جميع المواطنين في الدولة ومن يقيم داخل إقليمها باستثناء ما ورد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل الدبلوماسيين، موظفي المنظمات الدولية ودور السفارات.

السيادة غير قابلة للتنازل: بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سياداها وإلا فقدت ذاتيتها، وعلى هذا فالدولة والسيادة هما في درجة كبيرة من التكامل والتلازم.

السيادة دائمة: تدوم بدوام الدولة، فتغير الحكومات لا يؤدي بالضرورة إلى فقدان أو زوال السيادة، وعليه فالحكومات تتغير ولكن سيادة الدولة تبقى.

السيادة غير قابلة للتجزئة: لأنه لا يوجد في الدولة سوى سيادة واحدة غير قابلة للتجزئة كما تجدر الإشارة أن مفهوم السيادة ينطوي على بعدين أو مدلولين أساسيين.

أحدهما قانوني: يشير إلى مبادئ القانون الدولي التي تجعل من أعضاء الجماعة الدولية على قدم المساواة في التمتع بالحقوق والواجبات. [1]

آخر سياسي: ينصر ف إلى ما يسميه "روبرت جاكسون بالسيادة الفعلية التي تعبر عن القدرة الفعلية للدولة على بسط نفوذها وإحكام سيطرتها داخل حدودها الإقليمية، ورفض الامتثال لأية سلطة أجنبية عبر الصمود أمام أكل أشكال الضغوطات والتدخلات الخارجية ومن ثم القدرة الفعلية على تأكيد الذات في المجتمع الدولي بشكل حر وسيد. [2]

ولعل أهم العوامل التي أدت إلى تراجع سيادة الدولة في الواقع الدولي الراهن هو تآكل الحدود الفاصلة بين ما يعتبر شأن دولي وما يعتبر شأن داخلي للدولة، بالإضافة إلى بروز فواعل دولية جديدة لتنافس دور الدولة على الساحة الدولية كالشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية وكذلك تطور وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال، حيث بدأت حدود سيادة الدولة تضيق تدريجيا بعد نهاية الحرب الباردة وايار نظام الثنائية القطبية وبروز قضايا دولية جديدة وخطيرة في الوقت نفسه وهي مشاكل ناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أزمة بناء الدولة، الصراعات العرقية، وقضايا مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وهي مشاكل تتعدى بطبيعتها حدود الدولة خاصة عندما تفشل هذه الأخيرة في القضاء

---

[1]- حمياز سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص 282-289

[2]- محمد طه، مدخل على علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 66.

عليها، الأمر الذي يفسح المجال لتدخل قوى دولية لحل هذه المشكلات باعتبارها قضايا للمجتمع الدولي ككل.[1]

تعد السيادة عنصراً أساسياً في النظام الدولي، وقد تأثرت هذه الفكرة بشكل كبير بالتطورات الحديثة في السياسة الدولية مثل العولمة وحقوق الإنسان. فقد ظهر تحديات جديدة تتعلق بتوازن السيادة الوطنية مع الالتزامات الدولية أو حقوق الإنسان، ما جعل السيادة مفهومًا أكثر تعقيدًا. [(2)]

8-مفهوم الشرعية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الشرعية، الذي يعد أحد اهم المفاهيم الأساسية في علم السياسة، والذي يشير الى الرضا والقبول العام للنظام السياسي مونه موافقة الشعب للخضوع وتقديم الطاعة لسلطة معينة تقوم بممارسة مهامها في إطار هذه الطاعة والرضا.

ومن هذا المنطلق يتضح ان القبول والطاعة هما أساس الشرعية، وتعد السلطة استبدادية في حالة عدم وجود رضا شعبي بدرجة مقبولة، ولذلك فان أي نظام سياسي بحاجة الى قبول شعبي ورضا جماهيري من الطبقات الاجتماعية كافة، مع التركيز على الطبقات الأكثر فاعلية وتأثيرا.[3]

تنبع أهمية الشرعية من كونها القوة التي يستند عليها النظام في مقابلة خصومة المعارضة، اذ دائما ما تحاول المعارضة نفي الشرعية عن النظام او حتى تنتقص منها كذريعة لرفض سيطرة النظام ومحاولة التشكيك في شرعيته تمهيدا لإسقاطه، وتعد كل من المظاهرات والاعتصامات ودعوات الانفصال او التحرر ومطالبات التقسيم الفيدرالي او الكونفدرالي مزهرا من مظاهر فقدان الشرعية، وعلى النقيض من ذلك يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي دليلا على تمتع النظام الحاكم بالشرعية ووجود قبول شعبي بأداء السلطة.[(4)]

وقد أوضح بول باستيد :" أن مصطلح الشرعية يعني أساس السلطة وتبرير الخضوع أو الطاعة الناجمة عنها"، اما ميشال دوبري :" فيرى أن الحكام يجب أن يستندوا إلى احتياطي من الشرعية أو الدعم الانتشاري مما يقتضي أن يكون هؤلاء الحكام " شرعيين" بطريقة أو بأخرى فالحكام والمؤسسات التي يمارسون السلطة من خلالها و السياسات العامة التي يضعونها وينفذونها يجب أن تتوافق مع معتقدات المحكومين وقيمهم وميولهم ومشاعرهم، أولا تبتعد عنها صراحة أو بشكل دائم." من جهته يرى جون لويس:"

---

[1] حمياز سمير، المرجع السابق، ص 17.

[(2)]- أحميد محمد احميد، – العولمة والسيادة، مجلة البيان العلمية، العدد 16، 2023، ص 67- 84.

[3] منار ممدوح، مفهوم الشرعية، الموسوعة السياسية ، 2021/04/26، على الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary9

[(4)]- منار ممدوح، مفهوم الشرعية، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/dictionary/?

أن "مبدأ الشرعية يكمن في امتثال حكومة دولة ما للقيم التي يرتكز إليها النظام الذي تضمن عمله وسيرورته". اما موريس دي فارجي:" يكون شرعيًّا كل نظام سياسي يمتثل للإجماع الشعبي، ووفق هذا المنظور، يكون الشرعي ليس فقط النظام الذي يعمل وفقًا لقيمه الخاصة، وإنما ذلك الذي يستجيب، على الأقل بشكل ضمني، للتطلعات الشعبية". ماكس فيبريرى:" تكون الشرعية علاقة تبادلية بين الحكام والمحكومين، فمقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه". وحاول بيتهام تطوي رمفهوم الشرعية استنادا لمقولة فيبر:" أنه يمكن اعتبار القوة شرعية إذا استوفت ثلاثة شروط: أولاً: يجب أن تمارس القوة طبقًا لقواعد راسخة، سواء كانت متضمنة في مجموعة قوانين رسمية أو مواثيق غير رسمية. ثانيًا: يجب أن تبرر هذه القواعد من منظور المعتقدات المشتركة للحكومة والمحكومين. ثالثاً: يجب أن يتم إثبات الشرعية بالتعبير عن الموافقة من جانب المحكومين."[1].

الشرعية هي أحد المفاهيم المركزية في علم السياسة، وتشير إلى قبول الشعب أو الأفراد لحاكم أو نظام سياسي على أساس أنه يمتلك الحق في ممارسة السلطة. تعكس الشرعية قدرة الحكومة أو النظام السياسي على الحصول على تأييد وقبول من قبل المواطنين أو المجتمع بشكل عام، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا لضمان الاستقرار السياسي والقدرة على تنفيذ السياسات بفعالية.[2]

أنواع من الشرعية:

الشرعية التقليدية: تعتمد على العادات والتقاليد التي تُقر بشرعية السلطة. على سبيل المثال، الأنظمة الملكية التقليدية غالبًا ما تُعزى شرعيتها إلى السلالة الملكية أو التاريخ.

الشرعية القانونية: تستند إلى وجود قواعد قانونية ودستورية تضمن حق السلطة في حكم الناس. الدول الحديثة تعتمد على هذه النوع من الشرعية التي تؤسس على القوانين والمؤسسات.

الشرعية الكاريزمية: تركز على شخصية القائد نفسه وميزاته الفريدة التي تجعله يحظى بتأييد كبير من الشعب، كما كان الحال مع العديد من القادة التاريخيين مثل نيلسون مانديلا أو جمال عبد الناصر الشرعية الديمقراطية: تستند إلى الانتخابات الحرة والنزيهة، حيث يُمنح النظام السياسي شرعيته بناءً على قبول الشعب للقيادة من خلال آلية التصويت تختلف درجات الشرعية من دولة إلى أخرى، وقد تتعرض للتهديد في حالات الأزمة أو التغيير السياسي.[3]

---

[1]منار ممدوح، مفهوم الشرعية، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2]امين بلعيفة، عبد النور زوامبية، ازمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، 2019، ص 256.

[3]الشرعية: مفهومها وأنواعها ونماذجها–وأزمة الشرعية، ملتقى الباحثين العرب، 15 سبتمبر، 2019، على الموقع: التحرير،

أزمة الشرعية: تجدر الإشارة إلى أن الشرعية عملية تطورية، بمعنى أنها يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو التضاؤل، فكثير من النخب الحاكمة قد تستولى على السلطة دون سند من مصادر الشرعية، ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها، وكذلك العكس نجد نظامًا حاكمًا يبدأ حكمه وهو مستند إلى شرعية واضحة ولكنه بمرور الوقت قد يفقد هذه الشرعية. [1]

ومن هنا تحاول كل الأنظمة الحاكمة بغض النظر عن كيفية وصولها إلى السلطة، أن تكرس شرعيتها، ولذلك فإن عدم نجاح هذه الأنظمة في تكريس شرعيتها يعد من أعقد وأخطر الأزمات التي يمكن أن تقع فيها وتتعرض لها الأنظمة السياسية، فيما يطلق عليه "أزمة الشرعية"، ولهذا فإن أزمة الشرعية كانت ولا تزال أكبر هاجس يواجه الدول والأنظمة السياسية؛ حيث أن توافر عنصر الشرعية من أهم أسباب استقرار أي نظام أو سلطة.[2]

وأزمة الشرعية كما يعرفها لوسيان باي" Pay - هي انهيار في البنية التأسيسية وفي أداء حكومة معينة، والذي ينجم عن خلافات حول ماهية الطبيعة الأمثل والأنسب للسلطة في النظام السياسي"، فأزمة الشرعية عند باي Pay – هي ذلك الانهيار والاضطراب الذي يحدث في البنى السلطوية للنظام السياسي، وينعكس سلبًا على الأداء الحكومي نتيجة تضارب أو عدم ملائمة الادعاءات الخاصة بحق القيادة في السلطة، وهذا بسبب استناد مبرراتهم الإيديولوجية أو دعواهم بشأن الحق في السلطة إلى قراءات غير مقبولة للتاريخ أو تنبؤات خاطئة بالتطورات المستقبلية.[3] أن أزمة الشرعية عند كارل دوتش، ليست متعلقة فقط بالجانب الإيديولوجي المبرر للقيادة بحق ممارسة السلطة، ولا بالجانب القانوني المتعلق بكيفية الوصول إلى السلطة، بل هي عنده متعلقة بالعناصر البنيوية الثلاثة التي تقوم عليها الشرعية، وهي:

أ- العنصر الدستوري: وهو المتعلق بمدى توافق طريقة وأسلوب الوصول إلى السلطة وممارستها مع مبادئ البلاد الدستورية.

ب- عنصر التمثيل: وهو المتعلق بمدى اقتناع المحكومين بالذين يمثلونهم في السلطة وقبولهم بهم.

ج- عنصر الإنجاز: وهو المتعلق بمدى إنجاز السلطة لما هو منتظر منها من قبل المحكومين. [4]

---

https://arabprf.com/?p=177

[1]- عبد اله الجبور، الوعي السياسي، مجلة الوعي السياسي، العدد02، 2023، ص 4- 38.

[2]امين بلعيفة، عبد النور زوامبية ، مرجع سابق ، ص 268.

[3]نفس المرجع.

[4]-امين بلعيفة، عبد النور زوامبية ، مرجع سابق، ص268.

مفهوم المشروعية: المشروعية، في سياق علم السياسة، هي مفهوم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بشرعية السلطة أو النظام السياسي، ولكن مع فارق دقيق في المعنى. تشير المشروعية إلى مدى رضى المحكومين على أداء السلطة الحاكمة، أو توافق السلطة مع المعايير الأخلاقية، أو الفلسفية التي تُعتبر مقبولة في المجتمع أو في إطار معين. بعبارة أخرى، إذا كانت الشرعية تشير إلى قبول السلطة أو النظام من قبل الشعب بناءً على حقوق قانونية دستورية أو تقاليد، فإن المشروعية تشير إلى مدى التزام تلك السلطة بتعهداتها ووعودها، أو التزاماتها الأخلاقية. [1]

تتجسد المشروعية في عدة أبعاد:

المشروعية القانونية: تقوم على تطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف. في هذا السياق، تكتسب الحكومة أو النظام مشروعيته إذا كانت أفعاله وقراراته تتماشى مع القوانين والدستور المعمول به.

المشروعية الأخلاقية: تشير إلى ما إذا كانت السلطة أو النظام يعكس قيم ومبادئ أخلاقية مقبولة من قبل المجتمع. قد يكون للنظام شرعية قانونية ولكنه قد يفتقر إلى المشروعية الأخلاقية إذا كانت سياساته تعتبر غير عادلة أو غير أخلاقية. [2]

المشروعية السياسية: تتعلق بموافقة الجماهير على نظام سياسي بناءً على توافقه مع القيم السياسية المشتركة مثل العدالة الاجتماعية، الحقوق الإنسانية، والمساواة.[3]

في بعض الأحيان، قد تمتلك السلطة الشرعية ولكنها تفتقر إلى المشروعية إذا كانت تتجاهل أو تنتهك حقوق الأفراد أو تفتقر إلى العدالة في تطبيق السياسات. وعلى العكس، قد تكون السلطة تفتقر إلى الشرعية القانونية (مثل حكم غير منتخب أو انقلابي) لكنها قد تكتسب مشروعية من خلال الدعم الشعبي أو نجاحاتها في تحسين الأوضاع المعيشية. [4]

المشروعية تلعب دورًا أساسيًا في استقرار الأنظمة السياسية؛ فالنظام الذي يتمتع بمشروعية قوية يكون أكثر قدرة على الحفاظ على الاستقرار السياسي والمجتمعي.

---

[1]–محمد شكري أبو رحيل، هانم احمد محمود سالم، دور مجلس الدولة في الموازنة بين المشروعية والامن القانوني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2. على الموقع: https://jdl.journals.ekb.eg

[2]–احمد زكرد، إشكالية الدولة بين المشروعية واللامشروعية، العدد 7528، 2023. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=784071

[3]مجدي عبد الحافظ، الشرعية والمشروعية بين الفلسفة السياسية وبين فلسفة القانون والأخلاق، التباين العدد 49 https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue049

[4]–محمد عبد الجبار الشبوط، الشرعية السياسية: الشرعية والمشروعية، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/36032

المحور الثالث: النظريات السياسية

أولا: الليبرالية السياسية:

الليبرالية السياسية هي نظرية فلسفية ونظام فكري يقوم على تعزيز حقوق الأفراد والحريات الشخصية في المجتمع، مع التركيز على فكرة أن الحكومة يجب أن تكون محدودة في سلطاتها. تهدف إلى ضمان الحرية والمساواة لكل فرد، وتؤكد على أهمية حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة، والحرية، والملكية، والمساواة أمام القانون. [1]

الليبرالية السياسية تنادي بالانتخابات الحرة، التعددية السياسية، حكم القانون، وحماية حقوق الأقليات. وتعتبر الدولة ملزمة بحماية هذه الحقوق ولكن دون التدخل المفرط في حياة الأفراد. نشأت الليبرالية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة بعد تطور الأفكار خلال عصر التنوير، وكان لها تأثير كبير على تطوير الديمقراطيات الحديثة.[2]

ثانيا: المبادئ الأساسية لليبرالية السياسية:

الحرية الفردية: التأكيد على حرية الأفراد في اتخاذ قراراتهم دون تدخل حكومي غير مبرر.

المساواة أمام القانون: التأكيد على أن جميع الأفراد يجب أن يعاملوا بشكل متساوٍ أمام النظام القانوني.

حماية الحقوق المدنية: بما في ذلك حرية التعبير، حرية الدين، وحق المشاركة السياسية.

تتفاوت توجهات الليبرالية من حيث درجة تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع، حيث هناك الليبرالية الكلاسيكية التي تفضل دورًا محدودًا للدولة، والليبرالية الاجتماعية التي تدعو إلى دور أكبر للدولة في ضمان الرفاهية الاجتماعية.[3]

الماركسية:

النظرية السياسية الماركسية هي مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي أسسها الفيلسوف والاقتصادي كارل ماركس، والتي تركز على دراسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات البشرية، مع التركيز بشكل خاص على الصراع الطبقي، وعواقب النظام الرأسمالي. تقوم هذه النظرية على عدة مبادئ أساسية:

---

[1]–حمزه سليمان عبد الكريم السلامات، النظرية الليبرالية السياسية في الفكر السياسي الغربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 17، 2018، ص 90.

[2]مصطفى محمود عبده، احمد عبد الحكيم النجاشي واخرون، النظرية الليبرالية من منظور النظرية السياسية: دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع: https://democraticac.de/?p=92927

[3]نفس المرجع.

الصراع الطبقي: يرى ماركس أن المجتمع يتشكل من طبقات اجتماعية ذات مصالح متناقضة، مثل البرجوازية (طبقة الرأسماليين) والبروليتاريا (طبقة العمال). ويعتبر أن هذا الصراع بين الطبقات هو المحرك الرئيس للتاريخ والتغيير الاجتماعي.[1]

الاقتصاد المادي: يعتمد ماركس على مبدأ "المادية التاريخية"، الذي يشير إلى أن تطور المجتمع البشري يعتمد على الظروف الاقتصادية والإنتاجية. أي أن طرق الإنتاج (مثل الزراعة، الصناعة) هي التي تحدد الهيكل الاجتماعي والسياسي.

الاغتراب: ماركس تحدث عن فكرة "الاغتراب"، حيث أن العمال في النظام الرأسمالي يفقدون الاتصال بمنتجات عملهم وبعملية الإنتاج نفسها، مما يؤدي إلى شعورهم بالعزلة والانعزال عن مجتمعهم. [(2)]

الثورة والاشتراكية: ماركس كان يرى أن الطبقة العاملة يجب أن تثور ضد النظام الرأسمالي، وأن هذه الثورة ستؤدي إلى إقامة مجتمع اشتراكي لا طبقي، حيث تؤول وسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية أو دولة عمالية، مما يحقق العدالة الاجتماعية ويزيل الاستغلال.

النظرية الماركسية كانت لها تأثيرات كبيرة على العديد من الحركات السياسية والثورية حول العالم، بما في ذلك الثورة الروسية التي أسفرت عن تأسيس الاتحاد السوفيتي.

الاشتراكية: النظرية السياسية الاشتراكية هي مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تدعو إلى بناء مجتمع يتمتع بالعدالة الاجتماعية، حيث يتم توزيع الثروات والموارد بشكل عادل بين الأفراد، ويتم التحكم في وسائل الإنتاج (مثل المصانع والأراضي) إما من قبل الدولة أو من قبل المجتمع بشكل جماعي. في جوهرها، تهدف الاشتراكية إلى القضاء على الفوارق الطبقية والظلم الاجتماعي الناتج عن النظام الرأسمالي. هناك عدة مبادئ أساسية للنظرية الاشتراكية:

الملكية الجماعية أو العامة لوسائل الإنتاج: الاشتراكيون يعتقدون أن وسائل الإنتاج، مثل المصانع والأراضي، يجب أن تكون ملكًا للجميع أو مملوكة للدولة بدلاً من أن تكون ملكًا للأفراد أو الشركات الخاصة. ذلك يهدف إلى تجنب استغلال العمال من قبل الرأسماليين.

---

[1] ثنائية الاقتصاد والسياسة في فلسفة كارل ماركس، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 14، العدد 1، الصفحة 197-210 بن شعيب بلقاسم ،

[(2)]- محمد دوير، مفهوم الاغتراب عند كارل ماركس، موقع المواطن، 14 يوليو 2020، https://muwatin.net/

التوزيع العادل للثروات: تسعى الاشتراكية إلى ضمان توزيع الثروات بطريقة أكثر عدالة. يتم تحقيق ذلك من خلال تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، وتوفير رفاهية لجميع المواطنين بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية. [1]

التخطيط الاقتصادي: بدلاً من الاقتصار على الاقتصاد الحر الذي يحكمه السوق كما في النظام الرأسمالي، تدعو الاشتراكية إلى التخطيط المركزي للاقتصاد، بحيث تكون الدولة مسؤولة عن تنظيم الإنتاج وتوزيع الموارد بشكل يتناسب مع احتياجات المجتمع.

العدالة الاجتماعية والمساواة: الاشتراكية تؤكد على تحقيق المساواة الاجتماعية، حيث تسعى إلى القضاء على الاستغلال الطبقي والتمييز، وتعزيز حقوق الإنسان والكرامة لجميع أفراد المجتمع التركيز على التضامن الاجتماعي: تروج الاشتراكية لفكرة التضامن بين الأفراد والجماعات، معتبرة أن المجتمع المتكافل والمترابط هو الطريق لتحقيق المصلحة العامة ورفاهية جميع أفراده النظرية الاشتراكية تطورت على مر الزمن وتعددت مدارسها الفكرية. فمنها الاشتراكية الديمقراطية[2] التي تدعو إلى تحقيق هذه المبادئ عبر الديمقراطية والوسائل السياسية السلمية، ومنها الاشتراكية الثورية التي تتبنى تغيير المجتمع بشكل جذري عبر الثورة.[3]

ثالثا: الأفكار والمبادئ الجمهورية:

النظرية السياسية الجمهورية هي مجموعة من المبادئ والأفكار التي تركز على تأسيس وتنظيم الدولة بطريقة لا تعتمد على الملكية أو الحكم الوراثي. على عكس الأنظمة الملكية التي تركز على السلطة الفردية للملك أو الأسرة الحاكمة، تؤكد النظرية الجمهورية على السيادة الشعبية، حيث يكون الشعب هو المصدر الأساسي للسلطة السياسية.

تعتبر هذه النظرية أن الحكومة يجب أن تُنتخب بواسطة الشعب، وأنها تقوم على مبدأ القانون والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات السياسية. من أبرز ملامح النظرية الجمهورية هي:

السيادة الشعبية: الشعب هو المصدر الرئيسي للسلطة السياسية[4].

الفصل بين السلطات: لضمان عدم تركيز السلطة في يد فئة أو شخص واحد، يتم فصل السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية.

---

[1]–جون ستيورات مل، أسس الليبرالية السياسية، تحقيق إمام عبد الفتاح إمام و ميشيل متياس، مكتبة مدبولي، 1996.

[2]–جميل النمري، تيار للاشتراكية الديمقراطية العربية، 2011، https://alghad.com/Section-.

[3]– حسن حنفي، «الاشتراكية الديمقراطية» بين النظرية والتطبيق، 29 نوفمبر 2013، https://www.aletihad.ae/wejhatarticle

[4]– لاطرش إسماعيل، مبدأ السيادة الشعبية وآليات ممارستها وتجسيدها في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، 2021، ص ص 139-156.

حقوق الإنسان والحريات: تكفل الجمهورية حقوق الأفراد وحرياتهم، وتضمن العدالة والمساواة بين المواطنين.[1]

التمثيل: الحكومة تمثل الشعب من خلال انتخاب ممثلين في المؤسسات السياسية.

من أبرز المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية كان الفيلسوف اليوناني أرسطو، وكذلك المفكرون في عصر التنوير مثل جون لوك وبارون دي مونتسكيو.

رابعا: الأفكار والمبادئ الديمقراطية:

النظرية السياسية الديمقراطية هي مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تركز على مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات السياسية، وتعتبر أن السلطة يجب أن تكون بيد الشعب أو ممثليه المنتخبين. الديمقراطية تقوم على مبدأ أن جميع المواطنين يجب أن يكون لهم الحق في المشاركة في تحديد القوانين والسياسات التي تحكمهم، سواء كان ذلك مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين.

أبرز ملامح النظرية الديمقراطية تتضمن:

السيادة الشعبية: يعتبر الشعب المصدر الشرعي للسلطة. في الديمقراطية، الحكم يستمد شرعيته من إرادة الشعب.

الانتخابات الحرة والنزيهة: يتم اختيار الحكام والممثلين عبر انتخابات دورية يتم إجراؤها بحرية، حيث يتمكن جميع المواطنين من اختيار من يمثلهم دون تمييز أو تلاعب

حقوق الإنسان والحريات الفردية: تضمن الديمقراطية حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير، وحق التجمع، وحرية الصحافة، مما يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ومطالبهم

الفصل بين السلطات: لتحقيق التوازن، يتم فصل السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية لتجنب استبداد أي فرع من الحكومة

المساواة والعدالة: جميع المواطنين متساوون أمام القانون، وتحترم حقوقهم بغض النظر عن جنسهم، أو دينهم، أو عرقهم

الحكم بواسطة الأغلبية: يتم اتخاذ القرارات الكبرى بناءً على إرادة الأغلبية، مع احترام حقوق الأقليات وحمايتها أفكار الديمقراطية تأثرت بالعديد من المفكرين مثل أرسطو في العصور القديمة، ثم تطورت مع الفلاسفة مثل جون لوك وجان جاك روسو الذين شددوا على فكرة العقد الاجتماعي، وكذلك مع المفكرين

---

[1]–علاء محمد مطر، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط2، 2019، ص 22–28.

المعاصرين مثل جون ستيوارت ميل بالمجمل، تهدف النظرية الديمقراطية إلى خلق نظام حكم يضمن المشاركة الفعالة لجميع المواطنين في الحياة السياسية، مع الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية

النسوية وما بعد الاستعمار: النظرية السياسية النسوية وما بعد الاستعمار تتداخل بشكل كبير في تحليل كيفية تأثير التفاعلات بين الجنس، والعرق، والطبقات الاجتماعية على تشكيل الهويات والهياكل السياسية. تجمع هذه النظرية بين النقد النسوي للنظام الأبوي وبين النقد ما بعد الاستعماري للممارسات الاستعمارية واستمرار آثارها في العالم المعاصر.

النسوية ما بعد الاستعمار: تستند هذه النظريات إلى ضرورة فهم أن تجربة النساء ليست موحدة حول العالم. النسويات في البلدان المستعمَرة سابقًا يعانين من مجموعة معقدة من القضايا التي تختلف عن تلك التي تواجهها النساء في العالم الغربي. هذه النظرية تركز على كيفية تأثير الاستعمار على النساء في الدول المستعمَرة، وتسلط الضوء على أن السياسات الاستعمارية تؤدي إلى تفاقم التمييز الجنسي والعرقي.

التحليل النقدي: النسويات ما بعد الاستعمار ينقدن المفاهيم الغربية للنسوية التي تركز على تجارب النساء في أوروبا أو أمريكا الشمالية، معتبرات أن هذه الرؤى قد تتجاهل قضايا النساء في السياقات الثقافية والتاريخية المختلفة. بل يطرحن فهمًا أوسع للنسوية يأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والسياسي.

الترابط بين الاستعمار والتمكين: من خلال هذا المنظور، يمكن أن يُنظر إلى النضال ضد الاستعمار باعتباره جزءًا من النضال النسوي الأوسع ضد الأنظمة التي تضطهد النساء. هذا يتيح إعادة التفكير في فكرة "التمكين" في سياق تاريخي معقد حيث تتداخل الصراعات ضد الاستعمار مع قضايا التحرر النسوي إجمالًا، النظرية السياسية النسوية وما بعد الاستعمار تتطلب إعادة التفكير في علاقات القوة على عدة مستويات، بما في ذلك الجنسانية، والعرقية، والاقتصادية، وتأخذ في الاعتبار السياقات المختلفة لتجارب النساء في العالم. [1]

[1]– سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2005، ص 88.

المحور الرابع: النظم السياسية ونظم الحكم

أولا: الأنظمة الديمقراطية:

1- تعريف الأنظمة الديمقراطية:

النظام الديمقراطي هو شكل من أشكال الحكم الذي يعتمد على مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات السياسية، إما بشكل مباشر أو من خلال ممثلين منتخبين. يقوم هذا النظام على مبدأ السيادة الشعبية، حيث يتمتع المواطنون بحقوق وحرية الاختيار والمشاركة في الحياة السياسية، بما في ذلك اختيار القادة السياسيين والمشاركة في سن القوانين والسياسات العامة. [1]

هناك نوعان رئيسيان من الديمقراطية:

الديمقراطية المباشرة: حيث يشارك المواطنون بشكل مباشر في اتخاذ القرارات السياسية.

الديمقراطية التمثيلية (أو النيابية): حيث يُنتخب المواطنون ممثلين لتولي اتخاذ القرارات بالنيابة عنهم.[2].

2- نشأة الأنظمة الديمقراطية:

تعود جذور الديمقراطية إلى القديمة، وخاصة في اليونان القديمة، حيث كان هناك نظام ديمقراطي في مدينة أثينا حوالي 500 قبل الميلاد. في هذا النظام، كان المواطنون الأثينيون يشاركون في اتخاذ القرارات السياسية من خلال الجمعية العامة (إيكليا)، لكن هذا النظام كان مقصورًا على الرجال الأحرار دون النساء أو العبيد. (3)

ومع مرور الوقت، تعرضت الديمقراطية في أثينا لانتكاسات، وفي العصور الوسطى، هيمنت الأنظمة الملكية والأنظمة الإقطاعية على أوروبا، وكانت السلطة تتركز في أيدي الملوك والنبلاء. لكن مع تقدم الزمن، بدأ يظهر مفهوم الديمقراطية الحديثة، الذي يرتكز على المبادئ المعروفة حاليًا.

3- مبادئ الأنظمة الديمقراطية:

الحرية والمساواة: يتمتع المواطنون بحقوق متساوية في التصويت والترشح والمشاركة في العملية السياسية.

الانتخابات الحرة والنزيهة: يتم اختيار القادة والمسؤولين من خلال انتخابات دورية وشفافة.

الفصل بين السلطات: تقسيم السلطة بين السلطة التشريعية، التنفيذية، والقضائية لضمان عدم تركز السلطة.

---

[1]- علاء محمد مطر، المرجع السابق، ص 9.

[2]- احمد داخل خلاصي، محاضرات في الديمقراطية مادة الفصل السداسي الأول، جامعة البصرة، دس، ص ص 6-7.

[3]- A history of democracy in Europe: from Ancient Greece to the European Union, 2024. https://www.europeana.eu/en/stories/a-history-of-democracy-in-europe-from-ancient-greece-to-the-european-union

حقوق الإنسان وحمايتها: ضمان حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحق التجمع.

سيادة القانون: يخضع الجميع، بما في ذلك الحكام، للقانون ويجب أن يتم تطبيقه بشكل عادل[1].

4- التحولات الرئيسية في تطور الديمقراطية:

العصر الحديث والعصر الليبرالي: في القرنين السابع عشر والثامن عشر، شهدت أوروبا تحولات هائلة نحو الديمقراطية. تأثرت هذه التحولات بالفلسفة السياسية لعدد من المفكرين مثل جون لوك وجان جاك روسو ومونتسكيو، الذين أكدوا على حقوق الأفراد وحماية الحرية والمساواة. [2]

الثورات الديمقراطية: من أبرز الأحداث التي ساعدت على نشر الديمقراطية كانت الثورات الأمريكية (1776) والثورة الفرنسية (1789). في الولايات المتحدة، تم تبني دستور الولايات المتحدة الذي أرسى مبدأ الحكومة الجمهورية والنظام الديمقراطي المبني على سيادة القانون وفصل السلطات. أما في فرنسا، أدت الثورة إلى نهاية النظام الملكي وتأسيس الجمهورية الفرنسية. [3]

القرن التاسع عشر والنضال من أجل حق التصويت: في هذا القرن، شهدت العديد من الدول الغربية حركات للمطالبة بحق التصويت لجميع المواطنين، بما في ذلك الفئات المستبعدة مثل النساء والفقراء. في بريطانيا، مثلاً، بدأ حق التصويت يُمنح تدريجيًا للطبقات غير المُمَثَّلة عبر قوانين الإصلاح الانتخابي. في الولايات المتحدة الأمريكية، تم منح حق التصويت للنساء في عام 1920 مع التعديل التاسع عشر.

القرن العشرون: بعد الحربين العالميتين، توسعت الديمقراطية في العديد من دول العالم. تمثل هذا في انتصار القوى الديمقراطية خلال الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمات دولية مثل الأمم المتحدة التي دعت إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. شهد هذا القرن أيضًا تحولًا هامًا مع انهيار العديد من الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية (مثل سقوط جدار برلين في 1989) وانتقال دول عديدة إلى الديمقراطية.

---

[1]- الأمم المتحدة حقوق الإنسان، لمحة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان والديمقراطية، https://www.ohchr.org/ar/about-democracy-and-human-rights?utm

[2]-حمدي سيد محمد محمود ، الليبرالية عبر العصور : فلسفة الحرية وتحديات التطبيق، https://democraticac.de

[3]- طارق الحايك، الثورة الفرنسية.. حين بدّل غياب العدالة الاجتماعية وجه العالم، 12-06-2020، https://www.aljazeera.net

العولمة وتأثيرها على الديمقراطية:

في العقود الأخيرة، شهد العالم توسعًا في الأنظمة الديمقراطية، خاصة بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ودول أخرى في نهاية القرن العشرين. هذا العصر شهد أيضًا تطور الديمقراطية الإلكترونية وازدياد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل المشاركة السياسية والتفاعل مع الحكومات.

أنواع الأنظمة الديمقراطية:

الديمقراطية البرلمانية: في هذا النوع من الأنظمة، يتم انتخاب البرلمان من قبل الشعب، ويقوم البرلمان بتشكيل الحكومة من خلال اختيار رئيس الوزراء. يتم غالبًا الفصل بين رأس الدولة (الملك أو الرئيس) ورئيس الحكومة (رئيس الوزراء). على سبيل المثال: المملكة المتحدة، كندا، الهند.

الديمقراطية الرئاسية: في هذه الأنظمة، يتم انتخاب الرئيس من قبل الشعب ليكون هو رأس الدولة ورئيس الحكومة في الوقت نفسه. يشتهر هذا النظام بتقسيم صارم بين السلطات الثلاث. مثال على ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

الديمقراطية شبه الرئاسية: تجمع بين بعض خصائص النظام البرلماني والنظام الرئاسي. يتم انتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر من الشعب، بينما يشغل رئيس الوزراء منصب رئيس الحكومة ويقوم البرلمان بالتحكم في عملية تشكيل الحكومة. مثال على ذلك: فرنسا. [2]

التحديات التي تواجه الأنظمة الديمقراطية:

الفساد السياسي: في بعض الأحيان، يمكن أن يضعف الفساد السياسي من نزاهة العمليات الديمقراطية ويؤدي إلى تهميش حقوق المواطنين.

الاستقطاب السياسي: يمكن أن تؤدي الانقسامات الحادة بين الأحزاب السياسية إلى ضعف قدرة النظام على اتخاذ قرارات فاعلة، وهو ما قد يضر بفعالية الحكومة.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية: التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الفقر وعدم المساواة، مما يقلل من الثقة في النظام الديمقراطي.

التهديدات الأمنية: يمكن أن تواجه الديمقراطيات تهديدات أمنية تتعلق بالإرهاب أو الصراعات الداخلية، مما قد يؤدي إلى ضغوط على الحقوق المدنية أو تقييد الحريات[3].

---

[1]– الجزيرة، النظام البرلماني، 16-11-2015، https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[2]– الكادر التدريسي، الديمقراطية محاضرات في مفهوم الديمقراطية انظمة الحكم، جامعة البصرة، https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1712175829.pdf

[3]–محمد نبيل الشيمى، خطر الفساد السياسي على القيم الانسانية في الأنظمة الديكتاتورية، 6 ديسمبر 2015، https://democraticac.de

الخلاصة:

الأنظمة الديمقراطية تمثل نظام حكم يسعى لضمان حرية الأفراد وحقوقهم، ويعتمد على مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات السياسية. تطورت الديمقراطية على مر العصور من شكلها المباشر في أثينا إلى الأنظمة الديمقراطية الحديثة التي نراها اليوم. ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة تواجه تحديات مستمرة، تتطلب من المواطنين والحكومات العمل المستمر لضمان استدامتها وتطورها في مواجهة التحديات المعاصرة.

ثانيا: الأنظمة التسلطية:

1- تعريف الأنظمة التسلطية:

الأنظمة التسلطية هي أنظمة سياسية يتركز فيها معظم أو كل السلطة في يد فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد، مع وجود قمع شديد لحقوق وحريات الأفراد. في الأنظمة التسلطية، يتم تقييد المشاركة السياسية بشكل كبير، وتُحكم الدولة عادةً بقوة السلطة التنفيذية أو العسكرية، مع غياب الفعلي للرقابة على الحكومة أو المحاسبة الشعبية.

الأنظمة التسلطية لا تتيح لعموم المواطنين فرصة المشاركة الفعالة في صنع القرارات السياسية، وتسيطر الحكومة على العديد من جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية. في هذه الأنظمة، يتعرض المعارضون للاضطهاد أو القمع، وقد يتم استخدام العنف أو التهديدات لتحقيق الاستقرار السياسي[1].

2- خصائص الأنظمة التسلطية:

تركز السلطة: في الأنظمة التسلطية، يتمركز معظم السلطة في يد شخص واحد أو مجموعة صغيرة جدًا من الأفراد. يمكن أن تكون السلطة التنفيذية هي الأكثر تأثيرًا، وغالبًا ما تكون هناك غياب أو تهميش للسلطة التشريعية والقضائية. [2]

عدم وجود رقابة ديمقراطية: تفتقر الأنظمة التسلطية إلى آليات رقابة ديمقراطية حقيقية. غالبًا ما يُمنع تكوين أحزاب معارضة أو وسائل إعلام حرة، كما يكون القضاء غير مستقل ويخضع لإرادة السلطة الحاكمة.

القمع السياسي: تستخدم الأنظمة التسلطية القمع والعنف ضد المعارضين السياسيين، والنشطاء، والحقوقيين. تُفرض القيود على حرية التعبير، حرية الصحافة، وحرية التجمع. [3]

---

[1]– شبكة النبأ، السلطوية في أنظمة الحكم، 15 كانون الثاني 2023، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/33768

[2]–محمد حسن يوسف، خصائص النظام التسلطي، القاهرة، 17 يوليو 2012، https://www.saaid.org/Doat/hasn/229.htm

[3]– راتب شعبور، النظام التسلطي المحض وسبل تفكيكه، مجلة قلمون، العدد 25 و 26، كانون الثاني، 2024، https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2024/01

التحكم في الإعلام: تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام الرئيسية وتستخدمها في خدمة أهدافها. يتم تقييد حرية الصحافة بشكل صارم، ويتم نشر الدعاية التي تدعم النظام القائم.

غياب الفصل بين السلطات: في الأنظمة التسلطية، لا يتم الفصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية. يتم تهميش دور البرلمان والهيئات المستقلة، وتظل السلطة القضائية خاضعة لقرارات الحكومة.

وجود شخصية حاكمة قوية أو طبقة حاكمة مغلقة:

يتمركز الحكم عادةً في يد شخصية واحدة تُعتبر الحاكم المطلق، مثل الديكتاتور أو القائد. في بعض الأحيان، يمكن أن يكون الحكم مشتركًا بين مجموعة صغيرة من النخبة السياسية أو العسكرية.

نشأة الأنظمة التسلطية: ظهرت الأنظمة التسلطية في مراحل تاريخية مختلفة حول العالم، وغالبًا ما كانت نتيجة لعدة عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية. من بين هذه العوامل:

الأزمات السياسية والاجتماعية: عندما تواجه الدول أزمات كبيرة مثل الحروب أو الأزمات الاقتصادية، قد يظهر النظام التسلطي كحل سريع للسيطرة على الوضع. على سبيل المثال، بعض الأنظمة العسكرية قد تأتي إلى السلطة أثناء فترات من الاضطراب السياسي والاجتماعي.

الديكتاتوريات العسكرية: في بعض الحالات، يأتي الحكام التسلطيون من خلال الانقلابات العسكرية، حيث يستولي الجيش على السلطة ويحل محل الأنظمة الديمقراطية أو الملكية الضعيفة. [1]

الأنظمة الاستبدادية ما بعد الاستعمار:

في بعض الأحيان، ظهرت الأنظمة التسلطية في دول ما بعد الاستعمار، حيث حاول القادة الجدد إقامة حكم مستقر على حساب الحريات السياسية من خلال مركزة السلطة[2] .

الدوافع الأيديولوجية:

في بعض الأنظمة التسلطية، خاصة تلك التي تتبنى الأيديولوجيات مثل الشيوعية أو الفاشية، يتم تعزيز السلطة التسلطية في إطار تطبيق هذه الأيديولوجيات بشكل مطلق. كان هذا هو الحال في الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي أو الأنظمة الفاشية في أوروبا في القرن العشرين. [3] .

3- تطور الأنظمة التسلطية:

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، حقوق الانسانس من فكرة إلى أديولوجية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 41، العدد477، 2018، https://caus.org.lb/wp-content/uploads/

[2]- عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2007-2008، ص ص 52-54.

[3]- أحمد سليم البرصان، علم السياسة المفاهيم والأسس الدولة السلوك السياسي السياسة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، دون سنة نشر، ص 188- 277.

النمط القديم: في التاريخ القديم، كانت العديد من الإمبراطوريات والممالك تعتمد على أنظمة تسلطية، حيث كان الحاكم يُعتبر في كثير من الأحيان "مُقدسًا" أو مُلكًا لله. في هذه الأنظمة، كان الملك أو الإمبراطور يمتلك السلطة المطلقة.

الأنظمة العسكرية في القرن العشرين: شهد القرن العشرون صعود العديد من الأنظمة التسلطية العسكرية، خاصة في الدول النامية والمناطق المتأثرة بالحروب العالمية. من أمثلة ذلك الأنظمة العسكرية في جنوب أمريكا و إفريقيا، حيث ظهرت الانقلابات العسكرية في العديد من الدول، مما أدى إلى حكم دكتاتوري عسكري. [1]

أنظمة الحزب الواحد: في الدول الشيوعية والفاشية، كانت هناك أحزاب سياسية واحدة تتحكم في كل جوانب الحياة السياسية. مثال على ذلك هو حكم الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي والصين، حيث كان الحزب الحاكم يمتلك جميع الصلاحيات السياسية.

الأنظمة التسلطية في العصر المعاصر: في العصر الحديث، تتجسد الأنظمة التسلطية في بعض الدول ذات الأنظمة الملكية المطلقة أو الأنظمة العسكرية أو حتى بعض الأنظمة الرئاسية. على سبيل المثال، يمكن ملاحظة بعض ملامح التسلطية في كوريا الشمالية أو روسيا والعديد من الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط. [2]

4- أنواع الأنظمة التسلطية:

الأنظمة العسكرية: حيث يحكم الجيش البلاد، وغالبًا ما يتم اتخاذ القرارات من قبل قادة الجيش أو انقلاب عسكري. مثل: مصر في عدة فترات تاريخية وميانمار في العصر الحديث.

الأنظمة الملكية المطلقة: حيث يحتفظ الملك أو الأمير بسلطة مطلقة على شؤون البلاد، ويكون له الحق في اتخاذ جميع القرارات السياسية بدون الحاجة إلى موافقة المؤسسات أو الشعب. مثل: السعودية وسوازيلاند (إيسواتيني حاليًا). [3]

الأنظمة الشمولية: تكون الحكومة في هذه الأنظمة مسيطرة تمامًا على جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. مثال على ذلك: كوريا الشمالية والأنظمة الشيوعية السابقة مثل الاتحاد السوفيتي[4].

---

[1]–سعيد ندا، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها، ومآلاتها، وكيفية التَّحكُّم فيها، 19 نوفمبر 2023، https://qiraatafrican.com

[2]–المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التسلطية الجديدة في روسيا، 01 يناير 2025، https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/russia-new-authoritarianism-putin-and-the-politics-of-order-translated-arabic.aspx?utm

[3]– خليل العناني، العسكر والسلطة في مصر: حقائق مفزعة، 26 ديسمبر 2021، https://www.alaraby.co.uk/opinion/

[4]–كامل سلمان، نهاية عصر الأنظمة الشمولية، 17 ابريل 2025، https://sotkurdistan.net/2025/04/17/

الأنظمة الديكتاتورية: حيث يترأس النظام شخص واحد يتمتع بسلطات مطلقة، ولا يمكن المساءلة أو مراقبة السلطة. مثل: صدام حسين في العراق ومعمر القذافي في ليبيا. [1]

5- التحديات التي تواجه الأنظمة التسلطية:

الاستقرار السياسي الهش: نظرًا لطبيعة هذه الأنظمة التي تقوم على القمع والظلم، فإنها تواجه دائمًا خطر التمرد أو الاحتجاجات الشعبية ضد النظام، مما يهدد استقرارها.

العزلة الدولية: قد تفرض الأنظمة التسلطية عزلة على نفسها بسبب ممارساتها القمعية. قد تتعرض للضغط السياسي أو الاقتصادي من المجتمع الدولي، مثل فرض العقوبات أو قطع العلاقات. [2]

ضعف التنمية الاقتصادية: في الكثير من الأحيان، تؤدي الأنظمة التسلطية إلى تهميش الطبقات الاجتماعية والفئات المختلفة في المجتمع، مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

فقدان الشرعية الشعبية: الأنظمة التسلطية التي لا تحظى بشرعية شعبية دائمة تواجه خطر السقوط مع تزايد الاستياء الشعبي والقمع المفرط. [3]

الخلاصة:

الأنظمة التسلطية هي أنظمة سياسية تقوم على تركز السلطة في يد فئة معينة، مع قمع الحريات السياسية والحقوق المدنية. نشأت هذه الأنظمة في مختلف مراحل التاريخ نتيجة للعديد من العوامل السياسية والاجتماعية. ورغم أن بعض الأنظمة التسلطية قد تتمكن من الحفاظ على سلطتها لفترات طويلة، فإن التحديات التي تواجهها، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، قد تؤدي إلى زوالها في النهاية.

---

(1)-قلاح المشعل، الدكتاتور المتمرد صدام حسين يتناسل عراقياً، 27 أبريل 2024، https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2024/04/1535956.html

- جعفر عباس، تركِة الديكتاتورية.. السودان نموذجا 10 سبتمبر، 2022، https://arabi21.com/story/1460927/

(2)-.لولوه البورشيد، تحديات الأنظمة السياسية الحالية، 15 أكتوبر 2024، https://alseyassah.com/article/421665/

(3)-حرزالله محمد لخضر، نظام الحكم في الدول العربية وعقدة الشرعية والتداول على السلطة!، 10-08-2021، https://mauritania13.com/node/16561

المحور الخامس: الانظمة السياسية وانظمة الحكم

أولا: الأنظمة الشمولية: تعريفها، خصائصها، نشأتها وتطورها

1- تعريف الأنظمة الشمولية:

الأنظمة الشمولية هي أنظمة حكم تتسم بتركيز كامل للسلطة السياسية في يد حزب واحد أو شخص واحد، مع السيطرة على جميع جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية. في النظام الشمولي، تسيطر الحكومة على كل مجالات المجتمع، ولا تُتاح أي حرية أو مساحة للأفراد أو الجماعات المعارضة. يُفرض نمط حياة معين من خلال قوانين قاسية وأجهزة أمنية، كما تُحظر الأحزاب السياسية المعارضة ووسائل الإعلام الحرة. [1]

الأنظمة الشمولية تهدف إلى تحقيق السيطرة الكاملة على الدولة والمجتمع، وإعادة تشكيل المجتمع حسب الأيديولوجيا الحاكمة، سواء كانت شيوعية، فاشية، أو قومية. وتُعرف الأنظمة الشمولية بقدرتها على قمع المعارضين باستخدام وسائل القمع والتعذيب والمراقبة المستمرة. [2]

2- خصائص الأنظمة الشمولية:

تركيز السلطة: السلطة في الأنظمة الشمولية تكون مركزة في يد شخص واحد (ديكتاتور) أو حزب واحد (حزب شمولي). تُسيطر السلطة التنفيذية على جميع الأمور الحكومية وتُمَارس سلطة مطلقة دون وجود أي رقابة حقيقية. التحكم في جميع جوانب الحياة :[3]

في النظام الشمولي، لا يقتصر التحكم على السياسة فقط، بل يشمل أيضًا الاقتصاد، الثقافة، الإعلام، والتعليم. يُفرض على المواطنين نمط حياة معين، ويتم إلغاء أي شكل من أشكال المعارضة أو التعبير الحر. [4]

---

[1]–حسين عبد العزيز، قراءة في النظام الشمولي، 25 سبتمبر 2021، https://arabi21.com/story.

[2]– مساهل فاطمة، الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، 2015، ص ص 3-11.

[3]– كيفن باسمور، الفاشية، ترجمة: رحاب صلاح الين، دار النشر مؤسسة هنداوي، 2014.

[4]–أيهم نور الصباح حسن، مقال في الوعي السياسي – أنظمتنا الهجينة : في الشمولية و الاستبداد و حُكم اللصوص، العدد 7388، 2022، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=770107

أيديولوجيا رسمية واحدة: الأنظمة الشمولية عادة ما تعتمد على أيديولوجية واحدة تُعتبر الحقيقة المطلقة، وتُفرض على جميع المواطنين. قد تكون هذه الأيديولوجية شيوعية كما في الاتحاد السوفيتي، أو فاشية كما في إيطاليا تحت حكم موسوليني، أو قومية في بعض الأنظمة العسكرية. [1]

قمع المعارضة: يتم قمع أي معارضة بشكل عنيف، سواء كانت سياسية أو اجتماعية. تُستخدم الشرطة السرية والأجهزة الأمنية لمراقبة المواطنين وتقييد الحريات الشخصية. يتم سجن أو تصفية المعارضين أو الناشطين الحقوقيين. [2]

استخدام الدعاية والمراقبة: تستخدم الأنظمة الشمولية الإعلام والدعاية بشكل كبير لتوجيه الرأي العام وتبرير سياسات الحكومة. في العديد من الحالات، يتم خلق صورة "البطل" أو "القائد الملهم" الذي يقود الأمة نحو التقدم. [3]

القيادة المطلقة: يتمتع القائد الشمولي (مثل الزعيم أو الديكتاتور) بسلطة مطلقة، وغالبًا ما يُعتبر شخصية مقدسة أو محورية لا يجوز انتقادها أو معارضتها. [4]

3- نشأة الأنظمة الشمولية:

الفترة ما بين الحربين العالميتين: شهد القرن العشرون صعود العديد من الأنظمة الشمولية بعد الحرب العالمية الأولى. كان هناك شعور بالاضطراب السياسي والاقتصادي في العديد من الدول الأوروبية نتيجة للدمار الذي خلفته الحرب. هذا الفراغ السياسي والاقتصادي أدى إلى ظهور أنظمة شمولية، مثل الفاشية في إيطاليا تحت بينيتو موسوليني، والنازية في ألمانيا تحت أدولف هتلر[5]، والستالينية في الاتحاد السوفيتي تحت جوزيف ستالين. [6]

---

[1]– محمد الأمين، الأنظمة الشمولية وخصائصها الرئيسية وأنواعها وتأثيرها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، 27 أبريل 2025، https://www.2thar.com/2024/08/totalitarian-regimes.html?utm

[2]– عمر كوش، هل ينفع القمع السياسي النظم السلطوية؟، 17 أبريا 2024، https://diffah.alaraby.co.uk

[3]– أسماء صابر عبد المحسن عبد العزيز الخولي، الشمولية، 15-07-2023، https://political-encyclopedia.org/dictionary

[4]–السيد يسين، ثورات الشعوب ضد السلطة المطلقة!، 26 أكتوبر 2011، https://elaph.com/Web/NewsPapers/2011/10/691907

[5]– موسوعة الهولوكوست، ألمانيا: تأسيس الدكتاتورية النازية، https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/foundations-of-the-nazi-state?utm

[6]–أحمد عبدربه، ألمانيا بين الحرب العالمية الأولى والثانية.. صعود النازية، 9 أكتوبر 2021، https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09102021&id=d105d2d8-30c9-4a04-b60b-2a9f6e4b6028&utm

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: في فترة الكساد العظيم في الثلاثينيات، كان هناك تدهور اقتصادي هائل في العديد من الدول، مما أدى إلى ظهور أنظمة تدعي أنها ستحل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. الأنظمة الشمولية قدمت أنفسها كحل للانهيار الاقتصادي وفقدان الاستقرار.

الثورات الشعبية والانقلابات: في بعض الحالات، جاءت الأنظمة الشمولية نتيجة لانقلابات أو ثورات، مثل الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 التي أدت إلى إقامة الدولة الشيوعية بقيادة فلاديمير لينين، وتأسيس الاتحاد السوفيتي.

التأثير الأيديولوجي: التأثير الأيديولوجي الشيوعي والفاشي كان له دور كبير في تشكيل هذه الأنظمة. في روسيا، تم تبني الماركسية اللينينية كإيديولوجية للدولة، بينما في إيطاليا وألمانيا، كانت الفاشية والنازية هي الأيديولوجيات المهيمنة[1].

4- أنواع الأنظمة الشمولية:

الأنظمة الشيوعية: مثل الاتحاد السوفيتي (1922–1991) بقيادة جوزيف ستالين، والصين تحت حكم ماو تسي تونغ. تتمثل الأيديولوجية في تحقيق مجتمع بلا طبقات اجتماعية، حيث تُسيطر الدولة على جميع وسائل الإنتاج والموارد.

الأنظمة الفاشية: مثل إيطاليا تحت حكم بينيتو موسوليني وألمانيا النازية تحت حكم أدولف هتلر. تروج هذه الأنظمة للعنصرية، القومية المتطرفة، والسيطرة المطلقة على المجتمع. [2]

الأنظمة العسكرية: مثل كوريا الشمالية تحت حكم كيم جونغ أون، حيث يسيطر الجيش على الدولة بشكل كامل ويتم فرض أيديولوجيا قمعية. [3]

الأنظمة القومية: مثل النظام الذي كان قائماً في إسبانيا تحت فرانسيسكو فرانكو، حيث يتم تعزيز القومية والتعصب الوطني على حساب الحريات السياسية. [4]

---

[1]–رامي القليوبي، ثورة 1917... روسيا تستعيد ذكرى البلاشفة، 07 نوفمبر، 2017، https://www.alaraby.co.uk

[2]–ميتالسي، بينيتو موسوليني: صعود وسقوط زعيم الفاشية الإيطالية، 28 أبريل 2025، https://metalsy.com

[3]– تقارير دولية، زعيم كوريا الشمالية يشدد على مبدأ "الأيديولوجيا أولاً" للجيش، العربي الجديد، 25 فبراير 2025، https://www.alaraby.co.uk/politics

[4]–محمد عبدالله إبراهيم، لا يَستقِيْم الانتقال إلا بإصلاح الأحزاب، سود أنايل، 25 جانفي 2021، https://sudanile.com

5- التطور التاريخي للأنظمة الشمولية:

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى: بعد الحرب العالمية الأولى، شكلت الحروب والانهيارات السياسية في أوروبا بيئة خصبة لصعود الأنظمة الشمولية. في ألمانيا، أدى معاهدة فرساي إلى إحباط واسع النطاق في المجتمع الألماني، مما مهد الطريق لصعود النازية تحت هتلر.

مرحلة الحرب العالمية الثانية: مع نشوب الحرب العالمية الثانية، تزايد نفوذ الأنظمة الشمولية. في هذه الفترة، كانت ألمانيا تحت حكم هتلر، وإيطاليا تحت موسوليني، واليابان تحت قيادة حكومة عسكرية. هذه الأنظمة سعت لتوسيع إمبراطورياتها من خلال الحرب.

مرحلة الحرب الباردة: بعد الحرب العالمية الثانية، تطورت الأنظمة الشمولية في سياق الحرب الباردة بين الكتلة الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة والكتلة الشرقية الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي. في هذه الفترة، شهدت العديد من الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وآسيا صعود أنظمة شمولية. [1]

العصر المعاصر: على الرغم من تراجع الأنظمة الشمولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إلا أن هناك بعض الدول التي لا تزال تحكمها أنظمة شمولية، مثل كوريا الشمالية وإريتريا وبيلاروسيا.

6- التحديات التي تواجه الأنظمة الشمولية:

التمردات الداخلية: غالبًا ما تواجه الأنظمة الشمولية معارضة داخلية من الجماعات السياسية والاجتماعية التي تطالب بحقوق الإنسان والحريات السياسية. تتعامل هذه الأنظمة مع هذه التحديات بالقمع والاعتقالات[2].

الضغط الدولي: الأنظمة الشمولية غالبًا ما تواجه ضغوطًا من المجتمع الدولي، سواء عبر العقوبات الاقتصادية أو التهديدات السياسية. في بعض الأحيان، تتعرض هذه الأنظمة للعزلة الدولية. [3]

الاقتصاد: الأنظمة الشمولية قد تواجه صعوبات اقتصادية نتيجة سياسات التخطيط المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة والفقر.

---

[1]–هال براندز، الحرب العالمية القادمة.. كيف تشبه الصراعات الإقليمية اليوم تلك التي أنتجت الحرب العالمية الثانية، البيان، 2025/05/09، https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?ID=26737&utm

[2]–By DASHA LITVINOVA, How Putin's crackdown on dissent became the hallmark of the Russian leader's 24 years in power, 6 march 2024. https://apnews.com/article/russia-putin-crackdown-opposition-dissent-prison-532705369591610a94e9e86340233380

[3]– موقع نصح، العقوبات وأثرها على الأنظمة الشمولية: النموذج السوري دوام السلطوية وتحولها، 28 أغسطس 2017، https://www.nusuh.org/

الثورات الشعبية: في بعض الأحيان، تؤدي الأوضاع المعيشية المتدهورة والقمع المستمر إلى اندلاع ثورات شعبية، كما حدث في الثورات العربية (مثل الثورة التونسية عام 2011) التي أطاحت بأنظمة شمولية. [1]

الخلاصة:

الأنظمة الشمولية هي أنظمة حكومية تقوم على تركز السلطة في يد مجموعة صغيرة أو شخص واحد، مع قمع المعارضة والسيطرة على جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية. رغم أن هذه الأنظمة قد تحقق بعض الاستقرار السياسي في فترات معينة، فإنها تواجه تحديات مستمرة مثل الاضطرابات الداخلية والضغوط الدولية. يُعد التاريخ الحديث مليئًا بالأمثلة على الأنظمة الشمولية التي ظهرت خلال القرن العشرين، والكثير منها شهد نهاية مأسوية بعد فترات طويلة من القمع والاستبداد.

ثانيا: الأنظمة الفيدرالية:

1- تعريف الأنظمة الفيدرالية:

النظام الفيدرالي هو نظام حكومي يوزع السلطة بين حكومة مركزية (حكومة وطنية) وحكومات إقليمية أو محلية (دول، ولايات، أو مناطق). في هذا النظام، يتمتع كل مستوى من مستويات الحكومة بسلطات وصلاحيات دستورية خاصة به، ولا يمكن لحكومة واحدة أن تهيمن على الأخرى بشكل مطلق. الفيدرالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية، حيث تمنح الأقاليم أو الولايات سلطة معينة في مجالات مثل التعليم والصحة والأمن الداخلي، بينما تبقى السلطة المركزية مسؤولة عن السياسة الخارجية والدفاع والقضايا الوطنية الكبرى. [2]

2- خصائص الأنظمة الفيدرالية:

تقسيم السلطة بين مستويات الحكومة: أحد أهم خصائص الأنظمة الفيدرالية هو تقسيم السلطة بين حكومة مركزية وحكومات إقليمية أو محلية. هذا التقسيم يكون عادةً دستوريًا ويتم تحديده في وثيقة قانونية مثل الدستور الفيدرالي. [3]

استقلالية الأقاليم أو الولايات: تحت النظام الفيدرالي، يتمتع كل إقليم أو ولاية بقدر من الاستقلالية يسمح له بإدارة شؤونها الداخلية، بما في ذلك التشريع والتنظيم في مجالات معينة مثل التعليم والصحة.

---

[1]- عائد عميرة، ست سنوات على الثورة التونسية.. مكاسب رغم الإخفاقات، 14 يناير 2017، https://www.noonpost.com/16180/?utm

[2]- رونالد واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة: غالي برهومة، طبعة خاصة، الكندية لبيانات المطبوعات، 2006.

[3]- الجزيرة، النظام الفدرالي، 2015/11/30، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A?utm_

وجود دستور مكتوب: في معظم الأنظمة الفيدرالية، يكون هناك دستور مكتوب يحدد بدقة توزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم. كما يوضح حقوق الأقاليم وكيفية حل النزاعات بين السلطات.

لتعددية السياسية والثقافية: الأنظمة الفيدرالية عادة ما تسمح بوجود تنوع ثقافي وديني واثني داخل الدولة. يمكن أن تكون الأقاليم أو الولايات متنوعة في سياساتها وتقاليدها، وهو ما يعزز التعددية في المجتمع.

وجود محكمة دستورية أو محكمة اتحادية: توجد محكمة مختصة بالفصل في النزاعات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم أو الولايات. في العديد من الدول الفيدرالية، تلعب المحكمة الدستورية دورًا حاسمًا في تفسير الدستور وحل الخلافات القانونية. [1]

التعاون بين السلطات المختلفة: على الرغم من أن لكل مستوى من الحكومة استقلاليته، فإن الأنظمة الفيدرالية تشجع التعاون والتنسيق بين الحكومة المركزية والأقاليم، خصوصًا في المجالات المشتركة مثل الأمن الوطني أو القضايا البيئية.

3- نشأة الأنظمة الفيدرالية:

الفيدرالية الأمريكية (1787): تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تتبنى النظام الفيدرالي كما نعرفه اليوم، حيث كان الدستور الأمريكي عام 1787 أول دستور يحدد بشكل واضح تقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. كان الهدف من الفيدرالية هو توفير نوع من التوازن بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بعد الاستقلال عن بريطانيا.

الاتحاد السويسري: كان الاتحاد السويسري من أوائل الدول التي اعتمدت الفيدرالية، حيث تطور النظام الفيدرالي هناك بشكل تدريجي، ويعود النظام الفيدرالي في سويسرا إلى العصور الوسطى، لكنه تطور ليأخذ شكله الحديث في القرن التاسع عشر.

الهند (1950): بعد الاستقلال عن بريطانيا، اعتمدت الهند النظام الفيدرالي كأداة لإدارة التنوع الثقافي واللغوي الكبير داخل البلاد. يُعتبر النظام الفيدرالي في الهند أحد أكبر الأنظمة الفيدرالية في العالم.

النظام الفيدرالي في كندا: تطور النظام الفيدرالي في كندا خلال القرن التاسع عشر، حيث كانت كندا مجموعة من المستعمرات البريطانية التي اتحدت لتشكيل دولة فيدرالية. الفيدرالية الكندية تركز على تقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات. [2]

---

[1]- جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية ماهي الفدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم؟، ترجمة: مها تكلا، منتدى الاتحادات الفدرالية، 2007.

[2]- مسعود نور الدين حسين، نظام الاتحاد الفدرالي المعاصر، المجلة القانونية، المجلد 09، العدد 11، 2021، ص 2899.

الأنظمة الفيدرالية الأخرى: من الأمثلة الأخرى على الأنظمة الفيدرالية أستراليا وألمانيا والبرازيل ومكسيكو. في كل من هذه الدول، تم تبني الفيدرالية كوسيلة لإدارة التنوع العرقي أو الجغرافي. [1]

4- أنواع الأنظمة الفيدرالية:

الفيدرالية الصارمة (المتطرفة): في هذا النوع من الفيدرالية، تكون الحكومة المركزية ضعيفة نسبيًا مقارنة بالحكومات الإقليمية. تكون السلطات في الأقاليم أكثر استقلالية، ولا يُسمح للحكومة المركزية بتدخل كبير في شؤون الأقاليم. مثال على ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية في بداياتها. [2]

الفيدرالية المرنة (اللامركزية): هنا، الحكومة المركزية تتمتع بسلطة أكبر على الأقاليم أو الولايات. على الرغم من وجود تقسيم للسلطة، فإن الحكومة المركزية قد تملك القدرة على التدخل في شؤون الأقاليم عندما تحتاج إلى ذلك. مثال على ذلك: الهند والبرازيل. [3]

الفيدرالية المتوازنة: في هذا النوع من الفيدرالية، تكون الحكومة المركزية والأقاليم تتمتعان بسلطات متوازنة، ويشمل ذلك بعض المجالات المشتركة حيث تتعاون الحكومات المختلفة. من الأمثلة على ذلك: ألمانيا وأستراليا. [4]

5- المزايا والعيوب:

مزايا الأنظمة الفيدرالية:

إدارة التنوع: يتيح النظام الفيدرالي إدارة التنوع العرقي والثقافي في الدول التي تضم مجموعات مختلفة، حيث يمكن لكل إقليم أو ولاية أن تتبنى سياسات تتناسب مع ثقافتها وتقاليدها.

الاستقرار السياسي: يمكن أن يعزز النظام الفيدرالي الاستقرار السياسي عن طريق تفادي مركزية السلطة التي قد تؤدي إلى استبداد أو قمع. كما أن توزيع السلطة يقلل من مخاطر الفساد في حكومة واحدة.

---

[1]- وليد كاصد الزيدي، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، سلسلة مصطلحات معاصرة، دار محفوظات العتبة العباسية المقدسة، 2019.

[2]-Elliot Bulmer, Federalism, Federalism International IDEA Constitution-Building Primer, Second edition, International Institute for Democracy and Electoral, 2015. https://www.idea.int/sites/default/files/publications/federalism-primer.pdf?utm_

[3]-Wayne A. Selcher, m e Politics of decentralized Federalism, National DivemMcation, and Re@onalismin Bradl, OURNAL OF INTERAMERICAN STUDIES AND WORLD AFFAIRS, 40(4), 1998. https://www.researchgate.net/publication/281295426_The_Politics_of_Decentralized_Federalism_National_Diversification_and_Regionalism_in_Brazil_Journal_of_Interamerican_Studies_and_World_Affairs_XXXX_No_4_Winter_1998_25-50

[4]-جواد كاظم البكري، أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية، العدد 2196، 2008، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125312&utm

التمثيل المحلي: يسمح النظام الفيدرالي للمواطنين بالمشاركة في السياسة على مستوى محلي، مما يعزز الشعور بالمشاركة والتمثيل الديمقراطي.

التنمية المتوازنة: من خلال توزيع السلطة، يمكن أن يتم تكييف السياسات التنموية لتتناسب مع احتياجات الأقاليم المختلفة، مما يساهم في التنمية المتوازنة بين المناطق. [1]

عيوب الأنظمة الفيدرالية:

تعقيد التنسيق: قد تكون هناك صعوبة في التنسيق بين الحكومة المركزية والأقاليم، خاصة في القضايا التي تتطلب تعاونًا بين السلطات المختلفة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تأخير اتخاذ القرارات.

التفاوت في التنمية: في بعض الأحيان، يمكن أن تتفاوت مستويات التنمية بين الأقاليم، خاصة إذا كانت الحكومة المركزية لا تراقب بشكل كافٍ توزيع الموارد. [2]

تعدد التشريعات: قد يؤدي وجود العديد من الأنظمة القانونية في الأقاليم المختلفة إلى تعقيد الحياة القانونية للمواطنين والشركات. قد يكون هناك تباين في القوانين بين الولايات، مما قد يؤدي إلى تضارب وتداخل.

الصراع على الصلاحيات: في بعض الأحيان، قد تظهر نزاعات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم حول الصلاحيات، مما قد يؤدي إلى أزمات دستورية أو سياسية. [3]

6- التحديات التي تواجه الأنظمة الفيدرالية:

النزاعات بين الأقاليم والحكومة المركزية: على الرغم من أن الأنظمة الفيدرالية تهدف إلى توزيع السلطة بشكل عادل، فإن النزاعات على تفسير الدستور أو على قضايا مثل توزيع الموارد أو التعديل الدستوري قد تنشأ بين الأقاليم والحكومة المركزية. [4]

التهديدات الداخلية: في بعض الحالات، قد يتسبب التوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد في تصاعد النزاعات داخل الدولة، مثل الانفصالية أو الحركات المطالبة بالاستقلال في بعض الأقاليم.

التحديات الاقتصادية: قد تواجه الأقاليم أو الولايات تحديات اقتصادية تؤثر على قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة أو تقديم الخدمات الأساسية، مما قد يعزز التفاوت بين الأقاليم المختلفة.

---

[1]- جورج اندرسون، المرجع السابق.

[2]- Elliot Bulmer, op.cit.

[3]-فلاح اسماعيل حاجم، تكامل النظام القانوني في الدولة الفيدرالية نظرة قانونية، شبكة النبأ المعلوماتية، 6 شباط 22008، https://annabaa.org/nbanews/68/262.htm?utm

[4]-رعد القادري، الفيدرالية ومأزق العراق الدستوري، ورقة بحثية، برنامج الشرق الأوساط وشمال افريقيا، نوفمبر 2020. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-02/2021-02-05-iraq-federalism-arabic-alkadiri.pdf.pdf?utm

الخلاصة:

الأنظمة الفيدرالية هي نموذج حكومي يعتمد على تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم أو الولايات. يسمح هذا النظام بالحفاظ على التوازن بين المركزية واللامركزية، مما يساعد على إدارة التنوع داخل الدولة. بينما توفر الفيدرالية العديد من الفوائد مثل تحسين التمثيل المحلي والتنمية المتوازنة، إلا أنها قد تواجه تحديات متعلقة بالتنسيق بين السلطات والتفاوتات الاقتصادية.

ثالثا: الدولة الموحدة:

1- تعريف الدولة الموحدة:

الدولة الموحدة (أو الدولة المركزية) هي نظام حكومي تكون فيه السلطة السياسية مُركزة في يد الحكومة المركزية التي تدير جميع شؤون الدولة. في هذا النوع من الدول، لا يتم تقسيم السلطة بين مستويات مختلفة من الحكومة كما في الأنظمة الفيدرالية، بل تكون جميع السلطات مركزة في العاصمة أو المركز السياسي. جميع القرارات الكبرى تُتخذ من قبل الحكومة المركزية، وتُطبق على كافة الأقاليم أو المناطق داخل الدولة بشكل موحد. [1]

2- خصائص الدولة الموحدة:

تركيز السلطة: في الدولة الموحدة، تكون السلطة السياسية مركزة في يد الحكومة المركزية. قد يكون هناك بعض السلطات المحلية أو الإقليمية، لكن هذه السلطات تكون محدودة مقارنة بما هو موجود في الأنظمة الفيدرالية.

وحدة التشريع: تكون التشريعات والسياسات موحدة على مستوى الدولة بأكملها. لا يوجد تنوع تشريعي بين الأقاليم أو الولايات، بل يتم تطبيق نفس القوانين في جميع أنحاء الدولة. [2]

عدم وجود تقسيم دستوري للسلطة: في الدولة الموحدة، لا يكون هناك تقسيم دقيق للسلطة بين الحكومة المركزية والأقاليم أو الولايات. الحكومة المركزية تتمتع بسلطات واسعة، ويمكن لها تعديل أو إلغاء صلاحيات الأقاليم في أي وقت.

إدارة مركزية :تُدار الدولة من قبل الحكومة المركزية التي تتحكم في الشؤون الاقتصادية، السياسية، والتعليمية، والدفاعية. الأقاليم أو المناطق المحلية لا تتمتع بسلطة مستقلة في هذه المجالات.

---

[1]- غليدة، أشكال الدولة وخصائصها، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد السابع، المجلد 02، العدد 07، 2017 ، ص 424-430.

[2]- زيد حمزة موسى، القانون الدستوري، كلية المستقبل الجامعة، قسم القانون، 2021، ص 1.

مرونة أكبر في اتخاذ القرارات: نظرًا لتركيز السلطة في يد الحكومة المركزية، يكون من الأسهل اتخاذ قرارات سريعة وفعالة. هذه المرونة في اتخاذ القرارات تتيح للدولة الاستجابة بسرعة للتغيرات الداخلية أو الخارجية.

توحيد القوانين والإجراءات: تكون القوانين والإجراءات موحدة في جميع أنحاء الدولة، مما يسهل من سير الأمور اليومية للمواطنين والشركات. [1]

نشأة الدولة الموحدة:

الأنظمة المركزية التقليدية: كانت العديد من الدول في العصور القديمة تُحكم بواسطة أنظمة مركزية، مثل الإمبراطوريات والملكيات المطلقة. على سبيل المثال، الإمبراطورية الرومانية كانت دولة موحدة بحكومة مركزية قوية تسيطر على جميع الأراضي التي كانت تحت حكمها.

الثورات الوطنية: في العصر الحديث، ساهمت الثورات الوطنية في نشوء الدول الموحدة، حيث سعى الشعب إلى إقامة دولة واحدة تحت حكم مركزي. على سبيل المثال، فرنسا بعد الثورة الفرنسية عام 1789 تطورت لتصبح دولة موحدة تحت سلطة مركزية، حيث تم إلغاء النظام الإقطاعي واللامركزية الإدارية التي كانت موجودة في العصور الوسطى. [2]

تشكل الدول الحديثة: مع تطور الدولة الحديثة في القرن التاسع عشر والعشرين، بدأت العديد من الدول تتحول إلى أنظمة مركزية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا واليابان اعتمدت نمط الدولة الموحدة لتحقيق وحدة سياسية داخل أراضيها. [3]

المعاهدات والاتفاقات: في بعض الحالات، قد يتم تشكيل دولة موحدة من خلال معاهدات أو اتفاقات بين عدة كيانات سياسية مستقلة كانت تسعى إلى تحقيق الوحدة. على سبيل المثال، إيطاليا وألمانيا في القرن التاسع عشر توحدت عبر عمليات سياسية وتحررية متعددة، حيث كان هدف توحيد الأراضي والكيانات المختلفة ضمن إطار حكم مركزي واحد. [4]

---

[1] – Raya Bhattacharya, Unitary State and salient features of the state, https://dacollege.org /uploads/stdmat/unitary%20states.pdf?utm_

[2]–https://ar.wikipedia.org/wiki.

[3]–Aajitya Dubey, Federalism Versus Unitarism: A Comparative Study Of Government Structures, International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT), Volume 13, Issue 4 April 2025, 2320-2882.

[4]–علاء الدين الظاهر، الفكر الوطني الالماني وتوحيد المانيا ونسخته العروبية وسلوكها، العدد 6675، 2020. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=691820&utm_

3- أنواع الدولة الموحدة:

الدولة الموحدة ذات النظام الرئاسي: في هذا النوع من الدول، تكون السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب، الذي يتولى جميع صلاحيات الحكم. مثل فرنسا أو البرازيل، حيث يملك الرئيس السلطة المركزية ويقوم بتشكيل الحكومة.

الدولة الموحدة ذات النظام البرلماني: في هذا النظام، تظل السلطة التنفيذية بيد الحكومة التي يتزعمها رئيس الوزراء، بينما تظل الحكومة المركزية في يد البرلمان. على سبيل المثال، المملكة المتحدة واليابان.

الدولة الموحدة ذات النظام الملكي: في بعض الدول الموحدة، قد يكون هناك ملك أو إمبراطور يتولى السلطة السياسية العليا مع حكومة مركزية قوية. مثل المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة.

الدولة الموحدة ذات النظام الديكتاتوري أو الاستبدادي: في بعض الأحيان، قد تكون الدولة الموحدة تحت حكم ديكتاتوري حيث يتمركز الحكم بيد شخص واحد. مثل الأنظمة الاستبدادية التي كانت قائمة في بعض الدول في القرن العشرين. [1]

4- التحديات التي تواجه الدولة الموحدة:

الاحتجاجات والانقسامات الداخلية: إذا لم يتم تلبية احتياجات الأقاليم أو الجماعات المحلية، فقد تنشأ احتجاجات أو حركات انفصالية تطالب بالحكم الذاتي أو الاستقلال. [2]

النزاعات السياسية: قد تواجه الحكومة المركزية تحديات في التنسيق مع الطبقات المحلية أو الأحزاب السياسية المعارضة التي تطالب بتوزيع أكثر عدلاً للسلطة أو التمثيل. [3]

ضغوط التحديث والتنمية: يجب على الحكومة المركزية إدارة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء الدولة، مما يتطلب موارد كبيرة لمواجهة قضايا مثل البطالة، الفقر، والتفاوت في التنمية بين المناطق[4].

---

[1]– بن مسعود أحمد، محاضرات مقياس: القانون الدستوري والنظم السياسة مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2021-2022.

[2]–منى عبد الفتاح، النزعات الانفصالية في العالم العربي... أحلام مؤجلة، Independent عربية، 28 يوليو 2023، https://www.independentarabia.com

[3]–بارك، الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية، 29 مارس 2016، https://barq-rs.com

[4]–النهار، البطالة العربية: تحديات متفاقمة تستدعي حلولاً سريعة، 2024/10/02، https://www.annahar.com/Economy

5- مزايا وعيوب

مزايا الدولة الموحدة:

سهولة التنسيق وإصدار القرارات: بما أن السلطة مركزة في الحكومة المركزية، يمكن اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية دون الحاجة للتفاوض مع كيانات أخرى. هذا يساعد في تحسين استجابة الدولة في الأوقات الطارئة.

توحيد السياسات: تكون السياسات العامة موحدة في جميع أنحاء الدولة، مما يسهل من تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

الاستقرار السياسي: عادة ما تكون الدولة الموحدة أكثر استقرارًا سياسيًا نظرًا لتركيز السلطة في يد واحدة، مما يقلل من احتمالية الصراعات الداخلية التي قد تحدث في الأنظمة الفيدرالية أو اللامركزية.

سهولة تنفيذ الخطط الوطنية: يمكن تنفيذ السياسات والخطط الوطنية بسهولة أكبر لأن الحكومة المركزية تسيطر على جميع المجالات المهمة، مثل الدفاع والسياسة الخارجية. [1]

عيوب الدولة الموحدة:

إهمال الأقاليم أو المناطق: في بعض الأحيان، قد يتم تهميش الأقاليم أو المناطق النائية في الدولة الموحدة. قد تكون هناك تفاوتات في التنمية الاقتصادية أو تلبية احتياجات المجتمعات المحلية في المناطق المختلفة.

الإفراط في المركزية: عندما تكون جميع القرارات مركزية، قد يؤدي ذلك إلى تركز السلطة بشكل مفرط في يد الحكومة المركزية، مما يؤدي إلى تهميش الأفراد أو الجماعات التي قد تختلف مع سياسات الحكومة[2].

قمع التنوع الثقافي والعرقي: في الدول الموحدة، قد تكون هناك صعوبة في إدارة التنوع العرقي أو الثقافي بشكل فعال، خاصة في الدول ذات التركيبة العرقية المتنوعة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفشي التوترات الاجتماعية والصراعات الداخلية. [3]

القمع السياسي: بعض الأنظمة المركزية قد تتحول إلى أنظمة استبدادية، حيث تُقمع المعارضة السياسية والحريات الشخصية في سبيل الحفاظ على الاستقرار السياسي في الدولة. [4]

---

[1]- نوتال بوهالي، دروس عبر الخط في القانون الدستوري نظريتا الدولة والدساتير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، 2023.

[2]- ياسر رشيد مهنة، اثر اللامركزية الإدارية على وحدة الدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2018.

[3]- رعد القادر، المرجع السابق، 2020.

[4]-د.سفيان فوكة، الاستبداد السياسي وأشكاله المعاصرة؛ بحث في أسباب الاستدامة في المنطقة العربية، مركز المجدد للبحوث والدراسات، 09-05-2021. https://almojaded.com/

الخلاصة:

الدولة الموحدة هي نموذج حكومي تتركز فيه السلطة في يد الحكومة المركزية، وتُعتمد عادة لتحقيق الاستقرار السياسي والإداري، وتوفير السياسات المتوحدة عبر الدولة. ورغم أنها توفر بعض المزايا مثل التنسيق السريع واتخاذ القرارات الموحدة، إلا أنها قد تواجه تحديات تتعلق بإدارة التنوع الثقافي والاحتجاجات المحلية أو الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم. الدول الموحدة قد تكون أكثر عرضة للتحول إلى أنظمة استبدادية إذا كانت السلطة في يد حكومة مركزية غير ديمقراطية

المحور السادس: المؤسسات السياسية

أولا: المؤسسة التنفيذية:

1- تعريف المؤسسة التنفيذية:

المؤسسة التنفيذية هي إحدى المؤسسات الأساسية في النظام السياسي والتي تقوم بتنفيذ القوانين والسياسات التي يتم سنها من قبل السلطة التشريعية. هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ القرارات الحكومية وإدارة شؤون الدولة اليومية. المؤسسة التنفيذية تعمل بشكل مباشر على إدارة الدولة وتطبيق السياسات العامة في المجالات المختلفة مثل الاقتصاد، الأمن، التعليم، والصحة، من خلال مؤسسات ووزارات مختلفة. [1]

2- وظائف المؤسسة التنفيذية:

تنفيذ القوانين والسياسات: تقوم المؤسسة التنفيذية بتطبيق وتنفيذ القوانين التي يصوت عليها البرلمان أو المجلس التشريعي. كما أنها تضع السياسات العامة التي تحدد كيفية تنفيذ تلك القوانين.

إدارة شؤون الدولة اليومية: تشرف المؤسسة التنفيذية على جميع الشؤون اليومية للدولة، مثل إدارة الموارد الحكومية، الإشراف على الوزارات، والتأكد من أن جميع الأجهزة الحكومية تعمل بشكل فعال. [2]

التنسيق بين الحكومة المركزية والأقاليم: في بعض الأنظمة، تتولى المؤسسة التنفيذية تنسيق السياسات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم أو الولايات في الأنظمة الفيدرالية.

إعداد الموازنات وتنظيم الموارد: من أهم وظائف المؤسسة التنفيذية هو إعداد الموازنة الوطنية للدولة وتوزيع الموارد المالية بشكل يتماشى مع السياسات الحكومية. [3]

إدارة العلاقات الخارجية: المؤسسة التنفيذية تمثل الدولة في العلاقات الخارجية، حيث تُتخذ القرارات السياسية التي تخص الشؤون الدولية مثل توقيع المعاهدات والاتفاقيات، والدبلوماسية

ضمان الأمن والاستقرار: تعمل المؤسسة التنفيذية على ضمان الأمن الوطني من خلال القوات المسلحة وأجهزة الأمن الداخلية. كما تشرف على السياسات الأمنية لمكافحة الجريمة. [4]

تنظيم الأنشطة الاقتصادية: تتولى المؤسسة التنفيذية مسؤولية تنظيم النشاط الاقتصادي للدولة، بما في ذلك إصدار السياسات المالية والنقدية وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية.

---

[1]- عمار التركاوي، السلطة التنفيذية، المجلد الرابع، 2010، https://mail.arab-ency.com.sy/law/details/163717

[2]- الموسوعة، مفهوم السلطة التنفيذية ودورها في الحكومة، 24/ أكتوبر/ 2024. https://www.arb6.com

[3]- ازهار هاشم أحمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفدرالي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014.

[4]- محمد الفلاح، السياسة الدفاعية وأهميتها في حفظ الأمن والاستقرار، 2025/03/08، https://www.newspaper-nuctc.com/public/ar/article/765

3- هيكل المؤسسة التنفيذية:

الرئيس أو الملك (في الأنظمة الرئاسية أو الملكية): في الأنظمة الرئاسية مثل الولايات المتحدة، يكون الرئيس هو رأس المؤسسة التنفيذية وأعلى سلطة تنفيذية في الدولة. في الأنظمة الملكية، قد يكون الملك هو رأس المؤسسة التنفيذية، لكن قد توجد حكومة أو رئيس وزراء يتولى مسؤولية تنفيذ السياسات.

رئيس الوزراء (في الأنظمة البرلمانية): في الأنظمة البرلمانية مثل المملكة المتحدة أو الهند، يكون رئيس الوزراء هو الشخص الذي يقود الحكومة التنفيذية. في هذه الأنظمة، لا يكون الرئيس رأس الدولة إلا في منصب شرفي، بينما يكون رئيس الوزراء هو رأس الحكومة والمسؤول عن اتخاذ القرارات التنفيذية. [1]

الوزارات والهيئات الحكومية: تحت القيادة السياسية للرئيس أو رئيس الوزراء، تعمل الوزارات المختلفة مثل وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وزارة المالية، وزارة الصحة، وغيرها، على تنفيذ السياسات الحكومية في مختلف المجالات. كل وزارة تدير مجالات محددة وتنفذ السياسات المتعلقة بها.

الوكالات الحكومية: تشمل الوكالات الحكومية التي تدير مشاريع ومهام معينة ضمن نطاق صلاحيات محددة مثل وكالة الأمن القومي، وكالة حماية البيئة، أو وكالة التخطيط والتطوير. هذه الوكالات تنفذ السياسات التي تضعها الحكومة في المجالات المتخصصة. [2]

الأجهزة التنفيذية الأخرى: في بعض الدول، توجد هيئات تنفيذية مستقلة مثل البنك المركزي الذي يتولى إدارة السياسة النقدية، أو الهيئات الرقابية التي تراقب عمل المؤسسات المالية والتجارية.

4- أنواع الأنظمة التنفيذية:

النظام الرئاسي: في النظام الرئاسي، مثل النظام السياسي في الولايات المتحدة، يكون الرئيس هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آن واحد. الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال تنفيذ السياسة ويعتمد عليه بشكل كبير في إدارة شؤون الدولة.

النظام البرلماني: في النظام البرلماني، مثل المملكة المتحدة، يكون هناك فصل بين رأس الدولة (الملك أو الرئيس الشرفي) ورئيس الحكومة (رئيس الوزراء). رئيس الوزراء يقود الحكومة التنفيذية ويُنتخب من قبل البرلمان. [3]

---

[1]- مراد الشويني، السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي، البرلماني وشبه الرئاسي، 09 فبراير، 2014، https://milafattadla24.com/11557.html

[2]- Faster Capital، الجهات الحكومية: الوكالات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة: علاقة تكافلية من أجل المنفعة العامة، 24 مارس 2025، https://fastercapital.com/arabpreneur

[3]- مركوس بوكنفورديه، دليل عملي على بناء الدساتير تصميم السلطة التنفيذية، ط2، مؤسسة الدولة للديمقراطية والانتخابات حول بناء الدساتير، 2011، ص 4-6.

النظام المختلط (نظام شبه رئاسي): في هذا النظام، مثل فرنسا، يتقاسم الرئيس ورئيس الوزراء المهام التنفيذية. الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية والدفاع، بينما يتركز دور رئيس الوزراء في إدارة الشؤون الداخلية. [1]

5- دور المؤسسة التنفيذية في النظام السياسي:

تنفيذ إرادة الشعب: في الأنظمة الديمقراطية، يتمثل دور المؤسسة التنفيذية في تنفيذ إرادة الشعب، حيث يقوم الرئيس أو الحكومة بتنفيذ السياسات التي تختارها الأغلبية البرلمانية أو التي يتم إقرارها في الانتخابات.[2]

الموازنة بين السلطات: المؤسسة التنفيذية تعتبر جزءًا من الهيكل الحكومي الذي يوازن بين السلطات التشريعية والقضائية. في بعض الدول، قد تكون هناك رقابة وتشكيك من السلطة التشريعية على الأداء التنفيذي، كما أن السلطة القضائية قد تراقب الإجراءات التنفيذية إذا تم انتهاك القوانين. [3]

تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي: من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تعمل المؤسسة التنفيذية على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة. تأخذ على عاتقها القضايا الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، والتنمية الاقتصادية.

حماية النظام الدستوري: على الرغم من أن المؤسسة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين والسياسات، فإنها أيضًا مسؤولة عن حماية النظام الدستوري من أي انتهاك قد يمس حقوق الأفراد أو يهدد الاستقرار السياسي. [4]

التفاعل مع المؤسسات الدولية: تمثل المؤسسة التنفيذية الدولة على المستوى الدولي، حيث تبرم المعاهدات والاتفاقات التجارية وتشارك في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. [5]

---

[1]–سام دلة، النظام المختلط، الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد السابع، 2011.-https://mail.arab ency.com.sy/law/details

[2]–علي محمد الدباس، السلطة التشريعية وضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية دراسة مقارنة، وزارة الثقافة،عمان، 2008، ص216

[3]– عمار محمد علي سليمان، تحليل دور الدستور الفرني في تحقيق التوازن بين السلطات – التنفيذية، والتشريعية والقضائية، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المجلد 3، العدد 11، 2023، ص ص 2431- 2495.

[4]– بتة الطيب، مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص ص 535- 559.

[5]–Univ dz، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: مفهومها وأسسها، 6 جويلية 2020، https://www.univdz.com/cours

6- التحديات التي تواجه المؤسسة التنفيذية:

التضارب بين السلطات: في بعض الأحيان، قد يحدث تضارب بين الحكومة التنفيذية والسلطة التشريعية، خاصة إذا كانت الحكومة لا تحظى بأغلبية في البرلمان. [1]

الضغط السياسي: قد تواجه المؤسسة التنفيذية ضغوطًا من الأحزاب السياسية المعارضة أو من وسائل الإعلام بسبب القرارات الحكومية المثيرة للجدل أو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

الفساد: قد تواجه المؤسسات التنفيذية تحديات كبيرة بسبب الفساد، خاصة إذا كانت هناك تساهل في تطبيق القوانين أو سيطرة مجموعة معينة على السلطة التنفيذية.

المسائل الأمنية: قد تكون هناك تهديدات من خارج الدولة أو داخلها تستدعي تدخل المؤسسة التنفيذية بسرعة لمواجهة الأزمات الأمنية. [2]

الخلاصة:

المؤسسة التنفيذية هي الجزء من الحكومة المسؤول عن تنفيذ القوانين والسياسات واتخاذ القرارات اليومية لإدارة شؤون الدولة. تتنوع هيكلتها ودورها حسب نوع النظام السياسي، سواء كان رئاسيًا، برلمانيًا، أو مختلطًا. ورغم أن هذه المؤسسة تلعب دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار والتنمية، فإنها قد تواجه تحديات تتعلق بالضغط السياسي، الفساد، وتنسيق السياسات بين مختلف السلطات.

ثانيا: المؤسسة التشريعية:

1- تعريف المؤسسة التشريعية:

المؤسسة التشريعية هي الهيئة المسؤولة عن وضع القوانين وتشريعها في الدولة. تعمل هذه المؤسسة على تمثيل الشعب في صنع القرارات والسياسات العامة، ويقوم أعضاؤها بإقرار أو تعديل القوانين التي تؤثر في حياة المواطنين. وتعد المؤسسة التشريعية جزءًا أساسيًا من النظام السياسي الديمقراطي، حيث تحقق مبدأ الفصل بين السلطات عبر قيامها بوظيفة التشريع بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية. [3]

---

[1]- Eric Petry, Uncovering Conflicts of Interest and Self-Dealing in the Executive Branch, 19 February 2025. https://www.brennancenter.org/our-work/research-reports/uncovering-conflicts-interest-and-self-dealing-executive-branch?utm

[2]- عواطف علي خريسان، الفساد السياسي والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، المجلد 47، العدد 103، 2023، ص ص 528- 554.

[3]- بلعور مصطفى، المؤسسة التشريعية في الجزائر بين التعديلات الدستورية والممارسة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 07، 2013، ص ص 55 – 63.

2- وظائف المؤسسة التشريعية:

وضع القوانين: واحدة من الوظائف الأساسية للمؤسسة التشريعية هي صياغة وإقرار القوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة. تقوم الهيئة التشريعية بمناقشة مشروعات القوانين التي تطرحها الحكومة أو الأعضاء، ثم التصويت عليها لإقرارها أو تعديلها.

الموافقة على الميزانية: تعد المؤسسة التشريعية مسؤولة عن الموافقة على الميزانية العامة للدولة التي تقترحها الحكومة. يتم تحديد كيفية تخصيص الأموال العامة بين مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم والدفاع.

الرقابة على السلطة التنفيذية: تقوم المؤسسة التشريعية بمراقبة أعمال الحكومة التنفيذية، وتتمثل هذه الرقابة في الاستماع إلى تقارير الحكومة، وطرح الأسئلة على المسؤولين التنفيذيين، والتحقيق في قضايا معينة من خلال لجان متخصصة.

تمثيل الشعب: تمثل المؤسسة التشريعية الشعب في اتخاذ القرارات السياسية. الأعضاء المنتخَبون من الشعب يعبّرون عن مصالح ناخبيهم ويساهمون في صناعة السياسات التي تعكس أولويات المواطنين.

إقرار المعاهدات الدولية: في بعض الأنظمة، تحتاج المعاهدات الدولية التي توقعها الحكومة إلى موافقة المؤسسة التشريعية لتصبح سارية المفعول. [1]

مراجعة السياسات العامة: يمكن للمؤسسة التشريعية أن تقوم بمراجعة السياسات الحكومية القائمة أو المقترحة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، والتعليمية. [2]

3- هيكل المؤسسة التشريعية:

الغرف الثنائية (البرلمان ذو المجلسين): في بعض الدول، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند، يوجد برلمان مكون من مجلسين:

المجلس الأدنى: غالبًا ما يُسمى مجلس النواب أو مجلس الشعب، ويتم انتخاب أعضائه مباشرة من الشعب. يتمتع هذا المجلس في الغالب بالصلاحيات الأكبر في مجال التشريع.

---

[1]- بن اعراب محمد، محاضرات في القانون الدستوري، ألقيت على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، 2019-2020.

[2]- جهيدة ركاش، دور المؤسسات التشريعية في صنع السياسات العامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 10، 2016، ص ص 6- 23.

المجلس الأعلى: مثل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أو مجلس اللوردات في المملكة المتحدة، ويُنتخب أو يُعيّن أعضاؤه بناءً على آلية تختلف من دولة إلى أخرى. في بعض الدول، قد يتولى هذا المجلس دورًا استشاريًا أو مراقبًا. [1]

الغرف الفردية (البرلمان ذو المجلس الواحد): في بعض الدول، مثل السويد والدانمرك وفنلندا، يوجد برلمان مكون من مجلس واحد فقط، يضم جميع الأعضاء المنتخَبين. هذه الأنظمة أبسط من حيث هيكلها لكنها لا تقل أهمية في ممارسة وظائف التشريع. [2]

الأعضاء: يتكون أعضاء المؤسسة التشريعية من نواب يتم انتخابهم من الشعب لفترات زمنية محددة، وعادة ما يتوزع هؤلاء النواب على الأحزاب السياسية التي تمثل مختلف الاتجاهات الفكرية والاجتماعية في المجتمع. [3]

4- دور المؤسسة التشريعية في النظام السياسي:

ضمان الديمقراطية: تقوم المؤسسة التشريعية بدور محوري في ضمان أن تكون الحكومة تمثيلية وتعبر عن إرادة الشعب، وهو ما يعزز مبدأ الديمقراطية. من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، يتم اختيار ممثلي الشعب الذين يحددون سياسات الدولة.

الفصل بين السلطات: تتأكد المؤسسة التشريعية من أن السلطة التنفيذية لا تحتكر جميع الصلاحيات، وذلك من خلال مراقبتها ومحاسبتها على أعمالها. يتضمن ذلك مراقبة تطبيق القوانين والميزانية. [4]

التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية: يمكن أن يتوازن دور السلطة التنفيذية مع التشريعية في الأنظمة البرلمانية أو الرئاسية، حيث يتم تعديل وتوزيع السلطات بما يضمن عدم تركز السلطة في يد جهة واحدة.

حماية حقوق الأفراد: كما يمكن أن تساهم المؤسسة التشريعية في حماية حقوق الأفراد والحريات العامة من خلال سن قوانين تحمي هذه الحقوق، مثل قوانين حقوق الإنسان، الحريات الشخصية، والعدالة الاجتماعية. [5]

---

[1]–حمد أبو زيد محمد، الازدواج البرلماني وأثره في تحقيق الديمقراطية، دراسة مقارنة تطبيقية على النظام الدستوري المصري، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 16.

[2]–Written and fact-checked by, bicameral system, Also known as: bicameralism The Editors of Encyclopaedia Britannica, 30 mars 2025. https://www.britannica.com/topic/bicameral-system

[3]– شميم مزهر راضي الربيعي، السلطة التشريعية في النظام البرلماني في ضوء جمهورية العراق لسنة 2005، https://almerja.com/more.php?idm=174701.2022/05/17

[4]– الموسوعة، مبدأ الفصل بين السلطات وأهميته9 نوفمبر 2024.https://www.arb6.com

[5]–المركز الديمقراطي العربي، الحماية الدستورية للحريات الفردية ومبدأ الملائمة مع المواثيق الدولية، 6 مارس 2021. https://democraticac.de/?p=73470&utm_

محاسبة المسؤولين التنفيذيين: تتضمن الرقابة البرلمانية طلب تقارير من الحكومة، استجواب الوزراء، ودعوتهم للإجابة على الأسئلة التي تطرحها المؤسسة التشريعية. في الأنظمة البرلمانية، قد تفضي هذه الرقابة إلى سحب الثقة من الحكومة أو الوزراء في حال عدم الكفاءة أو الفساد. [1]

أنواع الأنظمة التشريعية:

النظام البرلماني: في النظام البرلماني، مثل المملكة المتحدة أو كندا، يهيمن البرلمان على عملية التشريع والرقابة على الحكومة التنفيذية. يتم اختيار رئيس الوزراء من الحزب الذي يملك الأغلبية في البرلمان، وتتم محاسبة الحكومة أمام البرلمان بشكل مستمر.

النظام الرئاسي: في النظام الرئاسي، مثل الولايات المتحدة، تكون السلطة التشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية. على الرغم من أن هناك رقابة بين السلطتين، إلا أن كل منهما يعمل بشكل مستقل عن الآخر، ولا يمكن للبرلمان إقالة الرئيس مباشرة. [2]

النظام المختلط (نظام شبه رئاسي): في هذا النظام، مثل فرنسا، يتم تقسيم الصلاحيات بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، مع وجود رقابة مستمرة من المؤسسة التشريعية على الحكومة. [3]

5- مزايا المؤسسة التشريعية:

تحقيق التوازن: من خلال قدرتها على التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية، تضمن المؤسسة التشريعية التوازن بين السلطات في الدولة. هذا يساعد على منع تركز السلطة ويمنع إساءة استخدامها.

التمثيل الشعبي: تعد المؤسسة التشريعية وسيلة رئيسية لتمثيل الشعب في اتخاذ القرارات السياسية. النواب المنتخَبون يمثلون مصالح الناخبين ويساهمون في التأثير على التشريعات والسياسات.

تحفيز المناقشة السياسية: تساهم المؤسسة التشريعية في إتاحة الفرصة للمناقشات العامة والمفتوحة حول القضايا الهامة في المجتمع. ذلك يسهم في تحسين الشفافية والحوار السياسي.

---

[1]- أبو العلا مروة، بحث ودراسة قانونية حول الرقابة البرلمانية على أعمال السطلة التنفيذية، 11 اكتوبر 2018، https://www.mohamah.net/law

[2]- جباري لحسن زين الدين، الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي في تجسيد قيم الديمقراطية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السادس، العدد 02، 2020، ص ص 44-58.

[3]-سوجيت شودري، النظام شبه الرئاسي كوسيلة لتقاسم السلطة الإصلاح الدستوري للديمقراطية والانتاخابات، constitutional transitions at nyu law، 2014. https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2022/07/tnsemipresidentialismchoudhrystaceyar2013_0.pdf

الرقابة والمحاسبة: تمارس المؤسسة التشريعية دور الرقابة على الحكومة، مما يساعد في كشف الفساد أو سوء الإدارة في العمل الحكومي. [1]

عيوب المؤسسة التشريعية:

البيروقراطية والبطء في التشريع: بسبب العمليات المعقدة وطول المدة التي قد تستغرقها الإجراءات التشريعية، قد يتأخر إقرار القوانين الضرورية، مما قد يؤثر على فعالية الحكم. [2]

الانقسام السياسي: إذا كانت المؤسسة التشريعية تتكون من العديد من الأحزاب المتنافسة، فإن هذا قد يؤدي إلى انقسامات سياسية تعيق اتخاذ القرارات الهامة.

الضغط من جماعات الضغط: يمكن أن تكون هناك محاولات من جماعات الضغط أو المصالح الخاصة للتأثير على التشريعات لصالح مصالح معينة على حساب المصلحة العامة. [3]

الفساد: يمكن أن يتعرض بعض أعضاء المؤسسة التشريعية إلى الفساد أو المحسوبية، مما قد يؤدي إلى تشريع قوانين غير عادلة أو تحابي بعض الجهات على حساب أخرى. [4]

الخلاصة:

المؤسسة التشريعية تعتبر الركيزة الأساسية لضمان الشفافية والديمقراطية في النظام السياسي، حيث تتحمل المسؤولية الرئيسية في سن القوانين، الموافقة على الميزانية، ومراقبة السلطة التنفيذية. ورغم أنها تواجه تحديات تتعلق بالبروتوكولات البيروقراطية أو الانقسام السياسي، تظل المؤسسة التشريعية أداة أساسية لحماية الحقوق وتنظيم الحياة السياسية في الدول الديمقراطية

ثالثا: المؤسسة القضائية:

1- تعريف المؤسسة القضائية:

المؤسسة القضائية هي الهيئة المستقلة التي تتولى الفصل في المنازعات القانونية وتطبيق القانون في الدولة. تعمل المؤسسة القضائية على ضمان العدالة من خلال محاكمها وأجهزتها المختلفة، وتعتبر من

---

(1)– نابي عبد القاد، حنفوسي عبد العزيز، دور مبدأ التوازن السلطات في ضمان بناء دولة القانون، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 309- 325.

(2)–محمود السعيد، البيروقراطية المزايا والعيوب، 20 سبتمبر 2024. https://www.youm7.com

(3)–رغد علي حسن، جماعات الضغط والسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية دراسة حالة (منظمة ايباك)، قسم النظم السياسية و السياسات العامة، 2008. https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1406?utm

(4)–أحمد أبو دية، هدى غصن آية جراد، الفساد السياسي في الوطن العربي: حالة دراسية، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بينزرت، 2014. https://www.muwatin.birzeit.edu/ar/node/5553?utm

أهم مؤسسات الدولة في ضمان الحقوق وحماية الحريات، فهي الجهة المسؤولة عن تفسير وتطبيق القوانين التي يسنها البرلمان، فضلاً عن حماية حقوق الأفراد في مواجهة التجاوزات من قبل الأفراد أو السلطات[1].

2- وظائف المؤسسة القضائية:

فصل المنازعات: تقوم المؤسسة القضائية بفصل المنازعات بين الأفراد أو بين الأفراد والدولة، سواء كانت قضايا مدنية، تجارية، أو جنائية. تختص المحاكم بتفسير القوانين وتطبيقها على الحالات المطروحة أمامها.

تفسير القوانين: تساهم المحكمة العليا أو الدستورية في تفسير النصوص القانونية والدستورية. هذا الدور مهم في حال حدوث تضارب أو غموض في النصوص القانونية، حيث تقدم هذه المحاكم التفسير الذي يحدد كيفية تطبيق القوانين في الحالات المختلفة. [2]

حماية الحقوق والحريات: تعمل المؤسسة القضائية على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، حيث تضمن أن يتم تطبيق القوانين بشكل عادل، وأن لا يتم انتهاك حقوق أي شخص دون وجه حق. كذلك، تلعب دورًا رئيسيًا في حماية الحق في محاكمة عادلة.

مراقبة دستورية القوانين: في بعض الأنظمة، مثل الولايات المتحدة أو الدول ذات الأنظمة شبه الرئاسية، يوجد دور للمؤسسة القضائية في مراقبة دستورية القوانين والتشريعات. فإذا أصدرت السلطة التشريعية قانونًا يتناقض مع الدستور، يمكن للمحكمة الدستورية أو المحكمة العليا أن تلغيه.

التسوية القضائية للنزاعات: تسهم المؤسسة القضائية في تسوية النزاعات بشكل قانوني، مما يساعد على تعزيز السلم الاجتماعي والاستقرار. كما أن النظام القضائي يساعد في تنظيم العلاقات بين الأفراد والدولة والمجتمع. [3]

3- هيكل المؤسسة القضائية:

المحاكم الابتدائية: هي المحاكم التي تبت في القضايا لأول مرة، وتكون عادة محاكم منخفضة المستوى مثل محاكم الدرجة الأولى. وتختلف نوعيات المحاكم الابتدائية حسب الموضوع، مثل المحاكم الجنائية، المدنية، أو التجارية.

---

[1]- ذبيح زهيرة، استقلالية السلطة القضائية دراسة مقارنة بين القانون والشريعة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص ص 1-21.

[2]- علي عروسي، محمد المهدي بن السيحمو، اختصاصات المحكمة الدستورية في الجزائر حسب التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص ص 37-55.

[3]- رنيساء كحول، هشام بوحوش، التسوية القضائية لمنازعات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد 1، العدد1، 2023، ص ص 72-88

المحاكم الاستئنافية: تقوم هذه المحاكم بمراجعة الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في حالة استئناف أحد الأطراف للحكم. يركز دور المحاكم الاستئنافية على مراجعة الإجراءات القانونية في القضية، دون إعادة النظر في القضايا الموضوعية.

المحكمة العليا أو المحكمة الدستورية: هي أعلى هيئة قضائية في معظم الدول. تتولى هذه المحكمة الرقابة على دستورية القوانين، كما تراجع الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى درجة. في بعض الأنظمة، تكون المحكمة العليا هي التي تبت في القضايا ذات الأهمية الوطنية أو التي تتعلق بالحريات الأساسية.

المحاكم المتخصصة: في بعض الدول، توجد محاكم متخصصة تتعامل مع قضايا محددة مثل المحاكم الإدارية (التي تفصل في النزاعات بين الأفراد والسلطات الحكومية)، والمحاكم الاقتصادية، والمحاكم العسكرية. [1]

النيابة العامة: على الرغم من أن النيابة العامة ليست جزءًا من السلطة القضائية بشكل تقليدي، فإنها تلعب دورًا هامًا في تنفيذ العدالة من خلال تقديم القضايا أمام المحاكم، التحقيق في الجرائم، ورفع القضايا الجنائية. [2]

4- دور المؤسسة القضائية في النظام السياسي:

حماية حقوق الأفراد: تعمل المؤسسة القضائية على ضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. من خلال القضاء المستقل، يستطيع المواطنون اللجوء إلى المحاكم لضمان حماية حقوقهم من التعدي أو انتهاك من قبل الدولة أو الأفراد. [3]

الرقابة على السلطة التنفيذية والتشريعية: تقوم المؤسسة القضائية بوظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية، للتأكد من أنها تتماشى مع الدستور والقوانين. إذا أصدرت السلطة التنفيذية أو التشريعية قوانين أو قرارات تنتهك حقوق الأفراد أو الدستور، تقوم المؤسسة القضائية بمراجعتها وفرض رقابة دستورية.

---

[1]–https://www.tribunaldz.com/forum/t212-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A?utm

[2]– قانونسيك، التنظيم القضائي في الجزائر، 13 سبتمبر 2024. https://www.9anon4dz.com/2024/11/judicial-system-algeria.html?utm_

[3]–إيثار موسى، مقال قانوني حول السلطة القضائية في القانون الجزائري، 3 يونيو 2017، https://www.mohamah.net/law

التوازن بين السلطات: تعد المؤسسة القضائية جزءًا أساسيًا من مبدأ الفصل بين السلطات. فهي تمثل سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية، مما يضمن عدم تركز السلطة في يد واحدة ويعزز من الاستقرار السياسي. [1]

حماية الدستور: تقوم المؤسسة القضائية بحماية الدستور من خلال محاكمة القوانين والتشريعات التي قد تتعارض مع الدستور. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تساهم في الحفاظ على النظام الدستوري في الدولة من خلال مراقبة تنفيذ القوانين التي تتماشى مع مبادئ الدستور.

تعزيز سيادة القانون: تساعد المؤسسة القضائية في تعزيز مبدأ سيادة القانون في المجتمع. من خلال تطبيق القوانين بحيادية وموضوعية، تساهم المؤسسة القضائية في تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وتمنع التعسف أو الفساد. [2]

5- أنواع الأنظمة القضائية:

النظام القضائي المدني: في الدول التي تعتمد على النظام المدني (مثل دول أوروبا والعديد من دول أمريكا اللاتينية)، يتم تسيير القضاء من خلال مجموعة من القوانين التي تعتمد على الشرح التفصيلي لأحكام القانون. يُركز هذا النظام على تطبيق القوانين المكتوبة.

النظام القضائي العام (الأنجلوساكسوني): في بعض الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، يعتمد النظام القضائي على السوابق القضائية (الحكم الذي صدر في قضية معينة والذي يصبح مرجعية في قضايا مماثلة). في هذا النظام، يلعب القضاة دورًا كبيرًا في تحديد سلوك القانون من خلال قراراتهم السابقة. [3]

النظام القضائي الديني: في بعض الدول، قد يكون هناك نوع من الاندماج بين القضاء والدين. في هذه الأنظمة، يتأثر القضاء بالمبادئ الدينية ويطبق بعض القوانين الدينية إلى جانب القوانين الوضعية. [4]

---

[1]–عبد القادر نابي . عبد العزيز خنفوسي، دور مبدأ التوازن بين السلطات في ضمان بناء دولة القانون، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص ص 309–325.

[2]– أسامة عبد علي خلف، موقع السلطة القضائية في النظم السياسية ودورها السياسي النظام الجمهوري الرئاسي في تركيا انموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد 79، 2024، ص ص 71– 97.

[3]–Samantha Silberstein, Common Law: What It Is, How It's Used, and How It Differs From Civil Law, 12 February 2024, https://www.investopedia.com/terms/c/common-law.asp?utm

[4]– مصطفى مسلم، النظام القضائي في الإسلام، شبكة الألوكة، 2017/11/13.https://www.alukah.net/sharia

النظام القضائي المختلط: في بعض الدول مثل لبنان أو مصر، يتم دمج بعض مكونات الأنظمة القضائية المدنية والعامة والدينية، حيث تطبق بعض القوانين الوضعية بالإضافة إلى القوانين الدينية في مجالات معينة مثل الأحوال الشخصية. [1]

6- مزايا وعيوب

مزايا المؤسسة القضائية:

تحقيق العدالة: المؤسسة القضائية تضمن أن تتم محاكمة القضايا بشكل عادل وأن تُعطى كل قضية حقها. وهذا يساهم في تقوية الثقة في النظام القانوني.

استقلالية القضاء: استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية والتشريعية يجعل المؤسسة القضائية قادرة على اتخاذ قرارات نزيهة بعيدة عن الضغط السياسي أو النفوذ.

تعزيز حقوق الإنسان: من خلال تطبيق القوانين التي تحمي حقوق الأفراد، تساهم المؤسسة القضائية في تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع، بما في ذلك الحق في الحياة، والمساواة أمام القانون، وحق الدفاع. [2]

عيوب المؤسسة القضائية:

البيروقراطية والتأخير في القضايا: قد تكون بعض الأنظمة القضائية بطيئة جدًا في نظر القضايا، ما يؤدي إلى تراكم القضايا وازدياد الضغط على المحاكم. هذه البطء يمكن أن يؤدي إلى تأخير العدالة.

الفساد القضائي: في بعض الأنظمة، قد يعاني القضاء من مشاكل تتعلق بالفساد أو انعدام الاستقلالية، وهو ما قد يؤثر على نزاهة الأحكام القضائية.

القضاء في وجه السلطة التنفيذية: أحيانًا قد تتعرض السلطة القضائية لضغوط من الحكومة أو السلطة التنفيذية، مما قد يؤثر على استقلاليتها وقدرتها على محاكمة القضايا بشكل عادل[3].

الخلاصة:

المؤسسة القضائية تعتبر من الدعائم الأساسية لأي نظام سياسي، حيث تسهم في ضمان العدالة، حماية الحقوق والحريات، وحفظ النظام القانوني في الدولة. كما أن دورها في مراقبة دستورية القوانين وحماية سيادة القانون يعزز من مبدأ الفصل بين السلطات ويحمي الدستور. وعلى الرغم من أهميتها، فإن المؤسسة

---

(1) – Law stopedia, A Comprehensive Guide to Understanding Different Types of Legal Systems and their Key Features, 29 march 2023. https://lawstopedia.com/a-comprehensive-guide-to-understanding-different-types-of-legal-systems-and-their-key-features/?utm

(2)– مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استقلال القضاء ودور أجهزة النيابة العامة، 2018. https://www.unodc.org/e4j/ar/crime-prevention-criminal-justice/module-14/key-issues/1--general-issues--judicial-independence-as-a-fundamental-value-of-the-rule-of-law-and-of-constitutionalism.html?utm

(3)–المفكرة القانونية، الفساد القضائيّ: وجهٌ آخر لفساد النظام السياسي، 16-02-2017.https://legal-agenda.com

القضائية قد تواجه تحديات مثل التأخير في إصدار الأحكام، الفساد، وضغوط السلطة التنفيذية في بعض الأنظمة.

رابعا: الأحزاب السياسية:

1- تعريف الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية هي جماعات منظمة تسعى للوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير في صنع القرارات السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات. تتمثل أهداف الأحزاب السياسية في تمثيل مصالح فئات معينة من المجتمع أو تبني أيديولوجيات معينة، وتساهم في تشكيل السياسات العامة والبرامج الحكومية. تتكون هذه الأحزاب من مجموعة من الأفراد الذين يتفقون حول قضايا معينة ويعملون معًا لتوسيع نفوذهم السياسي. [1]

2- وظائف الأحزاب السياسية:

تنظيم الانتخابات: الأحزاب السياسية تقوم بتنظيم الحملات الانتخابية وتقديم مرشحين للمناصب السياسية. تعتبر الأحزاب أداة أساسية في الانتخابات الديمقراطية، حيث تمثل خيارات للناخبين وتساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن من سيقود البلاد.

تمثيل المصالح: الأحزاب تمثل مصالح مجموعات معينة من الناس، مثل الطبقات الاجتماعية، أو الأقليات، أو الجماعات العرقية، أو الفئات المهنية. يقوم الحزب بتبني قضايا هذه الفئات والعمل على تعزيزها في السياسة العامة. [2]

إعداد القيادة: تقوم الأحزاب بتأهيل أفرادها وتدريبهم ليصبحوا قادة سياسيين قادرين على تولي المناصب التنفيذية أو التشريعية في حال فوزهم في الانتخابات.

المشاركة في صنع السياسات: من خلال تمثيلهم في الهيئات التشريعية، تساهم الأحزاب السياسية في وضع السياسات العامة وإقرار القوانين التي تؤثر في شؤون الدولة. كما تساهم في تشكيل برامج الحكومة إذا كانت جزءًا من الائتلاف الحاكم.

مراقبة السلطة التنفيذية: عندما تكون الأحزاب في المعارضة، تلعب دورًا رقابيًا على الحكومة. تساهم في كشف الأخطاء والمشاكل التي قد تحدث في إدارة شؤون الدولة وتقديم البدائل السياسية.

---

[1]- وجيه قانصو/ الأحزاب السياسية، مقال إلكتروني: https://www.kas.de/documents

[2]- عبد الرزاق حسن، الأحزاب السياسية وإشكاليات الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص ص 301- 312.

تثقيف المواطنين وتعزيز المشاركة السياسية: تعمل الأحزاب على تثقيف الناخبين حول قضايا السياسة العامة وتزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ قرارات انتخابية جيدة. كما تشجع على المشاركة السياسية وتزيد من وعي الناس بحقوقهم السياسية. [1]

3- أنواع الأحزاب السياسية:

الأحزاب الديمقراطية: وهي الأحزاب التي تلتزم بالمبادئ الديمقراطية مثل احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والتعددية السياسية. تركز هذه الأحزاب على العمل ضمن الإطار القانوني وتؤمن بضرورة تداول السلطة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة.

الأحزاب اليسارية: الأحزاب اليسارية تميل إلى تبني سياسات تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة الاقتصادية، وزيادة دور الدولة في الاقتصاد. تركز هذه الأحزاب على القضايا الاجتماعية مثل حقوق العمال، تحسين التعليم والرعاية الصحية، ومكافحة الفقر.

الأحزاب اليمينية: الأحزاب اليمينية تفضل السياسات الاقتصادية التي تدعم السوق الحرة وتقليل تدخل الدولة في الاقتصاد. وغالبًا ما تركز على الحفاظ على التقاليد الوطنية والعائلية، مع إيمانها بأهمية الأمن والاستقرار الاجتماعي. [2]

الأحزاب الوسطية: الأحزاب الوسطية تمثل مواقف معتدلة، حيث تحاول التوفيق بين السياسات اليسارية واليمينية. تهدف هذه الأحزاب إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال حلول توافقية تراعي مصالح مختلف الفئات.

الأحزاب الدينية: هذه الأحزاب تدمج الدين مع السياسة، وتتبنى سياسات تقوم على القيم الدينية. في بعض الدول، تسعى هذه الأحزاب لتطبيق الشريعة أو المبادئ الدينية في التشريعات والسياسات العامة.

الأحزاب القومية: تسعى هذه الأحزاب إلى تعزيز الهوية الوطنية أو العرقية، وقد تدعو إلى السيادة الوطنية أو الاستقلال الكامل. غالبًا ما تركز على القضايا المتعلقة بالثقافة الوطنية والمصالح الوطنية العليا . [3]

---

[1]- لجلط فواز، الأحزاب السياسية والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص ص 700- 720.

[2]- الموسوعة، أنواع الأحزاب السياسية وأثرها على المجتمع، 5 أكتوبر 2024. https://www.arb6.com

[3]- أمل أبو هاشم، أشكال التمثيل السياسي.. دراسة حول أنواع الأحزاب السياسية وتأثيراتها في الواقع العالمي، 07 يناير 2024. https://www.elfagr.org/4848966?utm

الأحزاب البيئية: تركز هذه الأحزاب على قضايا البيئة والتغير المناخي، وتسعى إلى تعزيز السياسات التي تحمي البيئة وتقلل من تأثيرات التلوث. قد تدعو إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة وحماية التنوع البيولوجي.

الأحزاب الشعبية: تعتمد هذه الأحزاب على قضايا تهم الشارع العام، مثل تحسين الخدمات العامة، محاربة الفساد، وتعزيز الحقوق الاجتماعية للمواطنين. [1]

4- دور الأحزاب السياسية في النظام السياسي:

دعم النظام الديمقراطي: الأحزاب السياسية تلعب دورًا أساسيًا في النظام الديمقراطي من خلال تأمين التعددية السياسية والمنافسة الانتخابية. يمكن للناخبين الاختيار بين الأحزاب التي تمثل مختلف الأيديولوجيات والمواقف السياسية، مما يعزز من تمثيل إرادة الشعب.

المساهمة في الاستقرار السياسي: من خلال تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية، تساعد الأحزاب في تحقيق نوع من التوازن السياسي والاجتماعي، مما يساهم في استقرار النظام السياسي. [2]

تنظيم وتحفيز المشاركة الشعبية: تعمل الأحزاب على تنظيم المشاركة السياسية للشعب من خلال حملات انتخابية وفعاليات سياسية. هذا يساهم في جعل المواطنين أكثر وعيًا بقضايا السياسة العامة ويشجعهم على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة.

التفاعل مع القضايا الوطنية والدولية: تمثل الأحزاب في البرلمان مصالح المجتمع وتساهم في مناقشة وتحديد السياسات المتعلقة بالقضايا الوطنية والعالمية. من خلال هذا الدور، تشارك الأحزاب في تحديد مستقبل الدولة.

التنافس السلمي وتداول السلطة: تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة رئيسية لضمان تداول السلطة السلمي، حيث يختار الناخبون الحزب الذي يمثل مواقفهم السياسية. في الديمقراطيات، تساهم الأحزاب في تنظيم المنافسات الانتخابية الشفافة والنزيهة.

---

[1]- أمل أبو هاشم، أشكال التمثيل السياسي، المرجع السابق.

[2]- المركز الديمقراطي العربي، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، 22 مايو 2022. https://democraticac.de/?p=82070&utm

الرقابة والمحاسبة: عندما تكون الأحزاب في المعارضة، فهي تقوم بمراقبة عمل الحكومة، وتبحث عن أخطائها وتقدم البدائل السياسية. هذه الرقابة تمنع الحكومة من استغلال السلطة وتساعد في تحسين أداء النظام السياسي. [1]

5- التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية:

الانقسامات الداخلية: قد تواجه الأحزاب السياسية انقسامات داخلية بسبب الخلافات على القيادة أو المواقف السياسية. هذه الانقسامات يمكن أن تضعف قدرة الحزب على العمل بفعالية أو التأثير في الانتخابات.

الفساد: بعض الأحزاب قد تتعرض للفساد أو التلاعب من قبل مصالح اقتصادية أو سياسية. هذا يمكن أن يقلل من مصداقية الحزب ويؤثر سلبًا على صورة النظام السياسي.

الضغط من الجماعات الخاصة: يمكن أن تتعرض الأحزاب السياسية لضغوط من جماعات ضغط أو مصالح مالية تسعى لتوجيه السياسات لصالحها، مما يؤدي إلى تبني سياسات قد لا تكون في مصلحة الجمهور. [2]

العزوف السياسي: في بعض الأحيان، قد ينخفض اهتمام المواطنين بالانخراط في الأحزاب السياسية بسبب فقدان الثقة في النظام السياسي أو بسبب استياء من أداء الأحزاب.

التطرف السياسي: في بعض الحالات، قد تسهم الأحزاب السياسية في زيادة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي من خلال تبني مواقف متطرفة. هذا يمكن أن يؤدي إلى توترات داخل المجتمع. [3]

الخلاصة:

الأحزاب السياسية تشكل جزءًا أساسيًا من النظام السياسي الديمقراطي، حيث تلعب دورًا محوريًا في تمثيل مصالح الناس، تنظيم الانتخابات، وصياغة السياسات العامة. عبر التنوع السياسي، تساهم الأحزاب في تعزيز التعددية، وفي الرقابة على الحكومة، وتحقيق الاستقرار السياسي. ومع ذلك، تواجه الأحزاب تحديات كبيرة مثل الفساد الداخلي، العزوف السياسي، وضغوط جماعات المصالح

---

[1]- زاير إلهام، دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2019، ص ص 300- 313.

[2]- عواطف علي خريسان، المرجع السابق.

[3]- الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان، تعزيز وحماية وإعمال الحق في المشاركة في الشأن العام في سياق قانون حقوق الإنسان القائم: الممارسات الفضلى والخبرات والتحديات وسبل التغلب على التحديات، التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، 3 جوان 2015..

خامسا: المجتمع المدني:

1- تعريف المجتمع المدني:

المجتمع المدني يشير إلى مجموعة من التنظيمات والهيئات غير الحكومية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة والقطاع الخاص، والتي تهدف إلى تعزيز المشاركة المجتمعية، والحفاظ على حقوق الأفراد، وتحقيق التوازن بين القوى السياسية. يتكون المجتمع المدني من منظمات غير ربحية، جمعيات خيرية، مؤسسات تعليمية، منظمات حقوق الإنسان، والعديد من الأندية الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المستقلة. غالبًا ما يتم النظر إلى المجتمع المدني على أنه جزء من النسيج الاجتماعي الذي يساهم في دعم الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. [1]

2- مكونات المجتمع المدني:

المنظمات غير الحكومية:(NGOs) تشمل الجمعيات والمنظمات التي تعمل في مجالات مختلفة مثل حقوق الإنسان، البيئة، التنمية الاقتصادية، والتعليم، والصحة. تتكون هذه المنظمات من أفراد يعملون معًا لتحقيق أهداف اجتماعية أو إنسانية دون التطلع إلى الربح المالي.

المنظمات الإنسانية والحقوقية: تضم هذه الفئة المنظمات التي تركز على الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الأفراد. قد تشمل منظمات محلية أو دولية تعمل على توفير المساعدة الإنسانية أو تسليط الضوء على القضايا الحقوقية في المجتمع. [2]

النقابات المهنية: مثل نقابات العمال، المحامين، الأطباء، والمعلمين، التي تهدف إلى حماية حقوق الأعضاء في المهن المختلفة والدفاع عن مصالحهم في مواجهة أصحاب العمل أو الحكومة.

الأحزاب السياسية (في بعض السياقات): في بعض الأحيان، يمكن اعتبار الأحزاب السياسية جزءًا من المجتمع المدني، خصوصًا إذا كانت تعبر عن تمثيل للمجتمع المدني في المؤسسات التشريعية. [3]

وسائل الإعلام المستقلة: تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا في المجتمع المدني من خلال توفير منصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم ومتابعة التطورات السياسية والاجتماعية. الإعلام المستقل يساهم في نشر المعلومات الصحيحة ومحاربة الفساد. [4]

---

[1]- حياة مدان، حول مفهوم المجتمع المدني، الحوار الثقافي، المجلد 4، العدد 2015،2، ص ص 200-208.

[2]- منظمة الأمم المتحدة، منظمات المجتمع المدني، 2022. https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

[3]- علاق جميلة، محاضرات في مقياس الدولة والمجتمع المدني، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، 2020-2021.

[4]-يوسف أسكور، الإعلام الجمعوي.. تجربة تجمع الإعلام والمجتمع المدني، 5 أكتوبر 2023.https://ijnet.org/ar/story

الأندية الثقافية والاجتماعية: تشمل المؤسسات التي تعمل على تعزيز الثقافة والفن والنشاطات الاجتماعية، وتساهم في بناء الوعي الاجتماعي وتعزيز هوية المجتمع.

المنتديات والمبادرات المجتمعية: المبادرات المجتمعية هي مشاريع أو برامج تنظمها مجموعات محلية تهدف إلى معالجة قضايا معينة في المجتمع، مثل مبادرات مكافحة الفقر أو تحسين البيئة. [1]

4- وظائف المجتمع المدني:

تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية: من خلال تعزيز المشاركة المدنية والسياسية، يعزز المجتمع المدني الديمقراطية. يعمل من خلال المنظمات والمبادرات على توعية الأفراد بحقوقهم السياسية والاجتماعية، وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات، والمساهمة في صنع القرار. [2]

حماية حقوق الإنسان: يساهم المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان عبر الضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية. المنظمات الحقوقية تلعب دورًا أساسيًا في مراقبة الانتهاكات وتقديم الدعم للضحايا. [3]

مراقبة السلطة: يعتبر المجتمع المدني بمثابة "الضوء" الذي يراقب الحكومة ويعزز الشفافية. من خلال الإعلام، المناقشات العامة، والنشاطات الحقوقية، يسهم المجتمع المدني في محاسبة السلطة التنفيذية ومنع الفساد.

التوازن الاجتماعي: يقوم المجتمع المدني بتقليل الفجوة بين الحكومة والمواطنين من خلال تعزيز المشاركة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية. إنه يعمل كحلقة وصل بين المجتمع والدولة، مما يساهم في تنظيم المصالح المختلفة. [4]

تقديم الدعم للمجتمعات المهمشة: يركز المجتمع المدني على تقديم الدعم للمجموعات الضعيفة والمهمشة، مثل الفقراء، النساء، الأطفال، والأقليات. يعمل على تعزيز حقوق هذه الفئات وحمايتها.

---

[1]- سامية، عمر حمداوي، دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 02، 2015، ص ص 200-208.

[2]- مجدان محمد، مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر (1989-2021) بين الفعالية والضعف، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 14، العدد 2، 2021، ص ص 11-39.

[3]- محفوظ بن صغير، دور منظمات المجتمع المدني في حماية وترقية حقوق الإنسان في الجزائر، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 02، العدد 01، 2014، ص ص 129-160.

[4]- أميرة عادل أحمد، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص 169.

التأثير في صنع السياسات العامة: المنظمات غير الحكومية والمجتمعية تلعب دورًا في التأثير على سياسات الحكومات من خلال مناصرة قضايا معينة وتقديم المشورة للسلطات حول كيفية تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

التعليم والتوعية: يعمل المجتمع المدني على تعزيز الوعي الاجتماعي من خلال حملات التوعية حول قضايا مختلفة مثل التغير المناخي، حقوق الإنسان، وأهمية المشاركة السياسية. هذه الأنشطة تساعد في رفع مستوى الوعي وزيادة الفهم العام في قضايا الساعة. [1]

5- دور المجتمع المدني في النظام السياسي:

تعزيز الشفافية والمساءلة: في الأنظمة الديمقراطية، يعد المجتمع المدني أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز الشفافية في الحكم، حيث يسهم في فحص ومراجعة قرارات الحكومة. من خلال الضغط والمشاركة الفعالة، يمكن أن يؤدي المجتمع المدني إلى تطبيق سياسات أكثر عدلاً وفعالية.

الحد من الاستبداد: في الأنظمة غير الديمقراطية أو الاستبدادية، يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في مقاومة القمع الحكومي. من خلال النضال السلمي والمقاومة المنظمة، يساهم المجتمع المدني في تقليل السيطرة المطلقة من قبل الحكومات الاستبدادية. [2]

تعزيز الوحدة الاجتماعية: يعمل المجتمع المدني على ربط الأفراد في المجتمع، بما في ذلك المجموعات العرقية، الدينية، والثقافية المختلفة. من خلال المشاريع المجتمعية والأنشطة الثقافية، يعزز المجتمع المدني التفاهم المتبادل ويشجع على التعاون بين هذه المجموعات.

تحقيق العدالة الاجتماعية: يسعى المجتمع المدني إلى تحسين العدالة الاجتماعية من خلال الضغط على الحكومات لتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية للفئات الضعيفة.

توفير مساحة للحريات العامة: يساهم المجتمع المدني في ضمان حرية التعبير وحق التجمع من خلال دعم الحقوق المدنية مثل الحق في التظاهر، وحماية الصحافة المستقلة، وتشجيع الديمقراطية التشاركية[3].

---

[1]- نورية حجيج، دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص ص 71-95.

[2]-Mike Smeltzer, Noah Buyon, From Democratic Decline to Authoritarian Aggression, 2022. https://freedomhouse.org/sites/default/files/2022-04/NIT_2022_final_digital.pdf

[3]-United nations, Minorities and Cohesive Societies: Equality, Social Inclusion, and Socio-economic Participation, 30 November 2023. https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/12/minorities-and-cohesive-societies-equality-social-inclusion-and?utm

6- التحديات التي تواجه المجتمع المدني:

القمع الحكومي: في بعض الأنظمة الاستبدادية، يمكن أن تتعرض المنظمات غير الحكومية والنشطاء السياسيون للتهديد، السجن، أو حتى القتل. في هذه الحالات، يكون المجتمع المدني عرضة للعديد من القيود والضغوط.

الموارد المحدودة: تعاني العديد من المنظمات غير الحكومية والمجتمعية من نقص الموارد المالية واللوجستية التي قد تعيق قدرتها على تنفيذ مشروعاتها أو الوصول إلى الأفراد الذين يحتاجون إليها. [1]

الفساد: قد يتأثر المجتمع المدني بالفساد الداخلي في بعض المنظمات، أو يمكن أن يتم اختراقه من قبل قوى سياسية تسعى إلى توجيه أنشطته لخدمة مصالح معينة.

الاستقطاب السياسي: في بعض الأحيان، قد يتعرض المجتمع المدني للاستقطاب السياسي بحيث تصبح بعض المنظمات تمثل قوى سياسية معينة. هذا قد يؤدي إلى فقدان الاستقلالية ويؤثر على مصداقيتها في المجتمع. [2]

التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

منظمات المجتمع المدني قد تواجه تحديات كبيرة في التعامل مع قضايا مثل الفقر، البطالة، التغير المناخي، أو القضايا الصحية التي تحتاج إلى دعم حكومي أكبر لتحقيق حلول فعالة. [3]

الخلاصة:

المجتمع المدني يعد من الركائز الأساسية في النظم الديمقراطية، حيث يسهم بشكل فعال في تعزيز المشاركة السياسية، حماية حقوق الإنسان، ومراقبة أداء السلطة. من خلال دوره في توفير الشفافية، تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الحريات العامة، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا محوريًا في بناء مجتمع أكثر عدلاً وديمقراطية. ولكن في بعض الحالات، يواجه المجتمع المدني تحديات تتراوح بين القمع الحكومي والموارد المحدودة، مما يتطلب دعمًا مستمرًا من مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

---

[1]- مريم مختاري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في معوقات الداخلية والخارجية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد01، العدد 03، 2013، ص ص 36- 54.

[2]- برقوق يوسف، التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، مجلة الباحث القانوني، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص ص 124-133.

[3]-منال سخري، تغير المناخ.. المجتمع المدني شريك لوضع سياسات مستدامة للجزائر، 2024/11/28.https://attaqa.net

السداسي الثاني

المحور الأول: السياسات العامة والحكامة

أولا: السياسات العامة:

1- تعريف السياسات العامة:

السياسات العامة هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات لحل القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع. وهي تمثل إطارًا للعمل الحكومي الذي يهدف إلى تنظيم جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. تتعلق السياسات العامة بكيفية تخصيص الموارد، تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف في المجتمع، وتوجيه النشاطات الحكومية لتحقيق أهداف معينة.

تتسم السياسات العامة بأنها استجابة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية أو البيئية أو الثقافية التي تواجه المجتمع. وتبدأ عادة بتحديد المشكلة، ثم يتم تطوير حلول من خلال التشريعات أو البرامج التنفيذية، تليها عملية تنفيذ ورصد لهذه الحلول لتحقيق الأهداف المرجوة. [1]

2- مكونات السياسات العامة:

المشاكل العامة: غالبًا ما تبدأ السياسات العامة من تحديد مشكلة معينة تواجه المجتمع، مثل الفقر، البطالة، التعليم، أو التغير المناخي. هذه المشاكل قد تكون ناتجة عن احتياجات اجتماعية أو اقتصادية تستدعي تدخل الحكومة.

الأهداف: تهدف السياسات العامة إلى تحقيق أهداف معينة مثل تحسين مستوى التعليم، تحسين الرعاية الصحية، توفير فرص العمل، أو حماية البيئة. تكون هذه الأهداف عادة موجهة نحو تحقيق رفاهية المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية. [2]

الاختيارات والسياسات: تشمل عملية صياغة السياسات العامة اختيار الأدوات والآليات التي سيتم استخدامها لحل المشكلة، سواء كانت تشريعات، برامج حكومية، أو تدخلات اقتصادية. يتعين على الحكومات اتخاذ قرارات حول السياسات الأكثر فاعلية بناءً على الموارد المتاحة. [3]

---

[1]- بوريش رياض، السياسات العامة من منظور حكومي، الحوار المتوسطي، المجلد 04، العدد 01، 2013، ص ص 130-142.

[2]- النعمي السائح العالم، مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها، مجلة الاسناد، العدد 11، 2016، https://www.uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/90/84

[3]- ماجد محمد رشدي، تحليل السياسات العامة: المفاهيم الأربعة والنماذج الخمسة، التنمية الإدارية، العدد 219، 2025. https://tanmia-idaria.ipa.edu.sa/Documents/219.pdf

التنفيذ: تنفيذ السياسات العامة هو المرحلة التي تتحول فيها القرارات إلى أفعال. يشمل ذلك تخصيص الموارد، وضع الأنظمة، وتوجيه الهيئات الحكومية لتنفيذ البرامج. كما يتضمن التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

التقييم: بعد تنفيذ السياسات، يتم تقييم مدى نجاح السياسات في تحقيق الأهداف المحددة. يساعد التقييم في تحديد التحديات والعقبات التي قد تواجه تنفيذ السياسات ويؤدي إلى تعديل السياسات أو تطويرها إذا لزم الأمر [1].

3- أنواع السياسات العامة:

السياسات الاقتصادية: تتعلق بالتحكم في الاقتصاد الوطني وتنظيم الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة، الضرائب، الإنفاق العام، وخلق الوظائف. تهدف إلى تحسين النمو الاقتصادي، وتقليل البطالة، وتحقيق العدالة الاقتصادية.

السياسات الاجتماعية: تركز على تحسين رفاهية المجتمع من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية، التعليم، الإسكان، وحماية حقوق الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن. تهدف إلى تعزيز المساواة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.

السياسات البيئية: تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية من التلوث وإدارة الموارد الطبيعية. تشمل هذه السياسات إدارة النفايات، تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

السياسات الثقافية والتربوية: تتعلق بتطوير وتوجيه النظام التعليمي والثقافي في المجتمع. تشمل هذه السياسات تحسين التعليم وتوسيع الوصول إلى المعرفة، وكذلك تعزيز الثقافة والهوية الوطنية.

السياسات الخارجية: تتعلق بالعلاقات الدولية والتفاعلات مع الدول الأخرى. وتشمل السياسة الخارجية المفاوضات الدبلوماسية، الاتفاقات التجارية، الدفاع، والتعاون الدولي. [2]

---

[1]- هجيرة أوبعيش، تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص ص 333-359.

[2]- فرح منياء حسين، أنواع السياسات العامة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 09، العدد 70، 2021، ص 99-134.

4- دور السياسات العامة في النظام السياسي:

حل المشكلات المجتمعية: السياسات العامة هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لمعالجة المشكلات التي تؤثر في المجتمع. من خلال السياسات، يمكن للحكومات التصدي لقضايا مثل الفقر، عدم المساواة، والبطالة. [1]

توجيه استخدام الموارد: تساعد السياسات العامة في تخصيص الموارد الوطنية، سواء كانت مالية أو بشرية، على النحو الذي يعزز التنمية ويحقق الأهداف الوطنية. تهدف هذه السياسات إلى تحسين توزيع الموارد بشكل عادل بين الفئات المختلفة في المجتمع.

تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي: من خلال معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية بشكل فاعل، تسهم السياسات العامة في الحفاظ على الاستقرار داخل المجتمع. عندما تكون السياسات ملائمة وفعالة، فإنها تؤدي إلى تعزيز الثقة في الحكومة.

المساهمة في التنمية المستدامة: السياسات العامة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اتخاذ قرارات تراعي احتياجات الأجيال القادمة. سياسات الحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية المتوازنة هي مثال على كيفية تأثير السياسات العامة في التنمية المستدامة. [2]

5- عملية صنع السياسات العامة:

التحديد الأولي للمشكلة: تبدأ عملية صنع السياسات عندما يتم تحديد مشكلة أو تحدي يتطلب تدخل الحكومة. قد تكون هذه مشكلة اجتماعية، اقتصادية، بيئية، أو ثقافية.

التحليل وتحديد البدائل: بعد تحديد المشكلة، يتم تحليل أسبابها والبحث عن حلول بديلة. يعتمد ذلك على دراسة المعلومات والبيانات المتاحة، والاستماع إلى أصحاب المصلحة والخبراء.

اختيار الحلول: يتم اختيار الحلول أو السياسات المناسبة بناءً على تقييم البدائل المتاحة من حيث فعاليتها من ناحية التكلفة والنتائج المتوقعة.

التنفيذ: بعد اختيار الحلول، يتم تنفيذ السياسات من خلال الأجهزة الحكومية والوزارات المعنية. يشمل التنفيذ تخصيص الموارد ووضع الخطط التنفيذية اللازمة.

---

[1]- حمدي سيد محمد محمود، السياسات العامة: رؤية شاملة لإدارة الدولة والمجتمع، الحوار المتمدن، العدد 8249، 2025. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=857617&utm

[2]- حمدي سيد محمد محمود، السياسات العامة: رؤية شاملة لإدارة الدولة والمجتمع، المرجع السابق، 2025.

المراجعة والتقييم: بعد تنفيذ السياسات، تقوم الحكومات بتقييم نتائج السياسات للتأكد من فاعليتها. في حالة الحاجة، يمكن تعديل أو تغيير السياسات لضمان تحقيق الأهداف المنشودة. [1]

التحديات التي تواجه السياسات العامة:

التمويل: قد تواجه السياسات العامة تحديات في التمويل، خاصة عندما تتطلب المشاريع الحكومية استثمارات كبيرة. النقص في الموارد المالية قد يؤدي إلى تقليل فعالية السياسات .[2]

المعارضة السياسية: في بعض الحالات، قد تواجه السياسات العامة معارضة من بعض الأحزاب السياسية أو الفئات الاجتماعية التي لا تتوافق مصالحها مع السياسات المقترحة. هذا يمكن أن يؤدي إلى تأخير التنفيذ أو تعديل السياسات.

البيروقراطية: قد تتسبب البيروقراطية والتعقيدات الإدارية في تأخير تنفيذ السياسات أو في عدم قدرتها على الاستجابة بشكل سريع ومرن للتغيرات في الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي. [3]

تغيرات الظروف: قد تؤثر التغيرات الاقتصادية أو السياسية المفاجئة في نجاح السياسات العامة. قد تصبح السياسات غير فعالة إذا تغيرت الظروف التي أُعدت فيها.

ضعف المشاركة المجتمعية: يمكن أن تؤدي قلة مشاركة الجمهور في عملية صنع السياسات إلى عدم وعيهم بالسياسات أو عدم قبولهم لها، مما يؤثر على فعالية التنفيذ. [4]

الخلاصة:

السياسات العامة هي الأداة التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف التنمية وتعزيز رفاهية المجتمع من خلال حلول عملية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية. تتسم العملية بتحديد المشاكل، تحليل البدائل، اختيار الحلول، ثم التنفيذ والتقييم. ورغم أن السياسات العامة يمكن أن تساهم في حل العديد من التحديات، فإنها قد تواجه معوقات تتعلق بالتمويل، المعارضة السياسية، والظروف المتغيرة.

---

[1]– أحمد مصطفى الحسين، مدخل الى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2022.

[2]– احمد السيد قردي، التحديات التي تواجه تطبيق السياسات، 29 أبريل 2024، https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1212548

[3]– محمد سلمى، تحديات البيروقراطية، الشبكة العربية للتميز والاستدامة، 13 مايو 2024، https://sustainability-excellence.com

[4]–تركي الفواز، اللامبالاة السياسية .. تحديات تعزيز المشاركة الانتخابية، 31-08-2024، https://www.ammonnews.net/article/871151?utm

ثانيا: نظريات الحكامة:

1- تعريف الحكامة:

الحكامة هي عملية اتخاذ القرارات وإدارة شؤون المجتمع أو الدولة عبر مؤسسات مختلفة تتعاون وتتكامل لتنفيذ السياسات العامة وتحقيق أهداف التنمية. تشمل الحكامة آليات اتخاذ القرار، توزيع السلطة، الشفافية، المسؤولية، والمساءلة في جميع مستويات الحكومة والمجتمع.

تعد الحكامة أكثر من مجرد إدارة من قبل الحكومة، إذ تتضمن تفاعل العديد من الفاعلين، مثل الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، والمؤسسات الدولية. هذا المفهوم يشير إلى أسلوب الحكم الذي يضمن مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة، وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد. [1]

2- نظريات الحكامة

نظرية الحكامة التقليدية (الحكومة المركزية): تقوم هذه النظرية على فكرة أن السلطة في يد الحكومة المركزية، وهي وحدها المسؤولة عن اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

في هذا النموذج، تقتصر عملية صنع السياسات على المؤسسات الحكومية، مثل البرلمان والحكومة التنفيذية، والتي تدير الشؤون العامة.

تنتقد هذه النظرية لافتقارها إلى المشاركة الفعالة من قبل مختلف فئات المجتمع أو القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرار. [2]

نظرية الحكامة التشاركية (الحكم التشاركي): تشير إلى مشاركة مختلف الفاعلين من المجتمع في اتخاذ القرارات السياسية والإدارية.

يشارك المواطنون، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، والهيئات المحلية في صنع السياسات وتقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية.

تقوم هذه النظرية على أساس أن المشاركة الجماعية تساهم في تحسين جودة السياسات وزيادة شرعية القرارات الحكومية.

---

[1]- أكحل محمد، الحكامة: مقاربة نظرية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد4، العد3، 2021، ص ص 53- 74.

[2]-مثنى فائق العبيدي، مقاربات نظرية في السياسة العامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2019.

مثال على ذلك: مشاركة المواطنين في اللجان الحكومية، الانتخابات المحلية، ومراجعة القوانين من قبل منظمات المجتمع المدني. [1]

نظرية الحكامة المتعددة المستويات (اللامركزية): تنطوي على توزيع السلطة والقرار بين مستويات متعددة من الحكومة (مركزية، إقليمية، محلية) أو بين مختلف القطاعات.

الحكامة المتعددة المستويات تعزز من التعاون بين الحكومات المحلية والمركزية وتسمح بتحقيق حلول أكثر تكيفًا مع احتياجات المجتمع المحلي.

تؤكد هذه النظرية على أن القرارات ينبغي أن تتخذ على أقرب مستوى من المواطنين لتكون أكثر استجابة لاحتياجاتهم. [2]

نظرية الحكامة الشبكية (الحكم الشبكي): ترتكز على فكرة التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة في شكل شبكات أو تحالفات بين الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية.

هذه الشبكات تشارك في اتخاذ القرارات وتوزيع المهام بشكل مرن وبحضور كل الأطراف في عملية الحكم.

تركز هذه النظرية على قدرة هذه الشبكات في تحقيق التنسيق بين مختلف الفاعلين وتبادل المعلومات والخبرات، مما يحسن من كفاءة إدارة الموارد وحل المشكلات. [3]

مثال على ذلك: الشبكات العالمية لمكافحة الفقر، أو التعاون الدولي في مجالات مثل تغير المناخ.

نظرية الحكامة المؤسسية (المؤسساتية):

تركز على دور المؤسسات (مثل البرلمان، الحكومة، المحاكم) في توجيه العملية السياسية والتنظيمية.

تنظر إلى الحكامة على أنها نتاج تفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في صناعة القرار وإدارة السياسات العامة.

تعزز هذه النظرية من أهمية وجود مؤسسات قوية، شفافة، ومستقلة لضمان حكم رشيد وفعال.

يعتمد هذا النموذج على تطوير القوانين والأنظمة لضمان التوزيع العادل للموارد والعدالة في إدارة الحكم.

---

[1]– شليغم سعاد، مطبوعة مقياس الديمقراطية التشاركية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.

[2]– نور السعد، توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في إطار اللامركزية والإدارية (طبقاً للدستور العراقي)، 2013/09/10، ttps://www.iraqidevelopers.com/iraqfsc/ar/node/1524?utm_

[3]– نعيم شلغوم، دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأردن، 2006.

نظرية الحكامة الرقمية: تستند هذه النظرية إلى استخدام التكنولوجيا والمعلوماتية لتحسين عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات.

تركز على التفاعل بين المواطنين والحكومة من خلال منصات رقمية، مما يساهم في زيادة الشفافية والمشاركة الفعالة.

تساعد الحكامة الرقمية في تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة، تحسين كفاءة الأداء الحكومي، وتعزيز المساءلة عبر تقديم البيانات للمواطنين. [1]

نظرية الحكامة المرنة: تعتمد على تكييف السياسة مع التغيرات السريعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

يشجع هذا النموذج على بناء استراتيجيات حكومية مرنة تتسم بالقدرة على التكيف مع التحديات المتغيرة والتقلبات السياسية. [2]

في هذا السياق، تُعتبر الحكومة أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للأزمات وتعديل السياسات حسب الحاجة

3- أهمية الحكامة:

تحقيق الديمقراطية والمشاركة: الحكامة التشاركية تسهم في تعزيز الديمقراطية من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في صناعة القرار، وهو ما يؤدي إلى تحسين شرعية القرارات السياسية وزيادة الالتزام بها.

تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال التأكيد على الرقابة المجتمعية وتحقيق التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني، تساهم الحكامة في ضمان الشفافية وتفعيل آليات المساءلة. [3]

تحقيق التنمية المستدامة: الحكامة الفعالة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توزيع الموارد بشكل عادل، وتوفير فرص المشاركة لجميع فئات المجتمع، بالإضافة إلى تفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص.

الاستجابة السريعة للأزمات: الحكامة المرنة والشبكية تسهل عملية الاستجابة السريعة للأزمات أو التحديات المستجدة، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، مما يعزز القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

---

[1]–الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة – النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا–، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص ص 283–299.

[2]– إبراهيم الرشاد، المرونة في تطبيق الأنظمة: بين الحوكمة والالتزام بالسياسات والتكيف مع التحديات المتغيرة، 2025. https://www.linkedin.com/pulse

[3]– خالد محمد، المساءلة.. أساس الحوكمة، 08–10–2024، https://kwna.net/2025/01/24/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%a1%d9%84%d8%a9-%d8%a3%d8%b3%d8%a7%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d9%83%d9%85%d8%a9/

تحسين كفاءة الحكم: من خلال التعاون بين الفاعلين المختلفين، تساعد الحكامة في تحقيق استخدام أفضل للموارد وتحسين الأداء الحكومي في جميع المجالات، من الاقتصاد إلى التعليم والرعاية الصحية. [1]

4- التحديات التي تواجه الحكامة:

الفساد: الفساد في المؤسسات الحكومية يمكن أن يعرقل عملية الحكامة ويؤثر سلبًا على تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الموارد.

ضعف المؤسسات: في بعض البلدان، ضعف المؤسسات الحكومية أو هيمنة جهات غير حكومية قد يعيق تحقيق الحكامة الرشيدة. يحتاج الأمر إلى تطوير مؤسسات قوية ومستقلة لضمان فعالية السياسات العامة[2].

التفاوت في المشاركة: في بعض الأحيان، قد لا تتمكن جميع فئات المجتمع من المشاركة في صنع القرار، خصوصًا الفئات الضعيفة مثل الأقليات أو الفقراء. هذا قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

تحديات التكنولوجيا: قد يكون من الصعب الوصول إلى التقنيات الحديثة أو استخدام منصات الحكامة الرقمية في بعض البلدان أو لدى بعض الفئات الاجتماعية، مما يحد من فعاليتها. [3]

الخلاصة:

نظريات الحكامة تقدم رؤى متعددة حول كيفية تحسين عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة بشكل أكثر فعالية وشفافية. تركز هذه النظريات على أهمية التعاون بين الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، تعزيز الديمقراطية، وزيادة المساءلة. ومن خلال استجابة سريعة للأزمات، وتحسين كفاءة الحكم، يمكن للحكامة أن تساهم في تحسين حياة المواطنين، رغم التحديات التي قد تواجهها مثل الفساد أو ضعف المؤسسات

---

(1)- مصطفى كتب، الحوكمة: مفهومها وأهميتها في تحقيق الكفاءة والشفافية، 2024/11/18.
https://spskills.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7/?utm

(2)- حنصال ابتسام، صوار يوسف، العلاقة بين أبعاد الحوكمة والنمو الاقتصادي: تشخيص الإطار المؤسسي في الدول العربية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص ص 377-390.

(3)-بلال عقل الصنديد، الحوكمة الرقمية والتنمية المسدامة: تفاعل وتامل، 2025/02/03.
https://www.aljarida.com/article/89101?utm_

ثالثا: السياسات الاجتماعية – الاقتصادية –البيئية:

تعتبر السياسات الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية من الركائز الأساسية في أي دولة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الشامل لمجتمعها. كل نوع من هذه السياسات يتعامل مع جوانب مختلفة من حياة الإنسان والمجتمع، ويتداخل بعضها مع البعض الآخر لتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

1- السياسات الاجتماعية:

تعريف السياسات الاجتماعية: السياسات الاجتماعية هي مجموعة من التدابير التي تتخذها الحكومة لضمان رفاهية المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل التفاوتات الاجتماعية. تركز هذه السياسات على تعزيز حياة الأفراد من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية، وتوفير فرص التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، وحماية حقوق الإنسان[1].

أهداف السياسات الاجتماعية:

تحقيق العدالة الاجتماعية: تقليل الفجوات الاجتماعية بين الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع.

تعزيز حقوق الإنسان: حماية حقوق الأفراد، خاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال، النساء، كبار السن، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

الحد من الفقر والبطالة: توفير شبكات أمان اجتماعي تضمن حد أدنى من العيش الكريم للأفراد.

تحسين الخدمات العامة: مثل التعليم والرعاية الصحية، لضمان استفادة الجميع من هذه الخدمات الأساسية.[2]

أمثلة على السياسات الاجتماعية:

برامج الدعم المالي مثل المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة.

تحسين الخدمات الصحية مثل إنشاء مستشفيات عامة ذات جودة عالية.

برامج التعليم المجاني أو المنح الدراسية.

قوانين العمل التي تحمي حقوق العمال وتنظم ساعات العمل والأجور.

---

[1]- وفاء سالم محمد الحربي، السياسة الاجتماعية وسياسة الرعاية الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 81، العدد 1، 2024، ص ص 270-278.

[2]- أحمد عوض، الحماية الاجتماعية في الأردن، التقرير الوطني الأردن، مرصد الحماية الاجتماعية،

2- السياسات الاقتصادية:

تعريف السياسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية هي مجموعة من القرارات والتدابير التي تتخذها الحكومة لتنظيم الاقتصاد الوطني، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع الموارد بشكل عادل بين جميع قطاعات المجتمع. تركز السياسات الاقتصادية على تنمية القطاع الإنتاجي، وضبط العرض والطلب، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف السياسات الاقتصادية:

تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتحفيز الإنتاجية في جميع القطاعات.

توفير فرص العمل: من خلال دعم القطاعين العام والخاص، وإنشاء مشاريع جديدة.

تقليل البطالة: إنشاء بيئة اقتصادية تشجع على التوظيف وتوفير فرص عمل للجميع.

الحد من التضخم: اتخاذ تدابير للحد من ارتفاع الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين.

توزيع الثروة بشكل عادل: تقليل الفجوات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. [1]

أمثلة على السياسات الاقتصادية:

السياسة النقدية: استخدام أدوات مثل الفائدة والسيولة للحد من التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي.

السياسة المالية: من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية أو تقليل الضرائب لتحفيز الاقتصاد.

التحفيز الاقتصادي: مثل تقديم إعانات أو منح للأعمال الصغيرة والمتوسطة لتوسيعها وزيادة الإنتاج.

الإصلاحات الضريبية: تهدف إلى زيادة الإيرادات الحكومية من خلال فرض ضرائب عادلة وتحقيق توزيع أفضل للثروة.

3- السياسات البيئية:

تعريف السياسات البيئية: السياسات البيئية هي مجموعة من التدابير والتوجيهات الحكومية التي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. تشمل السياسات البيئية تنظيم استخدام الموارد الطبيعية، تقليل التلوث، وتعزيز التنمية المستدامة. [2]

---

[1]- المدونة العربية، دور السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي، 2024/04/11.https://blog.ajsrp.com

[2]- مرزاقة قراس، مدخل إلى السياسات البيئية كتوجه عالمي نحو حماية البيئة، مجلة السياسة العالمية، المجلد8، العدد1، 2024، ص ص 470-482.

أهداف السياسات البيئية:

حماية الموارد الطبيعية: مثل المياه، الهواء، والتربة، والتأكد من استخدامها بشكل مستدام.

تقليل التلوث: تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث الهواء والمياه.

الحد من التأثيرات السلبية للتغير المناخي: تنفيذ سياسات تهدف إلى تقليل التأثيرات السلبية مثل ارتفاع درجات الحرارة أو الارتفاع في مستوى سطح البحر.

تحقيق التنمية المستدامة: التأكد من أن الأنشطة الاقتصادية لا تضر بالبيئة بل تدعم استدامتها على المدى الطويل.

التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة: مثل الطاقة الشمسية، الرياح، والوقود الحيوي. [1]

أمثلة على السياسات البيئية:

قوانين حماية البيئة: مثل قوانين تقييد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من المصانع.

تعزيز استخدام الطاقة المتجددة: من خلال تقديم حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في الطاقة النظيفة.

الزراعة المستدامة: تشجيع الممارسات الزراعية التي تحافظ على التربة والمياه وتقلل من التأثيرات البيئية.

إدارة النفايات: تنفيذ سياسات لإعادة التدوير وتقليل المخلفات.

التداخل بين السياسات الاجتماعية – الاقتصادية – البيئية:

الارتباط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية: السياسات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الاجتماعية. على سبيل المثال، النمو الاقتصادي يوفر فرص عمل ويقلل من الفقر، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الحياة للفئات الاجتماعية الضعيفة. في المقابل، السياسة الاجتماعية قد تحتاج إلى إعادة توجيه الموارد الاقتصادية لدعم الفئات الفقيرة.

الارتباط بين السياسات الاقتصادية والبيئية: تساهم السياسات الاقتصادية في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحترم البيئة. على سبيل المثال، قد تتضمن السياسات الاقتصادية دعم الصناعات الخضراء والابتكار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة. [2]

الارتباط بين السياسات الاجتماعية والبيئية: القضايا البيئية تؤثر بشكل غير مباشر على رفاهية المواطنين. تلوث الهواء والمياه يؤثر سلبًا على صحة الأفراد، مما يتطلب تدخلات اجتماعية لتقليل المخاطر الصحية.

---

[1]– Germán Portillo، السياسة البيئية: المبادئ والخصائص والأمثلة الرئيسية، 2025/05/09، https://ar.renovablesverdes.com

[2]– العوفي حكيمة، –ardl–السياسات الاجتماعية و النمو الاقتصادي –دراسة قياسية باستعمال نموذج، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، 2023، ص ص 459–470.

لذلك، يمكن أن تساعد السياسات البيئية في تحسين الحياة الاجتماعية بتقليل المخاطر البيئية التي قد تؤثر على الطبقات الفقيرة. [1]

التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية – الاقتصادية – البيئية:

التوازن بين الأهداف المختلفة: تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية يمثل تحديًا كبيرًا. في بعض الأحيان، قد تتعارض الأهداف الاقتصادية (مثل النمو السريع) مع الأهداف البيئية (مثل تقليل التلوث). [2]

التمويل: تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية يتطلب موارد مالية كبيرة، وهو ما قد يكون تحديًا في دول ذات ميزانيات محدودة. [3]

التغيرات المناخية: يفرض التغير المناخي تحديات كبيرة على السياسات البيئية، حيث يحتاج العالم إلى حلول عاجلة لمواجهة آثار التغيرات البيئية.

العدالة الاجتماعية والاقتصادية: من الصعب أحيانًا تحقيق توزيع عادل للثروات بين جميع الفئات الاجتماعية، حيث قد تتفاوت الموارد المتاحة لدعم السياسات الاجتماعية في المجتمعات المختلفة. [4]

الخلاصة:

السياسات الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية هي مكونات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. تهدف السياسات الاجتماعية إلى تحسين رفاهية المواطنين، بينما تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، في حين تركز السياسات البيئية على حماية البيئة وضمان استدامتها. هذه السياسات لا تعمل بشكل منفصل، بل تتداخل وتتكامل لتحقيق الأهداف التنموية الشاملة. من خلال التنسيق بين هذه السياسات، يمكن للدول تحقيق توازن بين احتياجات المجتمع والاقتصاد وحماية البيئة.

---

[1]– Mateusz Brodowicz، حماية البيئة كعنصر من عناصر الأمن القومي، 1 ماي 2025، https://aithor.com/essay-examples/hmy-lbyy-kaansr-mn-aansr-lmn-lqwmy

[2]–صافي فرج، التنمية المستدامة: جسر بين الاقتصاد والبيئة، 2024/08/12، https://pokonline.com/arc/24986?utm

[3]– محمود فتح الله، إجراءات التكيف ومعضلات التمويل أمام الاقتصادات النامية: المشروطية المناخية،2022/11/07، https://www.siyassa.org.eg/News/18401.aspx?utm

[4]– برهان سليمان: تحديات الاستدامة: بيئة واقتصاد، 2025، https://borhansoliman.com

المحور الثاني: العلاقات الدولية والسياسات العالمية

أولا: العلاقات الدولية

1- تعريف العلاقات الدولية:

العلاقات الدولية هي فرع من فروع العلوم السياسية الذي يدرس التفاعلات بين الدول، والهيئات الدولية، والمجتمعات العالمية. يتناول هذا المجال الأنماط المختلفة من التعاون والصراع، والتفاوض، والتحالفات، والمصالح بين الدول، وكيفية تأثير هذه التفاعلات على النظام الدولي. [1]

يشمل موضوع العلاقات الدولية العديد من المواضيع مثل:

-السياسة الخارجية.

-الأمن الدولي.

-حقوق الإنسان.

-الاقتصاد الدولي.

-المنظمات الدولية.

-البيئة العالمية.

بشكل عام، تهدف العلاقات الدولية إلى فهم كيفية تأثر الدول بعضها البعض، وكيفية بناء الأطر المؤسساتية والسياسات التي تمكن من إدارة هذه العلاقات بشكل فعال، سواء في فترات تعاون أو صراع.

2-السياقات المعرفية في العلاقات الدولية:

تتعدد السياقات المعرفية التي يتم من خلالها دراسة العلاقات الدولية، وتنقسم هذه السياقات إلى عدة مدارس نظرية ومفاهيمية التي تركز على تفسير مختلف الظواهر والظروف في العلاقات الدولية. وهذه هي أهم السياقات المعرفية:

أ. المدرسة الواقعية:(Realism)

الواقعية هي واحدة من أقدم وأهم النظريات في العلاقات الدولية، والتي تركز على فهم العلاقات الدولية من خلال منظور القوة والسلطة.

المفاهيم الرئيسية: الدولة هي الفاعل الرئيسي: ترى الواقعية أن الدول هي الكيانات الرئيسية في النظام الدولي، وهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية.

---

[1]- عبير شليغم، مدخل العلاقات الدولية، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية، موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك شعبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2021-2022.

النظام الدولي أناركي: يعني أنه لا توجد سلطة مركزية تحكم العلاقات بين الدول، وبالتالي تسود الفوضى بين الدول.

البحث عن القوة: تسعى الدول دائمًا لزيادة قوتها لضمان أمنها واستمرارها، بما في ذلك من خلال التسلح والتحالفات.

الاهتمام بالمصلحة الوطنية: تعتبر الواقعية أن المصالح الوطنية تتفوق على القيم الإنسانية أو المبادئ الأخلاقية.

الواقعية الكلاسيكية والواقعية الحديثة: الواقعية الكلاسيكية تركز على طبيعة الإنسان في تفسير الصراعات والحروب بين الدول. [1]

الواقعية الحديثة (مثل نظرية توازن القوى) تركز على كيف يمكن للدول أن تتوازن في قوتها لتحافظ على استقرار النظام الدولي [2]

ب. المدرسة الليبرالية:(Liberalism)

الليبرالية في العلاقات الدولية تؤكد على أهمية التعاون بين الدول، وتعارض فكرة الفوضى المطلقة التي تراها الواقعية.

المفاهيم الرئيسية:

التعاون بين الدول: تعتقد الليبرالية أن الدول يمكن أن تتعاون من خلال المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. [3]

الديمقراطية والتجارة: الليبراليون يرون أن انتشار الديمقراطية وفتح الأسواق التجارية يعزز السلام والاستقرار بين الدول.

الأنظمة القانونية والمؤسسات الدولية: تؤمن الليبرالية بأن هذه المؤسسات يمكن أن تحد من الفوضى الدولية وتحل النزاعات سلمياً[4] .

---

[1]– مجلة الأخبار المدونة العربية، تطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، 2024/11/09، https://blog.ajsrp.com/

[2]–https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=6877&utm

[3]–مصطفى محمود عبده عنتر ، النظرية الليبرالية من منظور النظرية السياسية : دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، 7 نوفمبر 2023. https://democraticac.de/?p=92927&utm

[4]–https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6987&utm.

3- النظريات ضمن الليبرالية:

نظرية الاعتماد المتبادل :(Interdependence) تعترف بأن الدول تعتمد على بعضها البعض في مجالات مثل الاقتصاد، الأمن، والبيئة، وأن التعاون بين الدول يعزز الاستقرار. [1]

النظريات المؤسساتية: تشير إلى أن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية تلعب دورًا في تنظيم التعاون وتوفير بيئة سلمية لتسوية النزاعات.

ج. المدرسة الماركسية:(Marxism)

تركز المدرسة الماركسية على فهم العلاقات الدولية من خلال تحليل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول[2].

المفاهيم الرئيسية:

الاقتصاد هو المحرك الأساسي: ترى الماركسية أن القوى الاقتصادية هي التي تحدد العلاقات الدولية، حيث تعمل القوى الكبرى على استغلال الدول النامية اقتصاديًا.

الصراع الطبقي على المستوى الدولي: تؤكد هذه النظرية على أن العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية هي صراع بين الطبقات الاقتصادية الغنية والفقيرة.

التوسع الإمبريالي: تدعي الماركسية أن القوى العظمى تسعى لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي على حساب الدول الضعيفة، من خلال الاستعمار أو الهيمنة الاقتصادية[3].

الماركسية الجديدة:

نظرية النظام العالمي :(World-System Theory) تعتبر أن العالم هو "نظام عالمي" يهيمن عليه مركز من الدول الغنية، بينما تتبعها دول الأطراف النامية التي يتم استغلالها اقتصاديًا.

د. المدرسة البناءية:(Constructivism)

البنائية هي نظرية تركز على دور الأفكار، والهويات، والمعتقدات في تشكيل السياسة العالمية. [4]

---

[1]- صباح بالة، النظرية الليبرالية في تفسير الدراسات الأمنية، 2021/13/10. https://political-encyclopedia.org/dictionary

[2]-خضر عباس عطوان، صفاء ابراهيم الموسوي، الإعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي، مجلة قضايا سياسية، العدد66، 2025/05/11.https://political-encyclopedia.org/library/1510/download

[3]- حسن محمود جابر، التنظير الماركسي في العلاقات الدولية، لموسوعة السياسيّة، 2021-07-27، تاريخ آخر دخول: 11-05-2025 00:18، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/التنظير الماركسي

[4]-Maïa Pal, Introducing Marxism in International Relations Theory, 250/02/2018. https://www.e-ir.info/2018/02/25/introducing-marxism-in-international-relations-theory/?utm

المفاهيم الرئيسية:

التفاعلات الاجتماعية: تؤمن البناءية بأن العلاقات الدولية تُبنى من خلال التفاعلات الاجتماعية بين الفاعلين الدوليين مثل الدول والمنظمات الدولية. [1]

الهوية والمعتقدات: تؤكد أن سلوك الدول ليس فقط نتيجة لمصالحهم الاقتصادية أو الأمنية، بل أيضًا لتصوراتهم الذاتية حول هويتهم ومكانتهم في النظام الدولي. [2]

التغيير الاجتماعي: يرى البنائيون أن النظام الدولي ليس ثابتًا، بل يتغير بمرور الوقت بناءً على التفاعلات بين الفاعلين الدوليين، ويعتمد التغيير على التحولات في المعتقدات والهويات

هـ. نظرية ما بعد الاستعمار:(Post-Colonialism)

تركز هذه النظرية على تأثير الاستعمار في تشكيل النظام الدولي المعاصر والعلاقات بين الدول.

المفاهيم الرئيسية:

استمرار تأثير الاستعمار: ترى هذه النظرية أن العديد من القضايا التي تواجهها الدول النامية اليوم هي نتيجة للاستعمار الذي ترك آثارًا طويلة الأمد على هياكل الاقتصاد والسياسة.

التركيز على الفئات المهمشة: تحاول هذه النظرية تقديم صوت للدول والمجتمعات التي كانت تُهمش تاريخيًا في الدراسات التقليدية للعلاقات الدولية، مثل الدول الإفريقية وآسيا.

الصراع الثقافي والاقتصادي: تُبرز كيف أن القوة الغربية استمرت في هيمنتها من خلال أشكال جديدة من الاستعمار الاقتصادي والثقافي بعد فترة الاستعمار التقليدي. [3]

و. نظرية الأمن الإنساني:(Human Security)

تُركّز هذه النظرية على الأفراد بدلاً من الدول كموضوع رئيسي في الأمن الدولي. [4]

المفاهيم الرئيسية:

الأمن الأوسع: بدلاً من مجرد حماية الدول من الهجمات العسكرية، يتعامل الأمن الإنساني مع التهديدات التي تواجه الأفراد، مثل الفقر، الأمراض، انتهاكات حقوق الإنسان، والتغير المناخي.

---

[1]–Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, TAKING STOCK: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics, Rev. Polit. Sci, 2001, p p 391-416.

[2]–Peter J. Katzenstein is the Walter S. Carpenter, The Culture of National Security, 1996, https://cup.columbia.edu/book/the-culture-of-national-security/9780231104692/?utm

[3]–دعاء عبد النبي حامد، نظرية ما بعد الاستعمار في ظل تداعيات العولمة: دراسة فلسفية تحليلية من منظور إفريقي، 3 يويو 2024، https://qiraatafrican.com/20718

[4]– أرزوال يوسف، الأمن الإنساني دراسة نظرية، الحوار الثقافي، المجلد 05، العدد 02، 2016، ص ص 195–204.

التعاون الدولي: تعزز هذه النظرية الحاجة إلى التعاون الدولي لمواجهة التهديدات العالمية التي تؤثر على الأفراد، مثل الأوبئة أو الهجرة القسرية. [1]

الخلاصة:

العلاقات الدولية هي مجال دراسي شامل يتضمن مجموعة من النظريات التي تشرح كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض وكيفية تأثير مختلف العوامل على السياسة الدولية. تتراوح هذه النظريات بين التركيز على القوى العسكرية والاقتصادية (مثل الواقعية)، وبين الدعوة للتعاون وتعزيز المؤسسات العالمية (مثل الليبرالية). كما توجد مدارس فكرية أخرى، مثل الماركسية والبنائية، التي تسلط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية في العلاقات الدولية.

ثانيا: الفاعلون في العلاقات الدولية:

في مجال العلاقات الدولية، الفاعلون هم الأطراف التي تشارك في التفاعلات الدولية وتتأثر بالقرارات السياسية والاقتصادية، التي تتخذ على المستوى العالمي. قد يكون هؤلاء الفاعلون دولًا أو منظمات أو حتى أفرادًا. الفاعلون الرئيسيون في العلاقات الدولية هم عادة الدول، لكن هناك العديد من الفاعلين الآخرين الذين لهم دور مهم في تشكيل النظام الدولي. سنناقش فيما يلي أهم الفاعلين في العلاقات الدولية:

1-الدول:

الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، حيث تُعتبر الكيانات السياسية ذات السيادة التي تتمتع بحقوق ومسؤوليات قانونية على الصعيد الدولي. الدول تتحكم في أراضيها وتمارس سيادتها، ولها الحق في التفاوض واتخاذ القرارات المتعلقة بسياساتها الداخلية والخارجية.

أهم خصائص الدولة:

السيادة: وهي السلطة العليا التي تمتلكها الدولة على أراضيها وشعبها.

الاعتراف الدولي: يجب أن تُعترف الدولة من قبل باقي الدول في المجتمع الدولي.

القدرة على اتخاذ القرار: تتمتع الدولة بالقدرة على اتخاذ قرارات بشأن سياساتها الداخلية والخارجية. ومن ذلك: التفاوض على معاهدات التجارة والاتفاقات الدولية. المشاركة في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. التأثير على القضايا العالمية مثل الأمن الدولي والتغير المناخي. [2]

---

[1]–Prepared by the Human Security Unit, Framework for Cooperation for the system-wide application of Human Security, September 2015. https://www.un.org/humansecurity/wp-content/uploads/2017/10/Framework-for-Cooperation-for-the-System-wide-Application-of-Human-Security.pdf?utm

[2]– الموسوعة، الشخصية القانونية للدولة وخصائصها، 24 أكتوبر 2024. https://www.arb6.com

2-المنظمات الدولية:

المنظمات الدولية هي هيئات تضم دولًا متعددة أو كيانات أخرى، وتعمل على تعزيز التعاون بين الدول في مختلف المجالات مثل الأمن، الاقتصاد، حقوق الإنسان، والبيئة

أنواع المنظمات الدولية: المنظمات الحكومية الدولية هي منظمات تضم دولًا اعضاء، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي. هي منظمات غير ربحية تعمل على قضايا إنسانية أو بيئية أو اجتماعية عبر حدود الدول، مثل الصليب الأحمر الدولي. [1]

دور المنظمات الدولية: تسوية النزاعات الدولية وتوفير منصات للتفاوض، التنسيق بين الدول في قضايا الصحة، البيئة، التجارة، والأمن تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية. [2]

3-الشركات المتعددة الجنسيات:

الشركات المتعددة الجنسيات، هي شركات كبيرة تعمل في العديد من الدول، وتؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. هذه الشركات تلعب دورًا مهمًا في العلاقات الدولية بسبب حجمها الكبير ووجودها في أسواق متعددة. [3]

4- دور الشركات المتعددة الجنسيات في العلاقات الدولية:

التأثير على القرارات الاقتصادية العالمية من خلال التجارة والاستثمار. استخدام قوتها الاقتصادية في التأثير على السياسات الحكومية. التأثير في القضايا العالمية مثل حقوق العمل والبيئة. ومن ذلك:

شركات مثل "أمازون" و"إكسون موبيل" و"كوكا كولا" التي تعمل في العديد من البلدان ولها تأثير قوي في الاقتصاد الدولي. [4]

-**المنظمات الإقليمية:** المنظمات الإقليمية هي كيانات تضم دولًا من نفس المنطقة الجغرافية، وتهدف إلى تعزيز التعاون بين هذه الدول في مختلف المجالات. ومن ذلك: الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الأوروبية. الاتحاد الافريقي الذي يسعى الى تعزيز التعاون بين الدول

---

[1]-وسام درويش، أنواع المنظمات الدولية، موقع سطور، 28 فبراير 2021. https://sotor.com

[2]-مريم، أنواع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، موقع رؤى، 5 مايو 2025. https://ar.ra2ya.com/mno3

[3]- بوقرط ربيعة، بلمديوني محمد، دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص ص 568-585.

[4] -Hamra Tariq, The Convoluted Role of MNCs in Global Politics, 2023. https://www.paradigmshift.com.pk/mncs-politics/?utm.

الإفريقية في مجالات السياسة، الاقتصاد، والتنمية. رابطة دول جنوب شرق آسيا، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول جنوب شرق آسيا. [1]

دور المنظمات الإقليمية: تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال التعاون السياسي والاقتصادي. تسوية النزاعات في المنطقة. تقديم الدعم الاقتصادي للدول الأعضاء.

الأفراد: على الرغم من أن الأفراد ليسوا فاعلين رئيسيين في النظام الدولي من الناحية القانونية، إلا أن لهم تأثيرًا كبيرًا في العلاقات الدولية، من خلال أدوارهم السياسية والاجتماعية. فيمكن للأفراد، مثل القادة السياسيين، المفكرين، والنشطاء، أن يشكلوا قرارات السياسة الدولية. ومن ذلك:

القادة السياسيين: مثل الرؤساء والملوك الذين يحددون سياسات الدولة في المجال الدولي. [2]

النشطاء الدوليين: مثل الناشطين في مجال حقوق الإنسان، أو البيئة الذين يؤثرون في السياسات الدولية، من خلال حملات الضغط والضغط الاجتماعي.

المفكرون والمحللون: الذين يقدمون أفكارًا تؤثر على النظريات والسياسات في العلاقات الدولية.[3]

5-الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني:

الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية تلعب دورًا متزايدًا في تشكيل سياسات العلاقات الدولية. هؤلاء الفاعلون يعملون على معالجة قضايا مثل حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، والبيئة من خلال الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية. ومن ذلك:

حركات حقوق الإنسان: مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، أو حملات حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم. [4]

الحركات البيئية: مثل الحركات التي تدعو إلى حماية البيئة، مثل حركة "الاحتباس الحراري، وقرين بيس."

دور المجتمع المدني:

---

[1]– الأمم المتحدة، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ازدهار البلدان ككرامة الإنسانا، 2022.-https://www.unescwa.org/ar/sd-utm/glossary

[2]–الهلالى محمد هشام حسين حماد، القيادة السياسية والسياسة الخارجية، المركز الديمقراطى العربى، 26 يوليو 2022. https://democraticac.de/?p=83578&utm

[3]– نهاد أحمد مكرم أحد عبد الصمد، اتجاهات فهم دور الفاعلين الدوليين في العلاقات الدولية – دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 4، العدد30، 2022. https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7823/download

[4]– مجلة المختبر القانوني، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، https://www.labodroit.com، 2025/05/11.

الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية من أجل اتخاذ قرارات تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، تعزيز الوعي العالمي حول القضايا الإنسانية والبيئية.[1]

الإعلام والصحافة: الإعلام يلعب دورًا حاسمًا في العلاقات الدولية، من خلال تأثيره على الرأي العام والسياسات الحكومية. بفضل تطور وسائل الإعلام الحديثة، أصبح الإعلام قادرًا على توصيل الأخبار والمعلومات بسرعة إلى جميع أنحاء العالم.

دور الإعلام في العلاقات الدولية: تسليط الضوء على القضايا الدولية الهامة، مثل النزاعات المسلحة أو الأزمات الإنسانية، التأثير على السياسات الحكومية من خلال التغطية الإعلامية والمواقف العامة. توفير منصة للحوار والتبادل الثقافي بين الدول. [2]

6-الحركات السياسية والحركات الثورية:

تلعب الحركات السياسية والثورية، سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي، دورًا هامًا في تشكيل العلاقات الدولية، خاصةً في حالات الصراع أو التغيير السياسي الجذري. قد تؤدي هذه الحركات إلى تغيير الأنظمة السياسية أو تأثيرات جيوسياسية واسعة. من ذلك:

الربيع العربي، الحركات الثورية التي اجتاحت عدة دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011.

الحركات التحرير وحركات الاستقلال في مستعمرات سابقة

الخلاصة:

العلاقات الدولية هي شبكة معقدة من التفاعلات بين العديد من الفاعلين، الذين يؤثرون ويتأثرون ببعضهم البعض. الدول تظل الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، ولكن هناك العديد من الفاعلين الآخرين، مثل المنظمات الدولية والإقليمية، الشركات المتعددة الجنسيات، الأفراد، الحركات الاجتماعية، والإعلام، الذين لهم تأثيرات كبيرة على السياسة الدولية. يتداخل دور هؤلاء الفاعلين في تحديد القرارات والسياسات التي تؤثر على الأمن، الاقتصاد، والبيئة العالمية.

---

[1]– الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: دليل للمجتمع المدني، https://www.ohchr.org/ar/publications/working-united-nations-human-rights-programme-handbook-civil-society?utm، 2025/05/11.

[2]–دينا سليمان كمال لاشين، الاعلام وتأثيره والسياسة الخارجية، المركز الديمقراطي العربي، 27 فبراير 2020. https://democraticac.de/?p=64961&utm

ثالثا: النزاع والتعاون في العلاقات الدولية:

تعتبر العلاقات الدولية محورية في فهم التفاعلات بين الدول والمجتمعات، حيث يشهد النظام الدولي مزيجًا من النزاعات والتعاون. بين التنافس والمصالح المشتركة، تختلف الدوافع والأساليب التي تتبعها الدول في التعامل مع بعضها البعض. [1]

1- النزاع في العلاقات الدولية:

تعريف النزاع الدولي: النزاع في العلاقات الدولية يشير إلى التوترات والصراعات التي تحدث بين الدول أو الفاعلين الآخرين في النظام الدولي، ويشمل الصراعات العسكرية، الاقتصادية، السياسية، أو الأيديولوجية. يمكن أن يحدث النزاع نتيجة لاختلافات في المصالح، أو محاولات لتغيير الوضع القائم، أو بسبب قضايا حقوق الإنسان، أو بسبب التنافس على الموارد[2].

2- أسباب النزاع العلاقات الدولية:

الصراع على الموارد: الموارد الطبيعية مثل المياه، الأراضي، النفط، أو المعادن تُعد من المحركات الرئيسية للنزاع بين الدول. على سبيل المثال، النزاعات الإقليمية حول حدود المياه بين دول معينة.

الاختلافات الأيديولوجية: قد تنشأ النزاعات عندما تتباين قيم الدول وتوجهاتها السياسية أو الاقتصادية. الحرب الباردة كانت مثالًا بارزًا على صراع أيديولوجي بين المعسكرين الشرقي (الشيوعي) والغربي (الرأسمالي).

التنافس على القوة: يسعى بعض الدول إلى تعزيز قوتها العسكرية أو الاقتصادية على حساب الدول الأخرى، ما يؤدي إلى نزاع في سبيل الهيمنة الإقليمية أو العالمية.

التاريخ والتظلمات العرقية أو الدينية: النزاعات قد تنشأ بسبب توترات تاريخية أو تظلمات من الماضي، مثل النزاعات التي تحدث بين مجموعات عرقية أو دينية داخل الدول أو بين دول مجاورة.

الأمن الوطني: الدول في بعض الأحيان تتدخل في نزاعات أخرى أو تقوم بتكثيف قوتها العسكرية نتيجة للمخاوف من تهديدات أمنية محتملة من دول أخرى[3].

---

[1]- عمران عمر علي، الصراع والتعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 8، العدد4، 2020. file:///C:/Users/AdHaM/Downloads/dindar1,+10.pdf

[2]- رقولي كريم، النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد01، 2019، ص ص 94- 104.

[3]- بوصيلة أمينة، التنافس الدولي على الموارد –نموذجا منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، مجلة اكاديمية للداسات السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2024، ص ص 216-236.

أمثلة على النزاع في العلاقات الدولية:

الحروب الإقليمية: مثل النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير.

الصراعات الأيديولوجية: مثل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

النزاع على الموارد: مثل النزاعات حول مياه الأنهار المشتركة بين الدول.

أبعاد النزاع الدولي:

النزاع العسكري: في بعض الأحيان يتخذ النزاع شكل الحروب أو المواجهات العسكرية.

النزاع الاقتصادي: مثل فرض عقوبات اقتصادية أو الحروب التجارية التي تؤثر على العلاقات بين الدول.

النزاع السياسي: يتضمن الخلافات حول السياسة الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى، مثل الخلافات بشأن حقوق الإنسان أو الديمقراطية. [1]

3- التعاون في العلاقات الدولية:

تعريف التعاون الدولي: التعاون الدولي هو عملية يتم فيها عمل الدول معًا لتحقيق أهداف مشتركة، وحل التحديات العالمية، وتعزيز الاستقرار والأمن الدولي. التعاون قد يكون على مستوى سياسي، اقتصادي، بيئي، أو إنساني، ويتطلب التفاهم المتبادل والتنسيق بين الفاعلين الدوليين. [2]

أسباب التعاون الدولي:

المصالح المشتركة: كثير من الدول تتعاون عندما تكون هناك مصالح مشتركة بينهما، مثل التعاون في مكافحة الإرهاب أو التعامل مع القضايا الاقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية أو التنمية المستدامة.

التحديات العالمية: تواجه الدول تحديات مشتركة لا يمكنها معالجتها بشكل فردي، مثل التغير المناخي، مكافحة الأمراض، أو الأمن السيبراني. التعاون بين الدول ضروري لمواجهة هذه التحديات العالمية.

المؤسسات الدولية: المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، أو منظمة التجارة العالمية توفر منصات للتعاون بين الدول في العديد من المجالات، مما يساعد في تحقيق الاستقرار وتحسين العلاقات بين الدول. [3]

الضغط الدولي: بعض الدول تتعاون استجابة للضغوط الدولية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، مثل الضغط للتفاوض على اتفاقات تجارية أو التعامل مع الأزمات الإنسانية.

---

[1]- الهام ناصر، النزاعات المسلحة، الموسوعة السياسية، 2021/08/03. https://political-encyclopedia.org/dictionary

[2]- لخذاري جلول غربي محمد، التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص ص 422-438.

[3]- ALZAYAT LAW FIRM، ما هي أهمية التعاون الدولي؟، 2005، https://alzayatfirm.com/ar

التنسيق في القضايا الإقليمية: تتعاون الدول أيضًا في سياقات إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي أو رابطة دول جنوب شرق آسيا، لتحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول معينة. [1]

أمثلة على التعاون في العلاقات الدولية:

الاتفاقات البيئية: مثل اتفاقية باريس للمناخ التي تهدف إلى مواجهة التغيرات المناخية من خلال تقليص انبعاثات الكربون.

التعاون الأمني: مثل التحالفات العسكرية كحلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تسعى إلى ضمان أمن أعضائها من خلال التعاون الدفاعي.

التعاون في التجارة: من خلال اتفاقات التجارة الحرة أو منظمة التجارة العالمية(WTO) ، حيث تتعاون الدول لتحقيق نمو اقتصادي مشترك من خلال التجارة المفتوحة.

أبعاد التعاون الدولي:

التعاون السياسي: يشمل التفاوض على المعاهدات والاتفاقات الدولية في قضايا الأمن والسياسة.

التعاون الاقتصادي: يتضمن المساعدة الاقتصادية بين الدول، وتوفير قروض أو استثمارات لتنمية الاقتصاد.

التعاون البيئي: يشمل العمل المشترك لحماية البيئة والتعامل مع التحديات البيئية عبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

التعاون الثقافي: تعزيز التبادل الثقافي والفكري بين الدول لتعزيز التفاهم المتبادل وحل القضايا الثقافية.

4- العلاقة بين النزاع والتعاون:

النزاع والتعاون ليسا ظاهرتين متناقضتين بشكل كامل في العلاقات الدولية؛ في العديد من الأحيان تتداخل هاتين الظاهرتين داخل السياق ذاته. على سبيل المثال:

التعاون في أوقات السلم والنزاع في أوقات الحرب: يمكن أن تتعاون الدول في مسائل معينة مثل التجارة أو البيئة، بينما في ذات الوقت تتورط في نزاع سياسي أو عسكري.

التعاون في الأزمات: في بعض الأحيان تظهر الدول استعدادًا أكبر للتعاون في الأوقات الحرجة أو الأزمات، كما يحدث في حالات الأوبئة العالمية أو الكوارث الطبيعية. [2]

---

[1]- باسل مغربي، العراق وإيران يتفقان على التنسيق في المستجدات الإقليمية والدولية، موقع عرب 48، 2025/04/11. https://www.arab48.com

[2]- بن حمزة نبيل، العلاقات الدولية بين التعاون والصراع – دراسة في تداعيات جائحة كورونا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص ص 1187-1202.

أمثلة على تداخل النزاع والتعاون: التعاون في الأمن: على الرغم من وجود صراعات بين دول مثل الولايات المتحدة وروسيا، إلا أنهما تتعاونان في مجالات أخرى مثل مكافحة الإرهاب والحد من انتشار الأسلحة النووية. [1]

الاتفاقات التجارية والنزاعات السياسية: يمكن أن تكون هناك اتفاقات تجارية بين دولتين على الرغم من وجود نزاع سياسي أو عسكري بينهما، مثل الاتفاقات بين دول مثل الصين والولايات المتحدة رغم التوترات السياسية. [2]

الخلاصة:

النزاع والتعاون هما عنصران أساسيان في العلاقات الدولية، حيث تتعامل الدول مع التحديات العالمية عبر التعاون في بعض المجالات، بينما تتفاقم الصراعات في مجالات أخرى. لا يمكن فهم النظام الدولي بشكل كامل دون أخذ بعين الاعتبار كيف يمكن للدول أن تتعاون على مسائل حيوية بينما في الوقت ذاته تتنافس أو تتصادم في مسائل أخرى. العلاقة بين النزاع والتعاون تتسم بالتعقيد والتداخل، وتختلف حسب السياقات السياسية والاقتصادية والجغرافية.

رابعا: العولمة والعلاقات الدولية:

1- تعريف العولمة:

العولمة هي عملية تزايد الترابط والتكامل بين دول العالم على الصعد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتكنولوجية. تُعتبر العولمة ظاهرة عالمية ذات تأثيرات واسعة على الدول والشعوب، وتُسهم في تكثيف التفاعلات بين الفاعلين الدوليين. يشمل تأثير العولمة في العلاقات الدولية مجالات متعددة مثل التجارة، الثقافة، التكنولوجيا، الأمن، والبيئة. [3]

2- أبعاد العولمة وتأثيراتها على العلاقات الدولية:

2-1- العولمة الاقتصادية: العولمة الاقتصادية تشير إلى تكامل الأسواق العالمية، وزيادة تدفق البضائع، والخدمات، ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية. أصبحت الاقتصادات العالمية متشابكة بشكل أكبر، حيث تزداد الروابط التجارية بين الدول.

---

(1)- Sergey Markedonov , Russia and Counterterror Cooperation, 25 April 2013. https://nationalinterest.org/feature/russia-counterterror-cooperation-8399?utm.

(2)- بن حمزة نبيل، المرجع السابق، ص ص 1187-1202.

(3)- الشارقة 24، مفهوم العولمة.. أبرز مظاهرها وأهم آثارها، 23 يوليو 2024. https://sharjah24.ae/ar/Articles/2024/07/23/NJ99?utm

التجارة الدولية: تطورت التجارة العالمية بشكل كبير بفضل تكنولوجيا المعلومات ووسائل النقل المتطورة. هذا ساعد في تسهيل تبادل السلع والخدمات بين الدول. [1]

الاستثمار الأجنبي المباشر: مع العولمة، تتدفق الاستثمارات الأجنبية بين الدول بشكل أكبر، حيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الأسواق الجديدة.

توزيع الإنتاج العالمي: أصبح الإنتاج العالمي أكثر تشابكًا من خلال سلاسل الإمداد العالمية، مما يعني أن الشركات في دولة معينة تعتمد على الموارد أو المنتجات التي تأتي من دول أخرى.

2-2- تأثير العولمة على العلاقات الدولية

-تأثير العولمة الاقتصادية على العلاقات الدولية:

تعزيز التعاون الاقتصادي: أدى التكامل الاقتصادي بين الدول إلى تزايد التعاون في مجالات مثل التجارة والتمويل. [2]

تفاوت اقتصادي بين الدول: رغم فوائد العولمة، إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين الدول في الاستفادة من هذه العملية. الدول المتقدمة استفادت أكثر من الدول النامية، مما يؤدي إلى فوارق كبيرة في النمو والتنمية.

2- العولمة الثقافية: العولمة الثقافية تتعلق بتبادل الأفكار، القيم، والممارسات الثقافية بين المجتمعات والدول. تساهم العولمة الثقافية في انتشار الثقافات الشعبية، الإعلام، والتعليم، والأنماط الحياتية حول العالم.

انتشار الثقافة الشعبية: مع وسائل الإعلام الحديثة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الأفكار الثقافية تتنقل بسهولة بين الدول، مما يؤدي إلى تأثيرات ثقافية متبادلة. [3]

اللغات العالمية: الإنجليزية أصبحت لغة التواصل الرئيسية في التجارة، التعليم، والإعلام، مما يعزز العولمة الثقافية.

التبادل الثقافي: على الرغم من تأثير العولمة الثقافية في نشر ثقافات معينة، فإنها أيضًا ساعدت على تعزيز التبادل الثقافي بين الدول والشعوب. [4]

---

[1]-خيام محمد الزعبي جامعة الفرات، العولمة وأثرها على العلاقات الدولية، العدد 64، 2025. https://journal.alfuratuniv.edu.sy/index.php?Ser=6&func=12&id=969&lang=1&set=31&utm_s

[2]-فريق رواد، العولمة الاقتصادية: معناها وآثارها على الاقتصاد المحلي، 6 مايو 2023. https://www.roowaad.com

[3]- مهارات الناج، تأثير العولمة على المجتمعات والثقافات، 2023/11/27. https://www.annajah.n

[4]- الجزيرة، تأثير العولمة في الهُوية الثقافية، 04 ديسمبر 2020. https://www.al-jazirah.com/2020/20201204/cm31.htm?utm

- تأثير العولمة الثقافية على العلاقات الدولية:

تأثير وسائل الإعلام: وسائل الإعلام العالمية مثل الإنترنت والتلفزيون تؤثر على الرأي العام في دول متعددة، مما يسهم في بناء رأي عالمي حول القضايا الدولية.

الهيمنة الثقافية: بعض الدول، خصوصًا الولايات المتحدة، تُتهم بالهيمنة الثقافية، حيث يعتقد البعض أن ثقافتها تطغى على ثقافات أخرى. [1]

العولمة التكنولوجية: العولمة التكنولوجية تشير إلى انتشار التكنولوجيا الحديثة في جميع أنحاء العالم. الإنترنت، الهواتف الذكية، الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد غيرت بشكل جذري طريقة التواصل والعمل.

الإنترنت: أصبح الإنترنت أداة حيوية للتواصل بين الأفراد والدول، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات وتبادل المعلومات على نطاق عالمي. [2]

الثورة الصناعية الرابعة: التقدم التكنولوجي في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد يؤثر على الاقتصاد العالمي ويغير طرق الإنتاج والعمل.

التجارة الرقمية: التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية أصبحت جزءًا أساسيًا من الاقتصاد العالمي، مما يسهم في تسهيل التبادل التجاري بين الدول[3] .

- تأثير العولمة التكنولوجية على العلاقات الدولية:

تسريع التواصل: سهلت التقنيات الحديثة التواصل بين الدول، سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي، مما يعزز التعاون في مختلف المجالات.

التهديدات الرقمية: العولمة التكنولوجية أيضًا تفتح الأبواب للتهديدات الأمنية مثل الهجمات السيبرانية، مما يجعل الأمن الرقمي قضية ذات أهمية متزايدة في العلاقات الدولية.

- **العولمة السياسية:** العولمة السياسية تشير إلى تزايد التعاون بين الدول في القضايا السياسية والعلاقات الدبلوماسية. مع تزايد المشاكل المشتركة مثل الأمن، حقوق الإنسان، ومكافحة التغير المناخي، أصبحت الدول بحاجة إلى العمل معًا لحل هذه القضايا.

---

[1]- سليمان صالح، ما تأثير وسائل الإعلام في العمل الدبلوماسي وتشكيل العلاقات الدولية؟!، 2022/04/11. https://www.aljazeeramubasher.net

[2]- احمد الغزي، العولمة التكنولوجية: ثورة في تفاعلنا مع المعلومات والأخبار، 30 أكتوبر 2024. https://jawak.com

[3]-عادل عبد الصادق، الذكاء الاصطناعي الفرص والتحديات المستقبلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، مايو 2023.
https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Mallf-105-May-Final.pdf

المنظمات الدولية: مثل الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، تساهم في تعزيز التعاون بين الدول وتوفير إطار عمل لحل القضايا العالمية.

الاستجابة العالمية للأزمات: في أوقات الأزمات الكبرى، مثل الأوبئة أو الحروب، يكون التعاون الدولي أمرًا أساسيًا للتعامل مع التحديات.

الحقوق والحريات العالمية: العولمة السياسية قد ساعدت في نشر قيم حقوق الإنسان والحريات، مما دفع بعض الحكومات إلى تبني سياسات تعزز حقوق الإنسان. [1]

-تأثير العولمة السياسية على العلاقات الدولية:

الترابط السياسي: الدول أصبحت أكثر ترابطًا سياسيًا بسبب المنظمات الدولية التي تسعى إلى تعزيز التعاون بين الحكومات.

القضايا العالمية: القضايا مثل التغير المناخي، حقوق الإنسان، والهجرة تتطلب استجابة منسقة من قبل الحكومات، مما يعزز التعاون الدولي. [2]

العولمة الأمنية: العولمة الأمنية تشير إلى تزايد التعاون بين الدول في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، والجرائم العابرة للحدود.

التعاون ضد الإرهاب: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب أمرًا بالغ الأهمية، حيث تشارك الدول في تبادل المعلومات الاستخباراتية واتخاذ إجراءات منسقة. [3]

الأمن السيبراني: في عصر العولمة التكنولوجية، أصبح الأمن السيبراني موضوعًا رئيسيًا، حيث تتعاون الدول لمكافحة الهجمات الرقمية. [4]

تأثير العولمة الأمنية على العلاقات الدولية:

تعزيز التعاون في الأمن: أصبحت التهديدات الأمنية أكثر تعقيدًا وعابرة للحدود، مما دفع الدول إلى التعاون بشكل أكبر في مجال الأمن العالمي.

---

[1]– فيصل الراوي رفاعي، العولمة السياسية والسياسة التعليمية، المجلة التربوية لكية التربية بجامعة سوهاج، المجلد 58، العدد 58، 2019، ص ص 1–8.

[2]–roxanne jamal shakor, mohammed yahyajihad, he impact of political globalization on the future ofinternational relationsin the arab world, N° 80, 2025. https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/656/506

[3]– الأمم المتحدة مكتب مكافحة الإرهاب، الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، https://www.un.org/counterterrorism/ar/chemical-biological-radiological-nuclear-terrorism?utm، 2025/05/12.

[4]– FREE TECH، التعاون الدولي في مكافحة الجرائم السيبرانية: التحديات والفرص، 2025/04/09. https://freetech.tech/information-security-essentials

التهديدات العالمية المشتركة: التهديدات مثل الإرهاب أو الهجمات السيبرانية تتطلب استجابة منسقة من الدول لمواجهتها بشكل فعال. [1]

العولمة كأداة للنزاع والتعاون في العلاقات الدولية:

العولمة والنزاع: على الرغم من فوائد العولمة، فقد أدت إلى بعض النزاعات بين الدول بسبب التفاوتات الاقتصادية، الثقافية، أو السياسية. بعض الدول تشعر أن العولمة تفرض نمطًا ثقافيًا أو اقتصاديًا قد يتعارض مع هوياتها الوطنية.

العولمة والتعاون: في المقابل، العولمة يمكن أن تعزز التعاون بين الدول من خلال تعزيز التفاهم المتبادل وحل القضايا العالمية مثل التغير المناخي أو الأمن الدولي. [2]

الخلاصة:

العولمة تُشكل العامل الأبرز في العلاقات الدولية في العصر الحديث. فهي تساهم في تعزيز الترابط بين الدول في مجالات متعددة مثل الاقتصاد، الثقافة، التكنولوجيا، والأمن، لكنها أيضًا تثير بعض التحديات والمخاوف المتعلقة بالاختلافات الاقتصادية والثقافية والسياسية. فهم العلاقة بين العولمة والعلاقات الدولية يساعد في تفسير التفاعلات المعقدة بين الدول، ويبين كيف يمكن للعولمة أن تكون عاملًا إيجابيًا في تعزيز التعاون الدولي أو عاملاً مثيرًا للنزاع.

---

[1]– برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005. https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/19dec05ghalioun.pdf

[2]– خيام محمد الزغبي، العولمة وأثرها على العلاقات الدولية، مجلة جامعة الفرات، العدد 64، 2024، ص ص 1–23.

المحور الثالث التطور التاريخي للعلوم السياسية

تعتبر العلوم السياسية من بين التخصصات القليلة في تاريخ العلوم التي طبقت سيرورتها التاريخية بالانقطاع والتواري، وبالظهور وإعادة الظهور تارة أخرى، لم يكن تطورها المعرفي خطيا تراكميا، مما أعطى انطباعا بعدم الانسجام الإبتسمولوجي وغياب الهوية الواضحة، واعتبرت لأجل ذلك فضاءا تتقاطع فيه التخصصات، وتتنوع وتتعدد في إطاره المقاربات من قانونية إلى اجتماعية، ومن التحليل النفسي إلى التحليل الإحصائي والتطبيقات الرياضية فضلا عن المقاربات التاريخية والفلسفية. [1]

بدايتها الجنبية كانت مع دولة المدنية في آثينا بين القرن الخام والسادس قبل الميلاد، لتختفي بعدها إلى غاية القرن الخامس بعد الميلاد مع سيطرة الفكر الديني، وإرتباط المؤسسات التعليمية والجامعات بالكنيسة، ثم تعاود الظهور في ثنايا في العصر النهضة الذي عزز السلطة المركزية، والأنظمة المركزية على حساب السلطة الاقطاعية والكنيسة، ظلت العلوم السياسية تنتقل بين التخصصات إلى غاية القرن التاسع عشر لتستقر في شكلها المعاصر وبالتسمية الحالية، وعبر مسار تصاعديا في بناء مؤسساتها العلمية. [(2)]

بسبب تنوع مصادرها –علم عابر للتخصصات– فإن الانطلاق النهائي كمؤسسة علمية مستقلة لم يحصل إلا في الفترة ما بين الحربين، وعرفت ازدهارا كبرا في العشريات التي تلت، خاصة مع النموذج السلوكي الذي تزامن مع الثورة العلمية والانفجار الهائل في مجالات البحث ومناهجه. [(3)]

من المفارقات التي عرفها هذا المجال المعرفي، معاودة تثمين بعض المقاربات التي رفضتها المدرسة السلوكية، كالمقاربات الكيفية والتاريخية.

هذه الاعتبارات مجتمعة هي من غطى من حقيقة هذا المجال المعرفي، وشككت في استقلاليته وانسجامه الأبستمولوجي ومدى قدرته على التفسير، وتقديم الحلول العملية للقضايا السياسة المختلفة لمناقشة هذه المشكلات المعرفية، سنجري مسحا تاريخيا نتتبع فيه بذور هذا الحقل المعرفي ورواده ومؤسساته من العصور القديمة إلى العصر الحديث، مرورا بالحقب الوسطى وعصر النهضة، من منظور غربي، مستثنين

---

(1)– Sfez Lucien (2002), Science politique et interdisciplinarité, Éditeur : Éditions de la Sorbonne, p 30

(2)–Colas Dominique (2004), a Anomie et légalité : les origines de la science politique chez Platon et Aristote, Revue européenne des sciences sociales, T42n N°=129, La sociologie durkheimienne : tradition et actualité, p p 87/107.

(3)–Descoings Richard (2007), science po : De la Courneuve à Shanghai, Préface de René Rémond, édition, Presses de Sciences Po, p p 57-107

باقي الفضاءات الثقافية بوصفها انساقا مقابلة، ولا تخضع لأدوات التحليل الغربي، فالخصوصيات القيمية والمفاهيم والرؤى تختلف تماما، ولا تسمح بدمج المسار التاريخي.

أولا: العلوم السياسية في العصور القديمة

سنحاول عرض هذه الحقبة من خلال إبراز أو بالأحرى الإشارة لما أنتجته كل من دولة المدنية في آثينا، وروما، العصور الوسطى وما لازمها من سيطرة الكنيسة لتنتهي إلى العصور النهضة وقيام الدولة ذات السيادة.

أ- ما قبل الميلاد: مثلت دولة المدنية المحضن الأول للأفكار السياسية والنقاش حول التنظيم السياسي، العدالة وأنواع الحكم، يعتبر افلاطون وأرسطو رواد في هذا المجال فقد كتب على التوالي كل منهما، حول المدنية الفاضلة حيث تسود تراتبية اجتماعية يسودها العدل والانسجام وتنظيم حول فكرة تقييم العمل، أما ارسطو فقد كتب حول تصنيف أنظمة الحكم السياسية المونارشية، الأرستقراطية والديمقراطية، وكتب حول الأملاك العمومية[1].

روما من الاخلاق والسياسة، ومن ثم التبرير والتأصيل للحكم الفردي والمركزي، وتعزيز فكرة السيادة، وكان أيضا بداية بروز أفكار سياسية في ثوب جديد طبع مرحلة النهضة. [2]

محاولات عصر الأنوار من خلال كتابات كل من هوبز لوك وروسو مونسيكو وباقي فلاسفة النظام الديمقراطي والجمهوري، لم تمكن العلوم السياسية من الانطلاق بسبب الأحكام القيمية، فكون لوك برر للملكية الفردية، وروسو للحكم المطلق، كما أن تسلط الأنظمة الملكية وغياب الحريات مثلا عائقا بارزا في منع تطور العلوم السياسية في عصر النهضة. [3]

رغم هيئة المقاربة الفلسفية في الفكر السياسي القديم إلا أنها لم تكن الوحيدة في تناول القضايا فالمقاربة القانونية، والملاحظة الاجتماعية كانت حاضرتين والمنظور النسبي لم يكن مستهجنا، ألم يقل أرسطو: أن الأنظمة والمؤسسات السياسية تتغير بتغير البيئة والمناخ[4]، يمكن في ختام هذا الجزء استخلاص بعض خصوصيات ما سميناه في بحثنا الفترة القديمة من تاريخ العلوم السياسية كغياب تسمية العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية عموما، غياب المؤسسات والمناهج والقواعد الناظمة لهذا الحقل، طغيان المقاربة

---

(1)–Sfez Lucien, op cit, p 30.

(2)–mansfield hervey, le prince de nicolas madniaved encyclopedie britancan, in https://journals .openedition.org/ccm/13838.

(3)–صليحة بوزيد (2021)، فلسفة عصر التنوير في فرنسا و دورها في تطور الفكر الاستعماري، مجلة قضايا تاريخية، المجلد6، العدد 02، ص 404.

الفلسفية، ثقل المذهب النفعي فأفلاطون كان يبحث عن تجنيب آثينا التمزق بسبب التعددية، وميكافيلي كان يبحث عن أسباب تقوية بلده، وأخيرا ما ميز هذه الفترة غياب الحريات وهيمنة التسلط والحكم المطلق.

ثانيا: العلوم السياسية الحديثة

أورد مؤرخ العلوم السياسية بول فابر P.Fabvre إن هذا الحقل المعرفي نشأة في القرن التاسع عشر، بسبب ظهور مؤسسات النقاش والتواصل وكذلك الأعمال البحثية ذات الصلة، والمطابقة للمعايير العلمية، ويؤكد أن قبل هذه الحقبة لم تكن هناك لا مدرسة ولا جامعة ولا مجلة علمية، ولا حتى ضوابط أو تنظيم اجتماعي يعطي مشروعيته لهذا التوجه العلمي، ويذهب المؤرخ فابر أن الدول الأوروبية في ثنايا القرن التاسع عشر ساهمت بشكل فعال في نشأة وترقية هذا التخصص. [1]

1- في فرنسا: كان الفضل والريادة في وضع أسس الدراسات السياسية وهيكلتها، لتساهم بشكل مستقبل ومحتف في التكوين والبحث، للأستاذ إميل بوتميE.Boutimy ، الذي أسس المدرسة الحرة للعلوم السياسية سنة 1872، بمعهد تكوين الإطارات السامية للدولة الفرنسية، المكلفين بتسيير الشأن العام، لكن بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية أعيد هيكلة المدرسة، بعد أن أممت، تحت مسمى معهد الدراسات السياسية، وتضاعفت فروعها عبر كل فرنسا لتستقبل طلبة التخصص.

إلى جانب بوتمي تأتي إسهامات أميل دوركهايم E. Durkheim، خاصة في مجالي المنهجية والإبتسمولوجية وألكسيس ديتوكفيل Alexis de Toquvile ، ونقاشاته حول الديمقراطية، ثم جهود سيجفريد Siegfriedوالذي اعتبرت إسهاماته تأسيسا لعلم اجتماع الانتخابات. [2]

في الفترة ما بين الحربين وما بعدها بدأت إسهامات موريس دي فارجيM. Duverfer ، الذي قام بدور أساسي في هيكلة وتنمية العلوم السياسية في القرن العشرين، بيار بورديو P.Bordieu من خلال مقارباته النقدية للمجتمع والسلطة، وإستطاع أن يسهم بشكل ملحوظ وبجودة عالية في تطوير العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية على الخصوص. [3]

2- في إيطاليا: منحت العلوم السياسية الإيطالية للإنسانية أسماء كبيرة، سواء في الفترة القديمة او المعاصرة بدءا مكيافيلي Nicolas Macliavel فليفريديويا باريتو (1923/1848) Vilfredo Pareto الذي يعتبر

---

[1]-srael Marques, Modern Political Science, Federal State Autonomous Educational Institution of Higher Education, National Research University "Higher School of Economics" Department of Political Science, Course syllabus (19-2018), https://israelmarques.com/wp-content/uploads/2019/12/IM-Modern-Political-Science-Spring-2018.pdf

[2]-favre pierre (1985), histoire de la science politique, traite de science politique tome I. La science politique, science sociale. L'ordre politique Première Partie Chapitre I, paris en, pp3-46.

[3]-favre pierre, op cit, p 17.

من الأباء المؤسسين للعلوم السياسية الحديثة وخاصة ما تعلق لعلم اجتماع النخب، روبرت ميشال Robirt Michels (1876) الذي قدم إسهامات نوعية في تحليل الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية، أنطونيو قرامشي Antonio Gramsci (1891-1937) الفيلسوف السياسي وعالم الاجتماع المعروف بإسهاماته حول السلطة، الهيمنة والبعد الثقافي في صراع الطبقات، وعلى غرار ما حدث في فرنسا، فقد تأسست سنة 1874 المدرسة الحرة للعلوم السياسي في إطار عصرنة إيطاليا الموحدة، وأهتمت بتكوين النخب لمواكبة رهانات بناء إيطاليا مشروعها الديمقراطي وتحديث الاقتصاد. [1]

3- في ألمانيا: قبل القرن العشرين مثلث إيطاليا مركز الثقافة الأوروبي وحتى العالمي بحسب المؤرخ فابر Le Fabure، هذا الزخم مهد لنشوء علوم سياسية مكتملة المعايير على أساس توجيهات المدرسة التاريخية الألمانية، بدأت في إطارها حوارات هيجلHegelK ، وماركس Marx حول الدولة، الأنظمة السياسية، هياكل المجتمع وعلاقات السلطة. ماكس فيبر Max Weber (1864-1920) ، أحد المنظرين الأكثر تأثيرا في العلوم السياسية وعلم الاجتماع بمقارباته متعددة الأبعاد للسياسة والمجتمع، هي من فتحت واسعا أما الباحثين فهم الدولة، السلطة البيروقراطية والرشادة في المجتمعات الحديثة.[2]

4- في أمريكا: أنشأ اول معهد للعلوم السياسية سنة 1880 على يد بورقرس W.Burgers بجامعة كولومبيا وتحت مسمى معهد العلوم السياسية، وظهرت معه دوريات خاصة بالعلوم السياسية في الفترة ما بين 1886-1906، بنفس الجامعة.

من الأسماء الرائدة في حقل العلوم السياسية بأمريكا نجد في سنوات الثلاثينات لآزويل لزارسفيلد Laswell Lazrsfieldجيربال الموندG.Almond ، ويفيد الستونD.Easton ، وفربا Verba هي أسماء مركزية في حقل العلوم السياسية الامريكية، خاصة في تطوير المقربات النسقية ودراسية السلوك السياسي، أعمالهم لها الأثر الكبير في تجويد مناهج البحث وترقية العلوم السياسية خاصة بعد منتصف القرن العشرين.[3]

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ويدعم من مدرسة شيكاغو، ظهر الاتجاه السلوكي المشبع بثقافة الوقائع والموضوعية، التي كرستها التطبيقات الرياضية، والانفجار الحاصل في منتصف الستينات، وظهرت أسماء لامعة من أمثال شارلز ميريامCharles Meriam ، وهارولد غوسنلي Harold Gosnelet وخاصة هارولد لازويل.(1902-1978) Harold Laswell وعرف بتحليلاته حول علاقات السلطة والسلوك

---

(1)-favre pierre, op cit, p 17.

(2)-Ibid, p 17.

(3)-Ibid, p 22.

السياسي وكذلك عمليات التواصل، ويعتبر أحد مؤسسي العلوم السياسية الحالية، فقد طور نظريات تكشف كيفيات تعامل السلطة مع المجتمع والمؤسسات وحتى الأفراد. [1]

5- في إنجلترا: كمثيلتها الأمريكية ظهرت العلوم السياسية الإنجليزية في الفترة ما بين الحربين من خلال إنشاء دوريات ذات سمعة كبيرة مثل مجلةthe political quarterl(1930) ، ومجلة the (1922) International Affairs، ومجلة(1939) the Review of Politics، ساهمت هذه المجالات وغيرها في تطوير علم السياسة ونوقشت على صفحاتها كبرى النظريات. [2]

ثالثا: العلوم السياسية الحالية

بعد نهاية الحرب الباردة (1991) عرفت العلوم السياسية تحولات عميقة متأثرة بإنتقال مركز التحليل من الدولة إلى الفرد، وصعود فواعل سياسية جديدة أعادت تشكيل العلاقات الدولة، وإعادة تعريف النظريات والمناهج انتصارا الليبرالية أو نهاية الإيديولوجيات وهيمنة اقتصاد التسوق كلها ملامح البتة الجديدة، التي احتاجت إلى أدوات نظرنتهم ومنهجية جديدة رفضت طروحات الموضوعيين وأصحاب الخيارات الرشيدة.[3]

1- التوجه البنائي: أسست لتوجه جديدة قاده فكرة إلكسندر واندت Alexander Wendt يرتكز على دور الأفكار، الهويات، والمعتقدات في بناء الواقع السياسي ما عرف بالبنائيةConstructivisme ، ولعب فيه كل من ميشال فوكو Michel Focou وجاك دريدا Jeeques Derrida دورا رياديا في توجيه العلاقات السياسية من خلال تحليل السلطة، الخطاب السياسي والذاتية

التطور الهائل في أنظمة المعلوماتية (Big DAta) أثر كذلك في توجهات العلوم السياسية الحالية، وأتاح لها عبر تقنيات النمذجة الإحصائية تحليل السلوكات السياسية، وأنظمة الانتخابات وصبر الرأي العام، ويبرز إسم هربرت سيمون Herbert Simon كأحد رواد هذه التوجيهات.[4]

2- التوجه النسوي: هي أحد التوجهات الجديدة التي تفتح النقاش حول هيمنة الرجال على هياكل السلطة، في حين ان التأثيرات النوع واضحة في السياسة، المجتمع والاقتصاد. المقاربة النسوية الحالية، تحاول توسيع نقاشاتها لتصل إلى قطاعات متعددة وتنتقد هذا النوع من التمييز سواء على أساس العرق، الطبقة الاجتماعية، وتنتقد بقوة لمؤسسات السياسية التي تقيد إنتاج هذا التمييز.

---

[1]-favre pierre, op cit,, p 18.

[2]-ibid, même page

[3]-Klotz Audie, Lynch Cecelia (1999), Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, revu Critique internationale, n°2, , p p 51/53.

[4]-bouyodjian juhen (2018), Les conditions de scientificité des Big Data en science politique, Revue française de science politique, vol 67, 5, , p p 919/929.

أسماء كثيرة تأخذ الصدارةjudith Butler ، بال هوكسBell Hooks ، سيمون دي بوفوار. Simon[1] de Beauvoir، نانسي فريزرNancy Fraser يعاب على التيارات النسوية انها لم تستطع بلورة تصور واضح يعبر عن نضالهن، وامتزج خطابهن باقكار الليبرالية تارة وبالماركسية تارة اخرى، فغاب عليهن المشروع السياسي المشترك و اختلفت اراؤهن في القضايا المشتركة. عزلت الحركة النسوية نفسها حين تعاملت مع مشاكلهن بعيدا عن بقثة شرائح المجتمع، فبعض القضايا يعاني منها الجميع بسبب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، والنظر اليها على انها خاصة بعالم النساء قوقعة واغتراب اجتماهي لا يخدم مصالحن، و ينمي نزعة الهيمنة عندهن فيقعن فيما تخوفن منه، وهو الهروب من عالم ذكوري الى عالم تهيمن فيه المراة.

مشكلة اخرى لا تقل خطورة على ما سبقها وهي، التضاد داخل الحرركة النسوية في حد ذاتها، حيث ركزت النسوية السوداء على نقد النسوية الغربية بأنها نسوية عنصرية بتجاهلها للاستغلال والاضطهاد النسوي العرقي والطبقي وللعبودية والعمل الإجباري وغيرها من الممارسات الاضطهادية التي مارستها عليهم الرأسمالية الأميركية، وأن المطالب النسوية الغربية تعبر عن "صوت نسائي أبيض" فقط. وعليه فان الحركة ليست عالمية.[2]

3- التوجه النقدي: وهو إمتداد لمدرسة فرانكفورت يبحث عن فهم ونقد الهياكل الاجتماعية والسياسية بغرض التغيير، وتركز دراستها على فحص الإيديولوجية وتأثيراتها في شكيل الهياكل وتوجيه السلوكات، كما أنها تهتم بالعولمة والمقاومة الاجتماعية. ويقود هذا التيار أمثال ماكس هورخيمر Max Horkheimerوتيودور ادورنوTheodor Adorno ، يورقان هابرماسjurgen Habrmas ، أكسل هونت.Axel Honneth [3]

من أهم الجذور التاريخية والعقلية التي تغذى منها الفكر النقدي:

1. تراث الفلسفة المثالية الالمانية، وفي مقدمته تراث هيجل
2. كتابات الشباب المبكر لكارل ماركس التي تحتل فيها فكرة اغتراب الانسان
3. في ظل مجتمع علاقات إنتاج الرأسمالي مكانة كبيرة.
4. الفلسفات الاجتماعية الالمانية وبخاصة عند ماكس فيبر

---

[1]–Ute Gerhard , Jenson Jane Anne- Devreux Marie (2006), Féminismes : théorie et politique, revue Cahiers du Genre HS, 1 (3), p p 159/176.

[2]–https://www.aljazeera.net/culture/2022/10/5

[3]–grron mone (2016), charles girard et christopler hanel, theorie politique et critiqu, revue francaise de science po,vol66, p p801/803.

5. فلسفة التحليل النفسي وفلسفة الحضارة عند سيجموند فرويد.

6. الأفكار والتصورات الماركسية والهيجيلية الجديدة التي عبر عنها وجورج لوكاتش التأثر ببعض أفكار فلسفة الظاهراتية، الفينومينولوجيا، وفلسفة الحياة.

وفلسفة الوجود التي انطلق منها بعض أعالم مدرسة فرانكفورت. [1]

4- الشعبوية: وهي مقاربة سياسية تضع جمهور الشعب مقابل النخب، أي تحاول تشكيل إرادة عامة في وجه المؤسسات، وهي بذلك تشارك التيار اليساري، في حين يرى أن النخب السياسية اكتسبت مصالح معنوية ومادية تحول دون قيامها بواجباتها نحو الشعب وهي تشارك اليمين في رؤيته إلى المؤسسات على أنها مصيدة للإرادة الشعبية، وأن أرباب المصالح واللوبيات هي من تديرها النخب.

يقود هذا التيار: أرنستو لاكلو .Ernesto Laclau وشنطال موفChantal Mouffe ، وكاس مود Cas Mudde. [2]

من الصعب تحديد مفهزم الشعبوية لما يحتويه من دلالات ومعاني تصل حد التناقض، غير انه يستعمل لمخاطبة الطبقات الشعبية، وويقوم على انتقاد النظام السياسي ومؤسساته القائمة ونخبه المجتمعية ووسائل إعلامه.

يتسم الخطاب الشعبوي بالتبسيط الشديد لقضايا المجتمع، ويستخدم في التعبئة الشعبية، بغرض تحدي المؤسسات التقليدية الديمقراطية، يعمد مستعمبوه الى التلاعب بعواطف الناس وأفكارهم لغايات سياسية، ويعتبرون أنفسهم هم الصوت الوطني الأصيل وممثلي المواطنين العاديين، وهم بذلك يؤججزن فكرة تعارض المصالح الشعبية مع المصالح النخبوية الحاكمة. فالشعبوية تميل الغوغائية والفوضوية وتؤمن بمحورية دور الشعب، ويوظفه القادة في الممارسة السياسية في تسيير مشاعر الغضب خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية.

ففي افريل 2016 كتب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب مقالة في صحيفة وول ستريت جورنال قال فيها إن "الترياق الوحيد لعقود من الحكم المدمر من قبل حفنة صغيرة من النخب هو فرض الإرادة الشعبية في كل قضية رئيسة تؤثر على هذا البلد.. إن الناس على حق والنخبة الحاكمة على خطأ."

---

[1]-لسامرائي نزار عبد الغفار، اتجاه النقدي في الدراسات الاعلامية: مدخل نظري، مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد02، العدد02، 2020، ص ص 231- 232.

[2]-Taguieff Pierre-André (1997), Le populisme et la science politique du mirage conceptuel aux vrais problèmes, Vingtième Siècle. Revue d'histoire, vol 56, p p 4/33. In https://www .persee.fr/doc/xxs_0294-1759_1997_num_56_1_4489.

ومع أن "الشعبوية" ارتبطت أصلا في نشأتها بأوساط التيارات اليسارية فإنها أصبحت أيضا تغزو اليمين واليسار الليبرالي الذي صار يشكل أكبر كتلة سياسية بالغرب، وربما توجد في صفوفهما بصورة تفوق أحيانا وجودها في اليسار خاصة في أوروبا.[1]

5- التوجه البيئي: التوجه البيئي السياسي يهدف إلى وضع المسالة البيئية في أولويات الأجندة السياسية سواء في الداخل أو على مستوى العلاقات الدولية، ويدافع عن فكرة التحول إلى مجتمعات مستدامة، أساسها العدل البيئي وتقاسم الموارد بين الإنسان والطبيعية من خلال مراجعة العلاقات السلطوية، يقود هذا التوجه: موراي بوكشينMurrau Bookchina ، فاندانا شيفاYandana Shiva ، ناوم كلين.Naomi Klein [2]

لمواجهة هذه التحديات وتطوير المنظور البيئ عقدت العديد من المؤتمرات وابرمت الكثير من الاتفاقيات متعددة الاطراف ووظفت جهود متنوعة لوكالات متخصصة من اجل التاسيس لهذا التوجه وتكريسه، أبرزها:

مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة، ستوكهولم المنعقد في الفترة ما بين 05 الى 16 جوان 1978، وهو اول مؤتمر دولي لحماية البيئة حضرته 115 دولة، صدرت عنه اول وثيقة دولية كانت بمثابة مبدا جديد في العلاقات الدولية يتعلق بالبيئة (اعلان حول البيئة الانسانية). [3]

مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية، وانعقد بريو دي جانيرو بالبرازيل، في الفترة ما بين 3 الى 14 جوان 1992، وعرف باسم قمة الارض، شاركت فيه 156 دولة، واعتبر انه امتداد لمؤتمر ستوكهولم، تحددت فيه حقوق والتزمات وقواعد المسؤوليات الدولية في مجال البيئة، ونص على حماية موارد الارض والغلاف الجوي وحماية الموارد المائية والمساحات البحرية. [4]

المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة، وانعقد بجوهانس بورغ في الفترة ما بين 26 الى 06 2002، كان الهدف منه محاولة الوقوف على انجازات ما بعد مؤتمر ريو دي جانيرو، واستطاع المؤتمر ان يكرس فكرة التنكية المستدامة الذي تبنته الجمعية العامة للامم المتحدة والمتمثل في تكامل الابعاد التنموية. [5]

---

(1)–https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/12/06.

(2)–Boy Daniel (2007), L'environnement est-il un enjeu politique, HAL open science Barométre politique, Français, in https://sciencespo.hal.science/hal-009 72744 /document.

(3)–رنامج الامم المتحدة للبيئة (2000)، تقرير توقعات البيئة العالمية، على الموقع: https www.cedarekmp.net.

(4)–عبد القوي السيد سامح (2009)، التدخل الدولي بين المنظور الانساني والبيئي، مصر، دار الجامعة الجديدة، ، ص 241.

(5)– سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 48.

مؤتمر كوبنهاغن بالدانمارك 2009، والذي استهدف التغيرات المناخية. واعتبر مكملا لاتفاقية كيوتو 1992، تتالت المؤتمرات وتنوعت، وتعددت الاتفاقيات، اخرها اتفاق باريس 2015 لمواجهة التغيرات المناخية، وكل ذلك من اجل الوقوف في وجه التهديدات البيئية، ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة، وقد فاق عددها 500 معاهدة بين عالمية، اقليمية وثنائية .

إن تقييم مسار تطور علم السياسة يتطلب تحليل الطروحات النظرية، أو الأدوات المنهجية ومضامين المفاهيم التي هيكلتها، وسنجد أنفسنا امام رواد وتوجهات تعيد تعريف القضايا المركزية للسلطة والعدالة، والسبب الرئيسي في ذلك هو التحولات الدائمة التي تعيشها المجتمعات المحلية والدولية. تواصل العلوم السياسية إثبات وجودها كحقل معرفي مستقل، ومحاولة بناء منطق يعكس انسجامه الإبستمولوجي، ويحرص على تقديم إجابات مكافئة للتحديات الحالية مثل مسألة الديمقراطية والتباين العالمي من حيث العدالة، ومسائل أخرى مثل البيئة والعولمة وغيرها من القضايا السياسية المستجدة

المحور الرابع: التحديات الحالية للعلوم السياسية

أولا: ازمة الديمقراطية:

تعد الديمقراطية أحد أبرز النظم السياسية التي أُعتمدت في العديد من دول العالم كنموذج للحكم السياسي الذي يسعى إلى تحقيق العدالة والمشاركة الشعبية. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، ظهرت مؤشرات تدل على "أزمة" في الديمقراطية، وهي تمثل تحديًا كبيرًا للعلوم السياسية بشكل خاص، إذ تثير تساؤلات حول فاعلية النظم الديمقراطية الحالية وقدرتها على الاستجابة للتحديات المعاصرة. [1]

1- مظاهر أزمة الديمقراطية:

أ. تآكل الثقة في المؤسسات الديمقراطية: أحد أبرز مظاهر الأزمة هو تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية، مثل البرلمانات والأحزاب السياسية والحكومات. في العديد من البلدان، هناك انخفاض مستمر في نسبة المواطنين الذين يعبرون عن ثقتهم في هذه المؤسسات، مما قد يؤدي إلى الشعور باللامبالاة تجاه المشاركة السياسية أو حتى صعود الحركات الشعبوية. [2]

ب. صعود populism (الشعبوية): تزايد تأثير الحركات الشعبوية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، يمثل مظهرًا آخر من مظاهر الأزمة الديمقراطية. هذه الحركات تميل إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية التقليدية وترويج أفكار تتحدى مبدأ التعددية السياسية، في محاولة للتركيز على إرادة الشعب دون النظر إلى قنوات المشاركة الديمقراطية مثل المؤسسات البرلمانية المستقلة أو القضاء. [3]

ج. تزايد الانقسام السياسي والاجتماعي: تزايد الانقسامات السياسية والاجتماعية في العديد من البلدان يُعد من أبرز الأعراض للأزمة الديمقراطية. باتت المجتمعات أكثر انقسامًا حول قضايا سياسية رئيسية، ما يؤثر على الوحدة الوطنية ويزيد من صعوبة التوصل إلى حلول وسط بين مختلف الفئات الاجتماعية والعرقية. [4]

---

[1]- فوكة سفيان، أزمة الديمقراطية في العالم العربي : بحث في أسباب الاستدامة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 5، العدد 1، 2016، ص ص 186-199.

[2]-عثمان سحبان، لماذا هناك حاجة دائمة إلى بناء الثقة في المؤسسات السياسية؟، 2024/07/10. https://www.aljazeera.net/blogs/2024/7/10/ -؟utm

[3]-وائل قيس، عزمي بشارة، الشعبوية وأزمة الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، 2020/11/20. https://www.syria.tv/؟utm

[4]-ولد أباه، الديمقراطية في الغرب: جذور الأزمة السياسية الراهنة، 2024/07/08.https://ardd-jo.or ، 2025/05/12.

د. تراجع المشاركة السياسية: أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الديمقراطية هو انخفاض مستويات المشاركة السياسية في الانتخابات والحياة السياسية بشكل عام. قد يشعر الناس أن تصويتهم لا يحدث فرقًا، أو أن النظام السياسي لا يعكس بالفعل مصالحهم الحقيقية. [1]

2- العوامل المساهمة في أزمة الديمقراطية:

أ. العوامل الاقتصادية:

عدم المساواة الاقتصادية: يتسبب اتساع فجوة الفقر بين الأغنياء والفقراء في تزايد الشعور بالعجز لدى الطبقات الاجتماعية الأقل حظًا، ما يؤثر على مشاركتهم السياسية. [2]

الأزمات الاقتصادية: الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى تراجع الثقة في قدرة النظام الديمقراطي على إدارة الاقتصاد، ما يساهم في تعزيز الإحساس بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ب. العوامل السياسية:

الفساد السياسي: الفساد المستشري في بعض الحكومات قد يؤدي إلى إضعاف الثقة في المؤسسات الديمقراطية، ويعزز الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة الشخصية[3].

استغلال السلطة: في بعض الأحيان، قد يسعى السياسيون إلى تقويض الديمقراطية نفسها عبر التحايل على المؤسسات أو تقوية السلطة التنفيذية على حساب التشريعية أو القضائية، ما يهدد مبدأ الفصل بين السلطات.

ج. العوامل التكنولوجية والإعلامية:

الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي: قد يكون لوسائل الإعلام الحديثة (مثل وسائل التواصل الاجتماعي) دور كبير في تعزيز الانقسامات الاجتماعية والسياسية، حيث تقوم بعض المنصات بنشر معلومات مضللة أو تعزيز الخطابات المتطرفة.

---

[1]- باسل احمد 3ذياب عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2014.

[2]- مكتب الأمم المتحدة بمكافحة المخدرات والجريمة، الفساد والسياسة المقارنة، سلسلة الوحدات الجامعية حول مكافحة الفساد، https://grace.unodc.org/grace/uploads/documents/academics/Anti-Corruption_Module_3_Corruption_and_Comparative_Politics_AR.pdf?utm

[3]- بشير ناظر الجحيشي، الفساد السياسي : دراسة في علم الاجتماع، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، مجلة العلوم التربوية والنفسية (الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية)، جامعة بيرزنت، 2014، ص ص 408-455. https://muwatin.birzeit.edu/ar/node/5558?utm

الإعلام والمعلومات: انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة قد يُسهم في تآكل مصداقية المعلومات التي يعتمد عليها الناخبون، ما يجعلهم أقل قدرة على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة. [1]

3- تأثير أزمة الديمقراطية على العلوم السياسية:

أ. إعادة التفكير في مفاهيم الديمقراطية: العلوم السياسية مطالبة الآن بإعادة تقييم مفاهيم الديمقراطية التقليدية، والبحث عن طرق يمكن بها تكييف الديمقراطية لتلائم التحديات المعاصرة. يشمل ذلك التفكير في أشكال جديدة من المشاركة السياسية، مثل الديمقراطية التشاركية أو الديمقراطية الرقمية، أو إصلاح المؤسسات الديمقراطية لجعلها أكثر فاعلية وشفافية.

ب. دراسة الحركات الشعبوية والسلطوية: ظهور الحركات الشعبوية والأنظمة السلطوية يدفع العلماء السياسيين إلى دراسة هذه الظواهر بشكل أعمق. فهم كيفية صعود هذه الحركات ودورها في تقويض الديمقراطية، بالإضافة إلى تحليل أسباب تصاعدها في سياقات مختلفة، أصبح جزءًا من البحث الأكاديمي.

ج. تجديد النقاش حول الديمقراطية العالمية: العولمة والصراعات الدولية تستدعي إعادة التفكير في الديمقراطية على الصعيد العالمي. القضايا العالمية مثل حقوق الإنسان، التغير المناخي، والهجرة تتطلب تقوية التعاون الديمقراطي بين الدول، وتطرح أسئلة حول كيفية تطبيق المبادئ الديمقراطية في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة. [2]

د. أزمة النموذج الغربي للديمقراطية: انتشار الديمقراطية الغربية كنموذج عالمي قد يواجه تحديات. في العديد من الدول، بدأ المواطنون يرفضون فرض نموذج ديمقراطي غربي يتماشى مع السياقات الثقافية والسياسية الخاصة بهم. هذا يتطلب دراسة التطورات الديمقراطية في سياقات غير غربية وأبحاث جديدة حول الديمقراطية في البلدان التي تتبع نماذج مختلفة. [3]

4- الحلول الممكنة لتجاوز أزمة الديمقراطية:

أ. إصلاح المؤسسات الديمقراطية: تعتبر إصلاح المؤسسات الديمقراطية أحد الحلول الأساسية لتجاوز الأزمة. هذا يتضمن تعزيز الشفافية، محاربة الفساد، وإعادة بناء الثقة في الهيئات السياسية من خلال تحسين نظام المحاسبة الانتخابية والسياسية.

---

[1]- صالح عبد القادر محمد عمارة الربيعي، الفصل بين السلطات، https://mjle.journals.ekb.eg/article_342967_57a16cdb03bb464418ef0718514753c6.pdf?um

[2]-حسن عبيد، الفرصة السياسية المتاحة والشعبوية، مركز الجزيرة للدراسات، 19 آب، 2023. https://lubab.aljazeera.net/article/الفرصة-السياسية-المتاحة-والشعبوية-populism-and-pol/?utm

[3]-ولد أباه، الديمقراطية في الغرب: جذور الأزمة السياسية الراهنة، المرجع السابق.

ب. تعزيز المشاركة السياسية: تشجيع المواطنين على المشاركة في العملية السياسية يعد أمرًا أساسيًا. يمكن ذلك من خلال تحفيز المشاركة في الانتخابات، دعم الأحزاب السياسية التي تعكس التنوع المجتمعي، وتحفيز الشباب على الانخراط في السياسة[1].

ج. استخدام التكنولوجيا بشكل إيجابي: يمكن الاستفادة من التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز المشاركة السياسية، مثل تنظيم حملات توعية وتثقيف الناخبين، وتوفير منصات مفتوحة للحوار السياسي. في الوقت ذاته، يجب مواجهة تحديات المعلومات المضللة عبر تشجيع الصحافة المستقلة وتعليم مهارات التفكير النقدي[2].

د. تعزيز ثقافة الديمقراطية: العمل على تعزيز فهم الديمقراطية بين المواطنين، ليس فقط من خلال التعليم ولكن أيضًا عبر تعزيز ثقافة الحوار، التسامح، واحترام التنوع السياسي. دعم الجهود الرامية إلى بناء مجتمع مدني قوي يمكن أن يساعد في تعميق التجربة الديمقراطية.[3]

الخلاصة:

أزمة الديمقراطية تمثل تحديًا كبيرًا للعلوم السياسية، إذ تستدعي إعادة التفكير في مفاهيم الديمقراطية وأسسها في عالم معقد ومتغير. هذه الأزمة تتجسد في تراجع الثقة في المؤسسات الديمقراطية، صعود الحركات الشعبوية، تزايد الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتراجع المشاركة السياسية. مع ذلك، تُتيح هذه الأزمة أيضًا فرصًا لإعادة بناء النظم الديمقراطية وتعزيز فاعليتها من خلال إصلاح المؤسسات السياسية، تشجيع المشاركة الشعبية، واستخدام التكنولوجيا لصالح الديمقراطية.

ثانيا: التحديات البيئية:

تُعتبر القضايا البيئية أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية اليوم، وأصبحت في السنوات الأخيرة موضوعًا ذا أهمية متزايدة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. فالأزمات البيئية مثل

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسة للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، دليل الممارسات السليمة، 2012. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/AR_UN-Youth_Guide-LR.pdf?utm

[2]–منظمة ممكن للتوعية والإعلام، مخطط التدريب على مواجهة/معالجة المعلومات المضللة ومحو الأمية الإعلامية، https://sawab.ly/toolkit/?utm، تاريخ المشاهدة 2025/05/12.

[3]–خالد الشرقاوي السموني، الأدوار الثقافية للمجتمع المدني في تعزيز السلم و الحوار، المركز الديمقراطي العربي، 9 ابريل 2019. https://democraticac.de/?p=59980&utm

التغير المناخي، التلوث، وفقدان التنوع البيولوجي تشكل تهديدات حقيقية على المستوى المحلي والعالمي، مما يستدعي من علماء السياسة دراسة تأثير هذه القضايا على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

1- التحديات البيئية وتأثيرها على العلوم السياسية:

أ. التغير المناخي: يعد التغير المناخي من أبرز القضايا البيئية التي تؤثر على السياسات الوطنية والدولية. التأثيرات المدمرة لتغيرات الطقس، مثل ارتفاع درجات الحرارة، الفيضانات، الأعاصير، والجفاف، تستدعي استجابة من الحكومات والمنظمات الدولية. هذا يشكل تحديًا للعلوم السياسية لأنه يتطلب تنسيقًا عالميًا واتخاذ قرارات صعبة بشأن توزيع المسؤوليات والموارد.

التحدي السياسي: من الصعب التوصل إلى اتفاقات دولية فعالة بشأن التغير المناخي بسبب الاختلافات في أولويات الدول، فالدول الصناعية الكبرى تميل إلى مقاومة تقليص انبعاثاتها الكربونية، بينما تتعرض الدول النامية بشكل أكبر للتأثيرات السلبية لهذه الظاهرة. [2]

المواقف السياسية المتباينة: الدول الغنية غالبًا ما تسعى إلى تجنب اتخاذ إجراءات صارمة ضد انبعاثات الكربون لأسباب اقتصادية، بينما تطالب الدول الفقيرة بمزيد من الدعم والتعاون الدولي.

ب. فقدان التنوع البيولوجي: التنوع البيولوجي هو أساس استدامة البيئة والنظام البيئي، لكن الأنشطة البشرية مثل تدمير المواطن الطبيعية، الصيد الجائر، والتلوث تساهم في انقراض الأنواع وتدهور النظم البيئية. علم السياسة يتعامل مع هذه القضية من خلال وضع السياسات التي تسهم في حماية الأنواع والموارد الطبيعية. [3]

التحدي السياسي: يمثل التنوع البيولوجي مصدرًا للنزاع بين الحكومات والشركات التي تسعى إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية. الحفاظ على البيئة قد يتعارض مع المصالح الاقتصادية لبعض الدول أو الشركات التي تعتمد على استغلال هذه الموارد[4].

ج. إدارة الموارد الطبيعية: النزاعات حول الموارد الطبيعية، مثل المياه، النفط، والغابات، أصبحت أكثر وضوحًا على المستوى العالمي، حيث يُعتبر تحديد كيفية إدارة هذه الموارد بشكل مستدام من أكبر التحديات.

---

[1]- حمود صبرينة، تداعيات التحديات البيئية على الرفاه الإنساني، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد 02، 2022، ص ص 1200-1216.

[2]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، القانون البيئي والحوكمة، 2021/06/05.- https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alqst/almham-althlatht-shr-alty-tq-ly-atq-aldwl-bshan-hmayt-altnw-albywlwjy-whqwq?utm

[3]- سامي يوسف أحمد، المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1993- 1967،مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 13، العدد 01، 2011، ص ص 1253-1290.

[4]- سامي يوسف أحمد، المرجع السابق، ص ص 1253-1290.

التحدي السياسي: الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية قد تجد نفسها في نزاع مع دول أخرى أو شركات متعددة الجنسيات التي تتحكم في هذه الموارد. هذا يعزز من الحاجة إلى سياسات دولية لتعزيز التعاون وتجنب الصراعات. [1]

د. التلوث البيئي: التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية، الزراعة، والنقل هو مشكلة بيئية تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان والبيئة. التلوث هو قضية ذات طابع عابر للحدود، حيث قد يؤدي التلوث في دولة إلى تأثيرات سلبية في دول أخرى.

التحدي السياسي: الدول المتقدمة غالبًا ما تكون مصدرًا رئيسيًا للتلوث، بينما تدفع الدول النامية الثمن الأكبر. الحلول لهذه القضية تتطلب اتفاقات دولية شاملة لتنظيم التلوث عبر الحدود الوطنية. [2]

2- العوامل التي تزيد من تعقيد القضايا البيئية:

أ. العولمة: تسهم العولمة في تزايد حجم المشاكل البيئية عبر الحدود، مثل التلوث الصناعي، إزالة الغابات، والاستهلاك المفرط للموارد. السياسات البيئية تحتاج إلى التكيف مع هذه التحديات العالمية التي لا تقف عند حدود الدول. [3]

ب. التحديات الاقتصادية: تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة هو أحد أكبر التحديات. الدول الساعية للنمو الاقتصادي قد تجد نفسها مضطرة للاستفادة من الموارد الطبيعية بأسلوب يضر بالبيئة. وهذا يطرح مسألة كيفية دمج السياسات البيئية في السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية. [4]

ج. عدم المساواة العالمية: المجتمعات الأقل قدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، مثل المجتمعات الفقيرة أو الجزر الصغيرة، تواجه تحديات أكبر في مواجهة الأزمات البيئية. الفقر، ضعف البنية التحتية، وعدم توفر الموارد يجعل من الصعب على هذه المجتمعات حماية بيئتها. [5]

---

[1]- فريق الاقتصاد الكلي، لعنة الموارد التحديات الاقتصادية والسياسية للثروات الطبيعية، 2024/12/112.-https://al-investor.com/resource-curse/?utm

[2]- احمد رشا سلام، المسؤولية عن التلوث النووي في إطار قواعد لقانون الدولي، المجلد 59، العدد الثاني، الجزء الأول، 2017، ص 9-119.
https://jelc.journals.ekb.eg/article_173427_9ffe2dd17a24f762f28ab9e08404565c.pdf?utm

[3]- المنار، العولمة والبيئة، سبتمبر 2015، https://almanalmagazine.com شوهد بتاريخ 2025/05/12.

[4]- برهان، سليمان، المرجع السابق.

[5]- الجزيرة، إندبندنت: التلوث بسبب العولمة يقتل مئات الآلاف سنويا، 2017/03/30.

3- دور العلوم السياسية في مواجهة التحديات البيئية:

أ. السياسات الوطنية: العلماء السياسيون يتعين عليهم دراسة كيفية تأثير السياسات البيئية على النظام السياسي الوطني. يتطلب الأمر تحليل كيفية تكامل قضايا البيئة في السياسات الوطنية، مثل القوانين الخاصة بالحد من التلوث، حماية الموارد الطبيعية، ودعم الطاقة المتجددة. وعادة ما يكون هناك ضغط سياسي من جماعات مصالح مختلفة تؤثر في اتخاذ هذه السياسات.

ب. التعاون الدولي: القضايا البيئية تتطلب استجابة منسقة على المستوى الدولي. لذلك، تدرس العلوم السياسية دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، اتفاقية باريس للمناخ، ومنظمة التجارة العالمية في معالجة التحديات البيئية. [1]

الديبلوماسية البيئية: العلماء السياسيون يدرسون كيف يتم التفاوض على المعاهدات البيئية وكيف تؤثر الفوارق الاقتصادية والسياسية بين الدول على تنفيذ هذه المعاهدات.

الاتفاقات الدولية: مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتعاون الدول في مكافحة الاحتباس الحراري والتلوث البيئي. التحدي يكمن في ضمان التزام الدول بالاتفاقات الدولية وتطبيق هذه السياسات على الأرض.

ج. الابتكار في السياسات البيئية: من خلال دراسات السياسة العامة، يمكن تقديم حلول مبتكرة لمواجهة التحديات البيئية، مثل استخدام التكنولوجيا النظيفة، تعزيز الطاقة المتجددة، وتطوير سياسات لتحسين كفاءة استخدام الموارد. العلوم السياسية تقدم أيضًا منظورًا حول كيفية تحفيز الحكومات على تبني هذه السياسات عبر التشريعات، الحوافز الاقتصادية، أو الوعي العام. [2]

د. تعزيز الوعي العام والمشاركة السياسية: تعتبر المشاركة العامة والمجتمع المدني من العوامل الحاسمة في التصدي للقضايا البيئية. دراسة كيفية تحفيز المواطنين للمشاركة في حماية البيئة، سواء من خلال حملات توعية أو من خلال آليات ديمقراطية مثل الاستفتاءات، هي جزء مهم من أبحاث العلوم السياسية[3].

---

[1]- جلا حدادي، الدبلوماسية البيئية بين متطلبات العلم وإكراهات السياسة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، 2024، ص ص 397-413.

[2]- مدون حر، أهمية التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية، https://www.palse-saudi.com/4560/?utm، تاريخ المشاهدة، 2025/05/12.

[3]- بوسراج زهرة، الحماية الدولية للبيئة، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، 2021-2022.

4- الحلول والسياسات المقترحة للتحديات البيئية:

أ. تعزيز التعاون الدولي: تطوير معاهدات واتفاقات دولية أكثر فعالية لمواجهة التحديات البيئية، مع ضمان التزام جميع الدول بالأهداف البيئية العالمية. [1]

ب. السياسات المستدامة: التشجيع على تبني سياسات بيئية تدعم الاستدامة، مثل تعزيز الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري، وحماية التنوع البيولوجي. [2]

ج. الإصلاحات الاقتصادية الخضراء: تشجيع الحكومات على اعتماد سياسات اقتصادية "خضراء" تشمل تحفيز الاستثمار في التقنيات النظيفة وتنظيم الأنشطة الصناعية بما يتوافق مع المعايير البيئية[3].

د. التشجيع على المشاركة المجتمعية: زيادة مشاركة المجتمع المدني في السياسات البيئية، عبر تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين وتوفير منصات للتشاور حول القضايا البيئية[4].

الخلاصة:

البيئة تمثل تحديًا معقدًا للعلوم السياسية لأنها تتداخل مع القضايا الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وهي تتطلب تنسيقًا بين الدول والأطراف الفاعلة المختلفة. يتعين على العلوم السياسية التركيز على دراسة سياسات البيئة عبر مستويات متعددة، من السياسات الوطنية إلى الاتفاقات الدولية، ومعالجة التحديات الناجمة عن العولمة والتفاوتات الاقتصادية. علاوة على ذلك، تسهم العلوم السياسية في تطوير الحلول المستدامة التي توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

ثالثا: تحديات الرقمنة :

الرقمنة أصبحت واحدة من أهم التحولات التقنية التي أثرت على جميع جوانب الحياة البشرية في العصر الحديث، بما في ذلك المجال السياسي. التأثيرات الكبيرة لهذه التحولات على السياسة والسياسات العامة تخلق تحديات جديدة للعلوم السياسية. الرقمنة تعني استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الحياة، من معالجة البيانات إلى التواصل بين الأفراد والحكومات، وتؤثر في كيفية ممارسة السياسة، تنظيم الانتخابات، وتأثير الإعلام على الرأي العام. [5]

---

[1]- الأمم المتحدة، مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة، https://www.un.org/ar/conferences/environment?utm، تاريخ المشاهدة 2/05/ 2025.

[2]- أسامة محمد الحسيني، الاقتصاد الأخضر، الجزء1، البيئة والتنوع البيولوجي، 2015.

[3]-GIS ARAB، الاقتصاد الأخضر والتنمية وتجارب بعض الدول، 14 أغسطس 2023. https://gisarabi.com.

[4]-https://awonksa.com/التوعية-البيئية/؟utm

[5]- قاسم دنش، كيف تؤثر التكنولوجيا الحديثة في المشهد السياسي العالمي وترسم السياسات؟، 13 آذار 2012. https://www.almayadeen.net/reports.

1-تأثير الرقمنة على السياسات والممارسات السياسية:

أ. التأثير على المشاركة السياسية: الرقمنة فتحت المجال أمام طرق جديدة للمشاركة السياسية، مثل الحملات الانتخابية على الإنترنت، والمشاركة في النقاشات العامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. لكنها أيضًا تثير تحديات حول إمكانية الوصول للمعلومات، وتأثير الحملات الرقمية على اختيارات الناخبين، بالإضافة إلى نشر المعلومات المضللة.

التحدي السياسي: على الرغم من تعزيز المشاركة، فإن الرقمنة قد تسهم أيضًا في زيادة تهميش بعض الفئات الاجتماعية التي قد تفتقر إلى الوصول إلى الإنترنت أو القدرة على استخدام الأدوات الرقمية. [1]

التهديدات الرقمية: من خلال الفضاء الرقمي، يمكن لأطراف خارجية التأثير في الانتخابات من خلال نشر الأخبار الكاذبة أو التدخل في الأنظمة الانتخابية. [2]

ب. تحول الإعلام والاتصال: تُغير الرقمنة وسائل الإعلام بشكل جذري، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي المنصة الرئيسية لنقل الأخبار والمعلومات. هذا التحول يخلق تحديات جديدة فيما يتعلق بكيفية إدارة المعلومات، خصوصًا في ظل وجود منصات غير خاضعة للإشراف الكافي. [3]

التحولات الإعلامية: أصبحت المعلومات تنتقل بسرعة كبيرة، مما يصعب على الحكومات السيطرة على الخطاب العام أو منع انتشار الأخبار المضللة. هذه الفوضى المعلوماتية تؤثر بشكل مباشر في السياسة العامة والقرارات السياسية.

التهديدات الأمنية: وسائل الإعلام الرقمية تمثل ساحة رئيسية لانتشار المعلومات المضللة والشائعات التي قد تؤثر في استقرار النظام السياسي. [4]

ج. التحديات في تنظيم الانتخابات: الرقمنة أحدثت تحولًا كبيرًا في طرق تنظيم الانتخابات، حيث أصبحت بعض الدول تعتمد على التصويت الإلكتروني أو استخدام التكنولوجيا في إدارة الانتخابات.

---

[1]-بركاني خديجة، الحق في المشاركة السياسية في ظل الرقمنة: الفرص والتهديدات، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 2، في 2024/12/30، ص ص 78/53.

[2]- خيرة مونية منصوري، وافية تجاني، التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية، أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، http://dspace.univ-ghardaia.dz/jspui/bitstream/123456789/7466/1/

[3]- وعد المؤمني، السياسة ووسائل الإعلام الرقمية: تحوّلات وتحديات، مركز قاف،2023/10/11. https://www.qaafe.net/_files/ugd/1f6d95_63121fa7adb64560a048d316ff88355c.pdf

[4]- يايمن بودهان، تأثير الأخبار الزائفة على الثقة في المحتوى الرقمي والهوية المهنية لمؤسسات الإعلام في الجزائر، العدد3، مركز الجزيرة للدراسات، 1 يناير 2024. https://aljazeerajournal.aljazeera.net/article

الانتخابات الرقمية: الرقمنة قد تساهم في تسهيل الوصول إلى الانتخابات وزيادة المشاركة، لكن ذلك يثير تحديات أمنية كبيرة، خاصة في مجال حماية البيانات والخصوصية ومنع التلاعب في نتائج الانتخابات.

الإشراف الرقمي: ضرورة وضع أنظمة رقابة فعالة لضمان نزاهة الانتخابات في الفضاء الرقمي، وتجنب التلاعب في نتائج التصويت أو استخدام التقنيات للضغط على الناخبين. [1]

2-الرقمنة وتعزيز النزاعات السياسية:

أ. التضليل المعلوماتي والنزاع السياسي: من خلال الرقمنة، يمكن نشر الأخبار المضللة والأنماط الاستفزازية بسرعة، مما يساهم في تقسيم الرأي العام ويعزز من النزاعات السياسية.

التهديدات المعلوماتية: الشبكات الاجتماعية أصبحت مساحات لتشكيل الهويات السياسية من خلال المعلومات المشوهة أو المتحيزة، مما يسهم في زيادة الانقسامات السياسية في المجتمعات.

الاستقطاب السياسي: الانخراط في "فقاعات المعلومات" أو ما يُسمى بـ "الغرف الصدى" يعزز الاستقطاب، حيث يظل الأفراد في دوائر من الآراء المتشابهة ويبتعدون عن الحوار مع الآخرين ذوي الآراء المختلفة.

ب. التدخلات الأجنبية: الرقمنة توفر أدوات جديدة للدول أو الجماعات السياسية للتدخل في شؤون الدول الأخرى، سواء عبر الإنترنت أو من خلال تنظيم حملات تأثير للتلاعب بالرأي العام.

الهجمات السيبرانية: تزداد المخاوف من الهجمات السيبرانية التي قد تستهدف الأنظمة السياسية أو الاجتماعية لدولة ما، مما قد يؤدي إلى تقويض الثقة في الأنظمة الديمقراطية أو تهديد الاستقرار السياسي.[2]

3- الرقمنة وتحولات الدولة والمجتمع:

أ. الدولة الرقمية: الرقمنة تساهم في تحول دور الدولة في تنظيم الحياة العامة، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة، كالتعليم والصحة، وإنفاذ القوانين، والتحليل البياني لاحتياجات المواطنين.

التحدي السياسي: مع تبني الدولة للتكنولوجيا، تظهر تساؤلات حول توازن السلطة بين الحكومة والمواطنين. كيف يمكن للدولة ضمان الخصوصية وحماية الحقوق المدنية في ظل الاستخدام المكثف للتكنولوجيا. [3]

---

[1]-بسمة محمد امين، التصويت الالكتروني كالية للتحول الرقمي:دراسة تحليلية، مجلة البحوث القانونية ، المجلد 18، العدد 86، ديسمبر 2023، ص ص 761/553، على الموقع : 10.21608/MJLE.2023.340870

[2]-التحرير، غارديان: المعلومات المضللة عبر الإنترنت صناعة القرن 21، الجزيرة ، 2023/02/18. على الموقع : https://www.aljazeera.net/politics/2023/2/18

[3]- التحول الرقمي والتحول الاجتماعي ، فرع بنغازي، على الموقع : https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-322/

الرقابة على البيانات: الحكومات قد تسعى إلى زيادة الرقابة على البيانات الرقمية لمتابعة الأنشطة السياسية، مما يثير القلق بشأن حقوق الأفراد في الخصوصية. [1]

ب. المجتمع المدني الرقمي: من خلال الرقمنة، أصبحت منظمات المجتمع المدني أكثر قدرة على التنظيم والتعبئة من خلال منصات الإنترنت، مما يمنحها قوة أكبر في مواجهة الحكومات، سواء في حركات الاحتجاج أو الحملات السياسية.

الاحتجاجات الرقمية: الرقمنة ساعدت في تسهيل تحركات احتجاجية مثل "الربيع العربي"، لكنها أيضًا جعلت من السهل على الأنظمة السياسية استخدام التكنولوجيا لقمع المعارضة، مثل مراقبة الشبكات الاجتماعية أو قطع الإنترنت في حالات الطوارئ. [2]

4-تحديات أخلاقية وقانونية للرقمنة في السياسة:

أ. حماية الخصوصية وحماية البيانات: البيانات الشخصية أصبحت سلعة ثمينة تُستخدم لأغراض سياسية وتجارية. مع تزايد استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، تواجه العلوم السياسية تحديات متعلقة بحماية الخصوصية.

القانون والسياسات: الدول بحاجة إلى تطوير قوانين جديدة لحماية بيانات المواطنين وضمان عدم استغلالها في أغراض سياسية أو تجارية بطرق قد تُضر بحقوق الأفراد.

ب. التأثير على الديمقراطية: بينما تفتح الرقمنة المجال لمشاركة أكثر فعالية، فإنها أيضًا قد تهدد الديمقراطية من خلال تقوية السياسات الشعبوية والتلاعب بالرأي العام عبر البيانات الرقمية. [3]

التلاعب في الانتخابات: من خلال منصات مثل فيسبوك وتويتر، يمكن للأطراف الفاعلة استخدام خوارزميات محددة للتأثير في رأي الناخبين ودفعهم نحو اتخاذ قرارات معينة.

5-استجابة العلوم السياسية لتحديات الرقمنة:

أ. تطوير أطر تحليلية جديدة: العلوم السياسية يجب أن تضع أطرًا جديدة لدراسة التأثيرات التي تحدثها الرقمنة على السياسة. من الضروري توسيع نطاق الدراسات لتشمل تأثيرات البيانات الكبيرة، الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات على اتخاذ القرارات السياسية. [4]

---

[1]-التحول الرقمي والتحول الاجتماعي، المرجع السابق.

[2]-نفس المرجع.

[3]-معزوز دليلة، والي نادية، مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية واليات حمايتها، المجلد 9، العدد 3، 2024/09/01، ص ص 832/815.

[4]- رافي برازي، الذكاء الاصطناعي والعلوم السياسية: مجالات التأثير ومخاطر التنفيذ، 20 أبريل 2025، https://bawabaai.com

ب. تعزيز الدراسات السيبرانية: دراسة الأمن السيبراني وكيفية تأثير الهجمات السيبرانية على الأمن الوطني، استقرار الحكومات، وحقوق الأفراد أصبحت جزءًا أساسيًا من مجالات البحث السياسي في العصر الرقمي.[1]

ج. التأكيد على الحوكمة الرقمية: يجب أن تركز الدراسات السياسية على تعزيز الحوكمة الرقمية، بحيث تضمن استخدام التكنولوجيا بطريقة تحترم حقوق الأفراد، تضمن الشفافية، وتقلل من التهديدات مثل الرقابة والمراقبة المفرطة. [2]

الخلاصة

الرقمنة تمثل تحديًا كبيرًا للعلوم السياسية بسبب تأثيراتها الواسعة على المشاركة السياسية، التنظيم الانتخابي، الرأي العام، وحوكمة الدولة. في ظل الرقمنة، يتعين على العلوم السياسية مواكبة التغيرات السريعة في التكنولوجيا من خلال تطوير أطر نظرية ومنهجية جديدة لفهم تأثيرات الرقمنة على السياسة، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالخصوصية، الأمن السيبراني، والإعلام الرقمي. في الوقت ذاته، يجب أن تسعى السياسات العامة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في عصر أصبح فيه الفضاء الرقمي ساحة جديدة للنزاعات السياسية.

---

[1]– هادير أحمد، مشروع حالة العلم : "الأمن السيبراني في الدراسات السياسية"، مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، 20 يناير 2025. https://egyptianenterprise.com

[2]–موقع حكومي رسمي تابع لحكومة المملكة العربية السعودية، السياسات المُستمدة من سياسة الحكومة الرقمية، https://my.gov.sa/ar/content/169?utm.2025/05/01

خاتمة:

بعد رحلة علمية شاملة عبر محاور السداسيَين الأول والثاني، نختتم هذا المقياس بتأكيد الأهمية المركزية للعلوم السياسية في فهم التعقيدات التي تحكم العالم المعاصر. فقد تناولت الخطة الدراسية، بدءًا من المقدمة العامة والمفاهيم الأساسية كالسلطة والدولة والشرعية، مرورًا بالنظريات السياسية المتنوعة (من الليبرالية إلى الماركسية والتيار النسوي)، ووصولًا إلى تحليل الأنظمة السياسية والمؤسسات الحاكمة، الأسسَ التي تُبنى عليها التحليلات السياسية. كما سلط السداسي الثاني الضوء على التفاعل بين السياسات العامة والحوكمة، وديناميكيات العلاقات الدولية، والتطور التاريخي للفكر السياسي، والتحديات الراهنة التي تواجهها الديمقراطية والبيئة والفضاء الرقمي.

هذا التكامل بين النظرية والتطبيق، وبين الماضي والحاضر، يُبرز كيف أن العلوم السياسية ليست مجرد أداة أكاديمية، بل هي عدسةٌ نقدية لفهم الصراعات والتعاون، وتقييم السياسات، واستشراف المستقبل. فمن خلال الربط بين المفاهيم النظرية كالقوة والصراع، والواقع العملي كالأزمات البيئية أو تأثير العولمة، يتعلم الدارس كيفية تحليل الظواهر السياسية بمنهجية علمية، مع إدراك الدور الحيوي للفرد والمجتمع في تشكيل الأنظمة والحلول.

ختامًا، يُعد هذا المقياس نقطة انطلاقٍ لفهمٍ أعمق للتفاعلات السياسية المحلية والعالمية، وتذكيرًا بأن التحديات المعاصرة — من أزمات الشرعية إلى ثورة الرقمنة — تتطلب وعيًا متجددًا بأدوات العلوم السياسية. فبقدر ما تحمل هذه التحديات من مخاطر، فإنها تفتح آفاقًا للإبداع في صياغة سياسات أكثر عدالةً وشمولية. وهكذا، يُختتم المسار بدعوة إلى تبني رؤية نقدية فاعلة، تجعل من الدراسة الأكاديمية جسرًا نحو مشاركة مسؤولة في صنع التاريخ السياسي للإنسانية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالعربية:

1- الكتب والمطبوعات:

1. احمد داخل خلاصي، محاضرات في الديمقراطية مادة الفصل السداسي الأول، جامعة البصرة، دس.
2. أحمد سليم البرصان، علم السياسة المفاهيم والأسس الدولة السلوك السياسي السياسة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، دون سنة نشر.
3. احمد عطية، القاموس السياسي، منشورات دار النهضة العربية، مصر، 1974، ط 5.
4. أحمد مصطفى الحسين، مدخل الى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2022.
5. ازهار هاشم أحمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفدرالي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014.
6. أسامة محمد الحسيني، الاقتصاد الأخضر، الجزء1، البيئة والتنوع البيولوجي، 2015. حمد أبو زيد محمد، الازدواج البرلماني وأثره في تحقيق الديمقراطية، دراسة مقارنة تطبيقية على النظام الدستوري المصري، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1995.
7. اندرو فنست، نرجمة مالك أبو سهيوة، محمود خلف، نظريات الدولة، دار الجبل بيروت، الطبعة الأولى، 1990.
8. بن اعراب محمد، محاضرات في القانون الدستوري، ألقيت على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، 2019-2020.
9. بن مسعود أحمد، محاضرات مقياس: القانون الدستوري والنظم السياسة مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2021-2022.
10. بوسراج زهرة، الحماية الدولية للبيئة، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، 2021-2022.
11. جعفر بن موسى، مدخل الى علم السياسة المعاصر، طنجة المغرب، د ت ن.
12. جميل صليبا، القاموس الفلسفي، الجزء الأول، منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1982.
13. جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية ماهي الفدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم؟، ترجمة: مها تكلا، منتدى الاتحادات الفدرالية، 2007.
14. جون ستيورات مل، أسس الليبرالية السياسية، تحقيق إمام عبد الفتاح إمام و ميشيل متياس، مكتبة مدبولي، 1996.

15. جون مينو ترجمة جورج يونس، مدخل الى علم السياسة، منشورات عويدات بيروت، الطبعة الثانية، 1977.

16. رونالد واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة: غالي برهومة، طبعة خاصة، الكندية لبيانات المطبوعات، 2006.

17. زيد حمزة موسى، القانون الدستوري، كلية المستقبل الجامعة، قسم القانون، 2021.

18. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2005.

19. شليغم سعاد، مطبوعة مقياس الديمقراطية التشاركية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.

20. عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2007-2008.

21. عبد القوي السيد سامح (2009)، التدخل الدولي بين المنظور الانساني والبيئي، مصر، دار الجامعة الجديدة.

22. عبد الوهاب الكيالي، كامل زهير، الموسوعة السياسية، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.

23. عبير شليغم، مدخل العلاقات الدولية، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية، موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك شعبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.

24. علاء محمد مطر، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط2، 2019.

25. علاء محمد مطر، مبادئ العلوم السياسية، جامعة الاسراء فلسطين، 2018.

26. علاق جميلة، محاضرات في مقياس الدولة والمجتمع المدني، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، 2020-2021. خليل احمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1984.

27. علي محمد الدباس، السلطة التشريعية وضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية دراسة مقارنة، وزارة الثقافة، عمان، 2008.

28. كيفن باسمور، الفاشية، ترجمة: رحاب صلاح الين، دار النشر مؤسسة هنداوي، 2014.

29. لزهر خشايمية، محاضرات القانون الدستوري، ألقيت على طلبة السنة أولى ل م د، قانون دولي وعلاقات دولية، السنة الجامعية 2018/2017.

30. مثنى فائق العبيدي، مقاربات نظرية في السياسة العامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2019.

31. محمد الرضواني، مدخل الى علم السياسة، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، الطبعة الثانية، 1967.

32. محمد النويمي، النظم السياسية، وزارة الثقافة القطرية، إدارة الإصدارات والترجمة، الطبعة الأولى، 2024.

33. محمد طه، مدخل على علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

34. محمد عبدالله الرحيم، اساسيات الإدارة والتنظيم، عالم الكتاب، القاهرة، ط 3، 1992.

35. مركوس بوكنفورديه، دليل عملي على بناء الدساتير تصميم السلطة التنفيذية، ط2، مؤسسة الدولة للديمقراطية والانتخابات حول بناء الدساتير، 2011.

36. موريس دي فارجي ترجمة سليم حداد، علم اجتماع السياسة، الطبعة الثانية، 2001.

37. موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، 1994، المجلد الأول.

38. نعيم شلغوم، دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأردن، 2006.

39. نوتال بوهالي، دروس عبر الخط في القانون الدستوري نظريتا الدولة والدساتير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، 2023.

40. وليد كاصد الزيدي، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، سلسلة مصطلحات معاصرة، دار محفوظات العتبة العباسية المقدسة، 2019.

2- المجلات:

1. الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة – النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا-، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 03، العدد 02، 2018.

2. احمد رشا سلام، المسؤولية عن التلوث النووي في إطار قواعد لقانون الدولي، المجلد 59، العدد الثاني، الجزء الأول، 2017.

3. أحميد محمد احميد، – العولمة والسيادة، مجلة البيان العلمية، العدد 16، 2023.

4. أرزوال يوسف، الأمن الإنساني دراسة نظرية، الحوار الثقافي، المجلد 05، العدد 02، 2016.

5. أسامة عبد علي خلف، موقع السلطة القضائية في النظم السياسية ودورها السياسي النظام الجمهوري الرئاسي في تركيا انموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد 79، 2024.

6. أكحل محمد، الحكامة: مقاربة نظرية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد4، العد3، 2021.

7. أميرة عادل أحمد، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 02، 2021.

8. امين بلعيفة، عبد النور زوامبية، ازمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، 2019.

9. بتة الطيب، مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2021.

10. برقوق يوسف، التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، مجلة الباحث القانوني، المجلد 01، العدد 01، 2020.

11. بركاني خديجة، الحق في المشاركة السياسية في ظل الرقمنة: الفرص والتهديدات، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 2، في 2024/12/30.

12. بسمة محمد امين، التصويت الالكتروني كالية للتحول الرقمي: دراسة تحليلية، مجلة البحوث القانونية ، المجلد 18، العدد 86، ديسمبر 2023.

13. بشير ناظر الجحيشي، الفساد السياسي : دراسة في علم الاجتماع، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، مجلة العلوم التربوية والنفسية (الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية)، جامعة بيرزنت، 2014.

14. بلعور مصطفى، المؤسسة التشريعية في الجزائر بين التعديلات الدستورية والممارسة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 07، 2013.

15. بن حمزة نبيل، العلاقات الدولية بين التعاون والصراع – دراسة في تداعيات جائحة كورونا، مجلة طبنـة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، 2023.

16. بن شعيب بلقاسم، ثنائية الاقتصاد والسياسة في فلسفة كارل ماركس، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 14، العدد 1.

17. بوريش رياض، السياسات العامة من منظور حكومي، الحوار المتوسطي، المجلد 04، العدد 01، 2013.

18. بوصيلة أمينة، التنافس الدولي على الموارد –نموذجا منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مجلة اكاديمية للداسات السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2024.

19. بوقرط ربيعة، بلمديوني محمد، دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 02، 2022.

20. توفيق المالكي دور الحكم الديمقراطي الصالح في تعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد1، العدد 1، في 2012/02/02.

21. جباري لحسن زين الدين، الطبيعة القانونية للنظام الرئاسي في تجسيد قيم الديمقراطية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السادس، العدد 02، 2020.

22. جلا حدادي، الدبلوماسية البيئية بين متطلبات العلم وإكراهات السياسة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، 2024.

23. جلطي منصور، وظيفة الدولة في الأنظمة الدستورية –دراسة تأصيلية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 8، العدد 1، 20/06/30.

24. جلطي منصور، وظيفة الدولة في الأنظمة الدستورية، دراسة تأصيلية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 8، العدد 1، 2020.

25. جهيدة ركاش، دور المؤسسات التشريعية في صنع السياسات العامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 10، 2016.

26. حسين صالح سميع، الصراع السياسي الدولي مفهومه، أسبابه و انواعه، مجلة آداب الجديدة، العدد 15، ديسمبر 2022.

27. حمزه سليمان عبد الكريم السلامات، النظرية الليبرالية السياسية في الفكر السياسي الغربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 17، 2018.

28. حمود صبرينة، تداعيات التحديات البيئية على الرفاه الإنساني، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد 02، 2022.

29. حمياز سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 05، العدد 01، 2016.

30. حمياز سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 05، العدد 01، 2016.

31. حنصال ابتسام، صوار يوسف، العلاقة بين أبعاد الحوكمة والنمو الاقتصادي: تشخيص الإطار المؤسسي في الدول العربية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021.

32. حياة مدان، حول مفهوم المجتمع المدني، الحوار الثقافي، المجلد 4، العدد2، 2015.

33. خليل حسين، القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها، مجلة الدفاع الوطني، العدد 65، 2008.

34. خيام محمد الزغبي، العولمة وأثرها على العلاقات الدولية، مجلة جامعة الفرات، العدد 64، 2024.

35. ذبيح زهيرة، استقلالية السلطة القضائية دراسة مقارنة بين القانون والشريعة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 1، 2017.

36. رقولي كريم، النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد01، 2019.

37. رنيساء كحول، هشام بوحوش، التسوية القضائية لمنازعات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد 1، العدد1، 2023.

38. زاير إلهام، دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2019.

39. زواوي نوال، المداخل النظرية لتحليل مفهوم السلطة، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي غليزان، العدد 3، 2020 .

40. سامي يوسف أحمد، المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1993– 1967،مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 13، العدد 01، 2011.

41. سامية، عمر حمداوي، دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 02، 2015.

42. صليحة بوزيد (2021)، فلسفة عصر التنوير في فرنسا و دورها في تطور الفكر الاستعماري، مجلة قضايا تاريخية، المجلد6، العدد 02.

43. عادل عبد الصادق، الذكاء الاصطناعي الفرص والتحديات المستقبلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 105، مايو 2023.

44. عبد الرزاق حسن، الأحزاب السياسية وإشكاليات الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد 2، 2022.

45. عبد القادر نابي . عبد العزيز خنفوسي، دور مبدأ التوازن بين السلطات في ضمان بناء دولة القانون، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

46. عبد اله الجبور، الوعي السياسي، مجلة الوعي السياسي، العدد02، 2023.

47. العراجي عبد الكريم، زاوي مصطفى، الدولة في سياق تعدد المفاهيم، مقاربة في تفكيك النشاة والمسار الحضاري، مجلة متون، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2017.

48. علال قاشي، المنهج المقارن في البحث العلمي، في ميدان الدراسات القانونية، مجلة الاستيعاب، العدد 7، جانفي 2021.

49. علي عروسي، محمد المهدي بن السيحمو، اختصاصات المحكمة الدستورية في الجزائر حسب التعديل الدستوري لسنة 2020، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.

50. عمار محمد علي سليمان، تحليل دور الدستور الفرني في تحقيق التوازن بين السلطات – التنفيذية، والتشريعية والقضائية، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، المجلد 3، العدد 11، 2023.

51. عواطف علي خريسان، الفساد السياسي والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، المجلد 47، العدد 103، 2023.

52. العوفي حكيمة، –ardl–السياسات الاجتماعية والنمو الاقتصادي –دراسة قياسية باستعمال نموذج، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، 2023.

53. غفران بنت عايض القحطاني، تدويل السيادة الوطنية في ظل المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مجلة العربي للنشر العلمي، العدد اثنان وأربعون، 2022.

54. فرح منياء حسين، أنواع السياسات العامة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 09، العدد 70، 2021.

55. فوكة سفيان، أزمة الديمقراطية في العالم العربي : بحث في أسباب الاستدامة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 5، العدد 1، 2016.

56. فيصل الراوي رفاعي، العولمة السياسية والسياسة التعليمية، المجلة التربوية لكية التربية بجامعة سوهاج، المجلد 58، العدد 58، 2019.

57. لاطرش إسماعيل، مبدأ السيادة الشعبية وآليات ممارستها وتجسيدها في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، 2021.

58. لجلط فواز، الأحزاب السياسية والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020.

59. لخذاري جلول غربي محمد، التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2023.

60. لسامرائي نزار عبد الغفار، اتجاه النقدي في الدراسات الاعلامية: مدخل نظري، مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد02، العدد02، 2020.

61. مجدان محمد، مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر (1989–2021) بين الفعالية والضعف، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 14، العدد 2، 2021.

62. محفوظ بن صغير، دور منظمات المجتمع المدني في حماية وترقية حقوق الإنسان في الجزائر، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 02، العدد 01، 2014.

63. مخلوف ساحل، إشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بع الحرب الباردة في العالم الاستراتيجي، العدد 6، مركز الشعب للدراسات، الجزائر، 2008.

64. مرزاقة قراس، مدحل إلى السياسات البيئية كتوجه عالمي نحو حماية البيئة، مجلة السياسة العالمية، المجلد8، العدد1، 2024.

65. مريم مختاري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في معوقات الداخلية والخارجية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد01، العدد 03، 2013.

66. مساهل فاطمة، الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، 2015.

67. مسعود نور الدين حسين، نظام الاتحاد الفدرالي المعاصر، المجلة القانونية، المجلد 09، العدد 11، 2021.

68. معزوز دليلة، والي نادية، مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية واليات حمايتها، المجلد 9، العدد 3، 2024/09/01.

69. نابي عبد القاد، حنفوسي عبد العزيز، دور مبدأ التوازن السلطات في ضمان بناء دولة القانون، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

70. نورية حجيج، دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.

71. هجيرة أوبعيش، تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

72. وفاء سالم محمد الحربي، السياسة الاجتماعية وسياسة الرعاية الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 81، العدد 1، 2024.

3- الرسائل الجامعية

1. باسل احمد 3ذياب عامر، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2014.

2. نوال زواوي: إستراتيجيات الفاعلين في ضغوط العمل دراسة ميدانية بجامعه البليدة 2، مذكرة ماجستير تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية،2014،2015.

3. ياسر رشيد مهنة، أثر اللامركزية الإدارية على وحدة الدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2018.

المواقع الإلكترونية

1. اسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الفكر السياسي والنظرية السياسية : دراسة مقارنة ، سبتمبر2016، ص 7 على الموقع:https://www.researchgate.net/publication/315382771

2. أحمد عبد الله الناهي ، خضر عباس عطوان، السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية، المنهل، 2018، على الموقع https://books.google.dz/books.

3. مالية بصال، منهج البحث التاريخي، التعريف، الخطوات، المزايا، مجلة دراسات، المجلد 11، العدد 2، نوفمبر 2، نوفنبر 2022. على الموقع https://asjp.cerist.dz/en/article/205151

4. بدر الغامدي، المنهج الإحصائي في العلوم السياسية، دراسة للاستشارات، الدراسات والترجمة، على الموقع: https://drasah.com/Description.aspx?id=7088.

5. Ramona coman, amandine crespy, frederic louault, methodes de la science politique : de la question de départ a l'analyse des données, dans : méthodes en science humaines, diriger : Jean-Marie De Ketele, Jean-Marie Van der Maren et Marie Duru-Bellat, De Boeck Supérieur s.a., 2016. /

6. لمى الشهري، المنهج التجريبي، دراسة الأفكار للبحث والتطوير ، 2024/11/13، على الموقع: https://study.sa

7. الكاتب العربي، ماهي التحديات التي تواجه الباحثين في الدراسات التجريبية ؟، 2024/06/27، على الموقع: https://blog.ajsrp.com

8. بخوش نجيب، سراي سعاد، الإجراءات المنهجية لاستخدام تحليل المضمون في بحوث الاعلام ، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، المجلد 3، العدد 2، https://asjp.cerist.dz/en/article/141984

9. Valéry Ridde, Abdourahmane Coulibaly, Lara Gautier, Les études de cas, in Méthodes et approches en évaluation des politiques publiques, Sous la direction d'Anne Revillard, Québec : Éditions science et bien commun, sur site https://scienceetbiencommun.pressbooks.pub/evaluationpolpub/chapter/les-etudes-de-cas/#:~:text=L'int%C3%A9r%C3%AAt%20des%20%C3%A9tudes%20de,d'assurer%20une%20triangulation%20empirique.

10. محمد تيسير، كيفية اعداد دراسة الحالة، أربع خطوات رئيسية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2022/01/15، على الموقع: https://blog.ajsrp.com

11. احمد مجدي، منهج دراسة الحالة : الأهمية ، الخطوات ، الأهداف ، 2022/06/20، على الموقع

12. :https://www.maktabtk.com/blog/post/212/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9.html

13. الكاتب العربي أنواع واشكال دراسة الحالة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2024/04/06، على الموقع :

14. https://blog.ajsrp.com/%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D9%88-%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9

15. مالك لخضر، بعلة الطاهر، الأسس المنهجية لجمع البيانات الإحصائية في البحوث الاجتماعية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 5، د ت ن https://asjp.cerist.dz › downArticle

16. نهى العقاد، أدوات جمع المعلومات: الملاحظة، على الموقع: https://www.kau.edu.s

17. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1، ص 43-63 ثنيو فاطمة الزهراء، الملاحظة: تقنية كثيرة الورود ونادرة التوظيف، https://asjp.cerist.dz/en/article/121166

18. ريم الانصاري، تعريف الملاحظة في البحث العلمي، على الموقع:-https://drasah.net/blog post/index/122

19. عدنان بوزان، ماهية السلطة، فهم مفهومها في السياق السياسي، مجلة البحوث والدراسات، 28/أفريل/ 2024، على الموقع:https://azadiposts.com/2023-10-06-12-57-11/352-2024-04-28-23-04-57.html

20. القوة بين مفهومها وأشكالها في علم السياسة المعاصرة، ن بوست، بتاريخ 29/افريل/2018، على الموقع: عبد اللطيف مشرف، https://www.noonpost.com/23101

21. https://www.lebarmy.gov.lb/ar

22. شمخي جبر، الصراع السياسي، الوطن، على الموقع:

23. https://www.al-watan.com/article/255437

24. Alifatul Hidayatin, Wildana Wargadinata, Faris Maturedy، مفهوم الصراع السياسي لموريس دي فارجي بالتطبيق على رواية "الفارس الجميل" ، Journal on Arabic Language and Literature , Volume 06 .Nomor 01, Bulan Januari – Juni 2023|p3| ISSN: 2621-1343

25. https://www.aljazeera.net/2004/10/03.

26. Adam bilinski, Qu'est-ce qu'un régime ? sur site: https://study.com/learn/lesson/regime-types-characteristics-example.html.

27. "Toupictionnaire": Le dictionnaire de politique, Régime politique, sur

28. https://www.toupie.org/Dictionnaire/Regime.htm

29. دعاء عبد النبي حامد، نظرية ما بعد الاستعمار في ظل تداعيات العولمة: دراسة فلسفية تحليلية من منظور إفريقي، 3 يويو 2024، https://qiraatafrican.com/20718

30. قسم البحوث والدراسات للجزيرة، أنواع الصراع ومفهومه، على موقع الجزيرة:

31. فلاح اسماعيل حاجم، تكامل النظام القانوني في الدولة الفيدرالية نظرة قانونية، شبكة النبأ المعلوماتية، 6 شباط 22008، https://annabaa.org/nbanews/68/262.htm?utm

32. أحمد أبو دية، هدى غصن آية جراد، الفساد السياسي في الوطن العربي: حالة دراسية، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بينزرت، 2014. https://www.muwatin.birzeit.edu/ar/node/5553?utm

33. الموسوعة، أنواع الأحزاب السياسية وأثرها على المجتمع، 5 أكتوبر 2024. https://www.arb6.com

34. إبراهيم الرشاد، المرونة في تطبيق الأنظمة: بين الحوكمة والالتزام بالسياسات والتكيف مع التحديات المتغيرة، 2025. https://www.linkedin.com/pulse

35. FREE TECH، التعاون الدولي في مكافحة الجرائم السيبرانية: التحديات والفرص، 2025/04/09. https://freetech.tech/information-security-essentials

36. الجزيرة، إندبندنت: التلوث بسبب العولمة يقتل مئات الآلاف سنويا، 2017/03/30.

37. سلام المقداد، السيادة: بين المفهوم والعوائق، مجملة محكمة، عبر الموقع: https://mahkama.net

38. منار ممدوح، مفهوم الشرعية، الموسوعة السياسية، 2021/04/26، على الموقع: -https://political encyclopedia.org/dictionary9

39. منار ممدوح، مفهوم الشرعية، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/dictionary/؟

40. الشرعية: مفهومها وأنواعها ونماذجها–وأزمة الشرعية، ملتقى الباحثين العرب، 15 سبتمبر، 2019، على الموقع: التحرير، https://arabprf.com/?p=177

41. محمد شكري أبو رحيل، هانم احمد محمود سالم، دور مجلس الدولة في الموازنة بين المشروعية والامن القانوني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2. على الموقع:https://jdl.journals.ekb.eg

42. احمد زكرد، إشكالية الدولة بين المشروعية واللامشروعية، العدد 7528، 2023. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=784071

43. مجدي عبد الحافظ، الشرعية والمشروعية بين الفلسفة السياسية وبين فلسفة القانون والأخلاق، التباين العدد 49 https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue049

44. محمد عبد الجبار الشبوط، الشرعية السياسية: الشرعية والمشروعية، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/36032

45. مصطفى محمود عبده، احمد عبد الحكيم النجاشي واخرون، النظرية الليبرالية من منظور النظرية السياسية: دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع: https://democraticac.de/?p=92927

46. محمد دوير، مفهوم الاغتراب عند كارل ماركس، موقع المواطن، 14 يوليو 2020، https://muwatin.net/

47. جميل النمري، تيار للاشتراكية الديمقراطية العربية، 2011، https://alghad.com/Section.

48. حسن حنفي، «الاشتراكية الديمقراطية» بين النظرية والتطبيق، 29 نوفمبر 2013، https://www.aletihad.ae/wejhatarticle

49. A history of democracy in Europe: from Ancient Greece to the European Union, 2024. https://www.europeana.eu/en/stories/a-history-of-democracy-in-europe-from-ancient-greece-to-the-european-union

50. الأمم المتحدة حقوق الإنسان، لمحة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان والديمقراطية، https://www.ohchr.org/ar/about-democracy-and-human-rights?utm

51. جون ي. درايزك وآخرون، دليل أكسفورد للنظرية السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11 أغسطس 2022. https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/the-oxford-handbook-of-political-theory.aspx

52. أيمن عمر، قوة الأفكار.. كيف تشكل النظريات السياسية المجتمعات؟، 2024/03/11. https://www.aljazeera.net

53. حرزالله محمد لخضر، نظام الحكم في الدول العربية وعقدة الشرعية والتداول على السلطة!، 10-08-2021، https://mauritania13.com/node/16561

54. أيهم نور الصباح حسن، مقال في الوعي السياسي – أنظمتنا الهجينة : في الشمولية والاستبداد و حُكم اللصوص، العدد 7388، 2022، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=770107

55. محمد الأمين، الأنظمة الشمولية وخصائصها الرئيسية وأنواعها وتأثيرها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، 27 أبريل 2025، https://www.2thar.com/2024/08/totalitarian-regimes.html?utm

56. عمر كوش، هل ينفع القمع السياسي النظم السلطوية؟، 17 أبريا 2024، https://diffah.alaraby.co.uk

57. أسماء صابر عبد المحسن عبد العزيز الخولي، الشمولية، 15-07-2023، https://political-encyclopedia.org/dictionary

58. موسوعة الهولوكوست، ألمانيا: تأسيس الدكتاتورية النازية، https://encyclopedia.ushmm.org /content/ar /article/foundations-of-the-nazi-state?utm

59. أحمد عبدربه، ألمانيا بين الحرب العالمية الأولى والثانية.. صعود النازية، 9 أكتوبر 2021، https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09102021&id=d105d2d8-30c9-4a04-b60b-2a9f6e4b6028&utm

60. ميتالسي، بينيتو موسوليني: صعود وسقوط زعيم الفاشية الإيطالية، 28 أبريل 2025، https://metalsy.com

61. تقارير دولية، زعيم كوريا الشمالية يشدد على مبدأ "الأيديولوجيا أولاً" للجيش، العربي الجديد، 25 فبراير 2025، https://www.alaraby.co.uk/politics

62. هال براندز ، الحرب العالمية القادمة.. كيف تشبه الصراعات الإقليمية اليوم تلك التي أنتجت الحرب العالمية الثانية، البيان، 2025/05/09، https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?ID=26737&utm

63. By DASHA LITVINOVA, How Putin's crackdown on dissent became the hallmark of the Russian leader's 24 years in power, 6 march 2024. https://apnews.com/article/russia-putin-crackdown-opposition-dissent-prison-532705369591610a94e9e86340233380

64. عائد عميرة، ست سنوات على الثورة التونسية.. مكاسب رغم الإخفاقات، 14 يناير 2017، https://www.noonpost.com/16180/?utm

65. Elliot Bulmer, Federalism, Federalism International IDEA Constitution-Building Primer, Second edition, International Institute for Democracy and Electoral, 2015. _https://www.idea.int/sites/default/files/publications/federalism-primer.pdf?utm

66. Wayne A. Selcher, m e Politics of decentralized Federalism, National DivemMcation, and Re@onalismin Bradl, OURNAL OF INTERAMERICAN STUDIES AND WORLD AFFAIRS, 40(4), 1998. https://www.researchgate.net/publication/281295426_The_Politics_of_Decentralized_Federalism_National_Diversification_and_Regionalism_in_Brazil_Journal_of_Interamerican_Studies_and_World_Affairs_XXXX_No_4_Winter_1998_25-50

67. جواد كاظم البكري، أسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية، العدد 2196، 2008، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125312&utm

68. رعد القادري، الفيدرالية ومأزق العراق الدستوري، ورقة بحثية، برنامج الشرق الأوساط وشمال افريقيا، نوفمبر 2020. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-02/2021-02-05-iraq-federalism-arabic-alkadiri.pdf.pdf?utm

69. Raya Bhattacharya, Unitary State and salient features of the state, https://dacollege.org /uploads/stdmat/unitary%20states.pdf?utm_

70. https://ar.wikipedia.org/wiki.

71. الجزيرة، النظام الفدرالي، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A?utm_ ،2015/11/30

72. حمدي سيد محمد محمود ، الليبرالية عبر العصور : فلسفة الحرية وتحديات التطبيق، https://democraticac.de

73. طارق الحايك، الثورة الفرنسية.. حين بدّل غياب العدالة الاجتماعية وجه العالم، 12-06-2020، https://www.aljazeera.net

74. الجزيرة، النظام البرلماني، 16-11-2015، https://www.aljazeera.net/encyclopedia

75. الكادر التدريسي، الديمقراطية محاضرات في مفهوم الديمقراطية انظمة الحكم، جامعة البصرة، https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1712175829.pdf

76. محمد نبيل الشيمى، خطر الفساد السياسي على القيم الانسانية في الأنظمة الديكتاتورية، 6 ديسمبر 2015، https://democraticac.de

77. شبكة النبأ، السلطوية في أنظمة الحكم، 15 كانون الثاني 2023، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/33768

78. محمد حسن يوسف، خصائص النظام التسلطي، القاهرة، 17 يوليو 2012، https://www.saaid.org/Doat/hasn/229.htm

79. راتب شعبور، النظام التسلطي المحض وسبل تفكيكه، مجلة قلمون، العدد 25 و 26، كانون الثاني، 2024، https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2024/01

80. عبد الإله بلقزيز، حقوق الانسانس من فكرة إلى أديولوجية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 41، العدد477، 2018، https://caus.org.lb/wp-content/uploads/

81. سعيد ندا، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها، ومآلاتها، وكيفية التَّحكُّم فيها، 19 نوفمبر 2023، https://qiraatafrican.com

82. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التسلطية الجديدة في روسيا، 01 يناير 2025، https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/russia-new-authoritarianism-putin-and-the-politics-of-order-translated-arabic.aspx?utm

83. خليل العناني، العسكر والسلطة في مصر: حقائق مفزعة، 26 ديسمبر 2021، https://www.alaraby.co.uk/opinion/

84. كامل سلمان، نهاية عصر الأنظمة الشمولية، 17 ابريل 2025، https://sotkurdistan.net/2025/04/17/

85. قلاح المشعل، الدكتاتور المتمرد صدام حسين يتناسل عراقياً، 27 أبريل 2024، https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2024/04/1535956.html

– جعفر عباس، تركة الديكتاتورية.. السودان نموذجا 10 سبتمبر، 2022، https://arabi21.com/story/1460927/

86. .لولوه البورشيد، تحديات الأنظمة السياسية الحالية، 15 أكتوبر 2024، https://alseyassah.com/article/421665/

87. حسين عبد العزيز، قراءة في النظام الشمولي، 25 سبتمبر 2021، https://arabi21.com/story.

88. السيد يسين، ثورات الشعوب ضد السلطة المطلقة!، 26 أكتوبر 2011، https://elaph.com/Web/NewsPapers/2011/10/691907

89. رامي القليوبي، ثورة 1917... روسيا تستعيد ذكرى البلاشفة، 07 نوفمبر، 2017، https://www.alaraby.co.uk

90. محمد عبدالله إبراهيم، لا يَستقِيْم الانتقال إلا بإصلاح الأحزاب، سود أنايل، 25 جانفي 2021، https://sudanile.com

91. موقع نصح، العقوبات وأثرها على الأنظمة الشمولية: النموذج السوري دوام السلطوية وتحولها، 28 أغسطس 2017، https://www.nusuh.org/

92. علاء الدين الظاهر، الفكر الوطني الالماني وتوحيد المانيا ونسخته العروبية وسلوكها، العدد 6675، 2020. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=691820&utm_

93. منى عبد الفتاح، النزعات الانفصالية في العالم العربي... أحلام مؤجلة، Independent عربية، 28 يوليو 2023، https://www.independentarabia.com

94. بارك، الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية، 29 مارس 2016، https://barq-rs.com

95. النهار، البطالة العربية: تحديات متفاقمة تستدعي حلولاً سريعة، 2024/10/02، https://www.annahar.com/Economy

96. د.سفيان فوكة، الاستبداد السياسي وأشكاله المعاصرة؛ بحث في أسباب الاستدامة في المنطقة العربية، مركز المجدد للبحوث والدراسات، 09-05-2021. https://almojaded.com/

97. عمار التركاوي، السلطة التنفيذية، المجلد الرابع، 2010، https://mail.arab-ency.com.sy/law/details/163717

98. الموسوعة، مفهوم السلطة التنفيذية ودورها في الحكومة، 24/ أكتوبر/ 2024. https://www.arb6.com

99. محمد الفلاح، السياسة الدفاعية وأهميتها في حفظ الأمن والاستقرار، 2025/03/08، https://www.newspaper-nuctc.com/public/ar/article/765

100. مراد الشويني، السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي، البرلماني وشبه الرئاسي، 09 فبراير، 2014، https://milafattadla24.com/11557.html

101. Faster Capital، الجهات الحكومية : الوكالات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة : علاقة تكافلية من أجل المنفعة العامة، 24 مارس 2025، https://fastercapital.com/arabpreneur

102. سام دلة، النظام المختلط، الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد السابع، 2011. https://mail.arab-ency.com.sy/law/details

103. Univ dz، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: مفهومها وأسسها، 6 جويلية 2020، https://www.univdz.com/cours

104. Eric Petry, Uncovering Conflicts of Interest and Self-Dealing in the Executive Branch, 19 February 2025. https://www.brennancenter.org/our-work/research-reports/uncovering-conflicts-interest-and-self-dealing-executive-branch?utm

105. Written and fact-checked by, bicameral system, Also known as: bicameralism The Editors of Encyclopaedia Britannica, 30 mars 2025. https://www.britannica.com/topic/bicameral-system

106. شميم مزهر راضي الربيعي، السلطة التشريعية في النظام البرلماني في ضوء جمهورية العراق لسنة 2005، 2022/05/17. https://almerja.com/more.php?idm=174701

107. الموسوعة، مبدأ الفصل بين السلطات وأهميته9 نوفمبر 2024. https://www.arb6.com

108. المركز الديمقراطي العربي، الحماية الدستورية للحريات الفردية ومبدأ الملائمة مع المواثيق الدولية، 6 مارس 2021. https://democraticac.de/?p=73470&utm_

109. أبو العلا مروة، بحث ودراسة قانونية حول الرقابة البرلمانية على أعمال السطلة التنفيذية، 11 اكتوبر 2018، https://www.mohamah.net/law

110. سوجيت شودري، النظام شبه الرئاسي كوسيلة لتقاسم السلطة الإصلاح الدستوري للديمقراطية والانتخابات، 2014. constitutional transitions at nyu law https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2022/07/tnsemipresidentialismchoudhrystaceyar2013_0.pdf

111. محمود السعيد، البيروقراطية المزايا والعيوب، 20 سبتمبر 2024. https://www.youm7.com

112. رغد علي حسن، جماعات الضغط والسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية دراسة حالة (منظمة ايباك)، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2008. https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1406?utm

113. قانونسيك، التنظيم القضائي في الجزائر، 13 سبتمبر 2024. https://www.9anon4dz.com/2024/11/judicial-system-algeria.html?utm_

114. إيثار موسى، مقال قانوني حول السلطة القضائية في القانون الجزائري، 3 يونيو 2017، https://www.mohamah.net/law

115. Samantha Silberstein, Common Law: What It Is, How It's Used, and How It Differs From Civil Law, 12 February 2024, https://www.investopedia.com/terms/c/common-law.asp?utm

116. مصطفى مسلم، النظام القضائي في الإسلام، شبكة الألوكة، 2017/11/13. https://www.alukah.net/sharia

117. Law stopedia, A Comprehensive Guide to Understanding Different Types of Legal Systems and their Key Features, 29 march 2023. https://lawstopedia.com/a-comprehensive-guide-to-understanding-different-types-of-legal-systems-and-their-key-features/?utm

118. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استقلال القضاء ودور أجهزة النيابة العامة، 2018. https://www.unodc.org/e4j/ar/crime-prevention-criminal-justice/module-14/key-issues/1--general-issues--judicial-independence-as-a-fundamental-value-of-the-rule-of-law-and-of-constitutionalism.html?utm

119. المفكرة القانونية، الفساد القضائيّ: وجهٌ آخر لفساد النظام السياسي، 16-02-2017. https://legal-agenda.com

120. وجيه قانصو/ الأحزاب السياسية، مقال إلكتروني: https://www.kas.de/documents

121. أمل أبو هاشم، أشكال التمثيل السياسي.. دراسة حول أنواع الأحزاب السياسية وتأثيراتها في الواقع العالمي، 07 يناير 2024. https://www.elfagr.org/4848966?utm

122. المركز الديمقراطى العربى، دور الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، 22 مايو 2022. https://democraticac.de/?p=82070&utm

123. منظمة الأمم المتحدة، منظمات المجتمع المدني، 2022. https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

124. يوسف أسكور، الإعلام الجمعوي.. تجربة تجمع الإعلام والمجتمع المدني، 5 أكتوبر 2023. https://ijnet.org/ar/story

125. Mike Smeltzer, Noah Buyon, From Democratic Decline to Authoritarian Aggression, 2022. https://freedomhouse.org/sites/default/files/2022-04/NIT_2022_final_digital.pdf

126. United nations, Minorities and Cohesive Societies: Equality, Social Inclusion, and Socio-economic Participation, 30 November 2023. https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/12/minorities-and-cohesive-societies-equality-social-inclusion-and?utm

127. منال سخري، تغير المناخ.. المجتمع المدني شريك لوضع سياسات مستدامة للجزائر، 2024/11/28. https://attaqa.net

128. النعمى السائح العالم، مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها، مجلة الاسناد، العدد 11، 2016، https://www.uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/90/84

129. ماجد محمد رشدي، تحليل السياسات العامة: المفاهيم الأربعة والنماذج الخمسة، التنمية الإدارية، العدد 219، 2025. https://tanmia-idaria.ipa.edu.sa/Documents/219.pdf

130. حمدي سيد محمد محمود، السياسات العامة: رؤية شاملة لإدارة الدولة والمجتمع، الحوار المتمدن، العدد 8249، 2025. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=857617&utm

131. احمد السيد قردي، التحديات التي تواجه تطبيق السياسات، 29 أبريل 2024، https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1212548

132. محمد سلمى، تحديات البيروقراطية، الشبكة العربية للتميز والاستدامة، 13 مايو 2024، https://sustainability-excellence.com

133. تركي الفواز، اللامبالاة السياسية .. تحديات تعزيز المشاركة الانتخابية، 31-08-2024، https://www.ammonnews.net/article/871151?utm

134. نور السعد، توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في إطار اللامركزية والإدارية (طبقاً للدستور العراقي)،2013/09/10، ttps://www.iraqidevelopers.com/iraqfsc/ar/node/1524?utm_

135. خالد محمد، المساءلة.. أساس الحوكمة، 08-10-2024، https://kwna.net/2025/01/24/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%a1%d9%84%d8%a9-%d8%a3%d8%b3%d8%a7%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d9%83%d9%85%d8%a9/

136. مصطفى كتب، الحوكمة: مفهومها وأهميتها في تحقيق الكفاءة والشفافية، 2024/11/18. https://spskills.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7/?utm

137. بلال عقل الصنديد، الحوكمة الرقمية والتنمية المسدامة: تفاعل وتامل، 2025/02/03. https://www.aljarida.com/article/89101?utm_

138. أحمد عوض، الحماية الاجتماعية في الأردن، التقرير الوطني الأردن، مرصد الحماية الاجتماعية، المدونة العربية، دور السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي، 2024/04/11. https://blog.ajsrp.com

139. Germán Portillo، السياسة البيئية: المبادئ والخصائص والأمثلة الرئيسية، 2025/05/09، https://ar.renovablesverdes.com

140. Mateusz Brodowicz، حماية البيئة كعنصر من عناصر الأمن القومي، 1 ماي 2025، https://aithor.com/essay-examples/hmy-lbyy-kaansr-mn-aansr-lmn-lqwmy

141. صافي فرج، التنمية المستدامة: جسر بين الاقتصاد والبيئة، 2024/08/12، https://pokonline.com/arc/24986?utm

142. محمود فتح الله، إجراءات التكيف ومعضلات التمويل أمام الاقتصادات النامية: المشروطية المناخية،2022/11/07، https://www.siyassa.org.eg/News/18401.aspx?utm

143. برهان سليمان: تحديات الاستدامة: بيئة واقتصاد، 2025، https://borhansoliman.com

144. مجلة الأخبار المدونة العربية، تطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، 2024/11/09، https://blog.ajsrp.com /

145. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=6877&utm

146. مصطفى محمود عبده عنتر، النظرية الليبرالية من منظور النظرية السياسية: دراسة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي، 7 نوفمبر 2023. https://democraticac.de/?p=92927&utm

147. https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6987&utm.

148. صباح بالة، النظرية الليبرالية في تفسير الدراسات الأمنية، 2021/13/10. https://political-encyclopedia.org/dictionary

149. خضر عباس عطوان، صفاء ابراهيم الموسوي، الإعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي، مجلة قضايا سياسية، العدد66، 2025/05/11. https://political-encyclopedia.org/library/1510/download

150. حسن محمود جابر، التنظير الماركسي في العلاقات الدولية، لموسوعة السياسيّة، 2021-07-27، تاريخ آخر دخول: 11-05-2025 00:18، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/التنظير الماركسي

151. Peter J. Katzenstein is the Walter S. Carpenter, The Culture of National Security, 1996, https://cup.columbia.edu/book/the-culture-of-national-security/9780231104692/?utm
152. Prepared by the Human Security Unit, Framework for Cooperation for the system-wide application of Human Security, September 2015. https://www.un.org/humansecurity/wp-content/uploads/2017/10/Framework-for-Cooperation-for-the-System-wide-Application-of-Human-Security.pdf?utm

153. الموسوعة، الشخصية القانونية للدولة وخصائصها، 24 أكتوبر 2024. https://www.arb6.com

154. وسام درويش، أنواع المنظمات الدولية، موقع سطور، 28 فبراير 2021. https://sotor.com

155. مريم، أنواع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، موقع رؤى، 5 مايو 2025. https://ar.ra2ya.com/mno3

156. Hamra Tariq, The Convoluted Role of MNCs in Global Politics, 2023. https://www.paradigmshift.com.pk/mncs-politics/?utm.

157. الأمم المتحدة، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ازدهار البلدان ككرامة الإنسانا، 2022. https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/ utm

158. الهلالى محمد هشام حسين حماد، القيادة السياسية والسياسة الخارجية، المركز الديمقراطى العربى، 26 يوليو 2022. https://democraticac.de/?p=83578&utm

159. نهاد أحمد مكرم أحد عبد الصمد، اتجاهات فهم دور الفاعلين الدوليين في العلاقات الدولية – دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 4، العدد30، 2022. https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7823/download

160. مجلة المختبر القانوني، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، https://www.labodroit.com، 11/05/2025.

161. الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: دليل للمجتمع المدني، https://www.ohchr.org/ar/publications/working-united-nations-human-rights-programme-handbook-civil-society?utm، 11/05/2025.

162. دينا سليمان كمال لاشين، الاعلام وتأثيره والسياسة الخارجية، المركز الديمقراطى العربى، 27 فبراير 2020. https://democraticac.de/?p=64961&utm

163. عمران عمر علي، الصراع والتعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 8، العدد4، 2020. file:///C:/Users/AdHaM/Downloads/dindar1,+10.pdf

164. الهام ناصر، النزاعات المسلحة، الموسوعة السياسية، 2021/08/03. https://political-encyclopedia.org/dictionary

165. ALZAYAT LAW FIRM، ما هي أهمية التعاون الدولي؟، 2005، https://alzayatfirm.com/ar

166. باسل مغربي، العراق وإيران يتفقان على التنسيق في المستجدات الإقليمية والدولية، موقع عرب 48، 2025/04/11. https://www.arab48.com

167. Sergey Markedonov , Russia and Counterterror Cooperation, 25 April 2013. https://nationalinterest.org/feature/russia-counterterror-cooperation-8399?utm.

168. الشارقة 24، مفهوم العولمة.. أبرز مظاهرها وأهم آثارها، 23 يوليو 2024. https://sharjah24.ae/ar/Articles/2024/07/23/NJ99?utm

169. خيام محمد الزعبي جامعة الفرات، العولمة وأثرها على العلاقات الدولية، العدد 64، 2025. https://journal.alfuratuniv.edu.sy/index.php?Ser=6&func=12&id=969&lang=1&set=31&utm_s

170. فريق رواد، العولمة الاقتصادية: معناها وآثارها على الاقتصاد المحلي، 6 مايو 2023. https://www.roowaad.com

171. مهارات الناج، تأثير العولمة على المجتمعات والثقافات، 2023/11/27. https://www.annajah.n

172. الجزيرة، تأثير العولمة في الهُوية الثقافية، 04 ديسمبر 2020. https://www.al-jazirah.com/2020/20201204/cm31.htm?utm

173. سليمان صالح، ما تأثير وسائل الإعلام في العمل الدبلوماسي وتشكيل العلاقات الدولية؟!، 2022/04/11. https://www.aljazeeramubasher.net

174. احمد الغزي، العولمة التكنولوجية: ثورة في تفاعلنا مع المعلومات والأخبار، 30 أكتوبر 2024. https://jawak.com

175. https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Mallf-105-May-Final.pdf

176. الأمم المتحدة مكتب مكافحة الإرهاب، الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، https://www.un.org/counterterrorism/ar/chemical-biological-radiological-nuclear-terrorism?utm، 12/05/2025.

177. برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005. https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/19dec05ghalioun.pdf

178. mansfield hervey, le prince de nicolas madniaved encyclopedie britancan, in https://journals .openedition.org/ccm/13838.

179. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/12/06.

180. Boy Daniel (2007), L'environnement est-il un enjeu politique, HAL open science Barométre politique, Français, in https://sciencespo.hal.science/hal-009 72744 /document.

181. برنامج الامم المتحدة للبيئة (2000)، تقرير توقعات البيئة العالمية، على الموقع: https www.cedarekmp.net.

182. عثمان سحبان، لماذا هناك حاجة دائمة إلى بناء الثقة في المؤسسات السياسية؟، 2024/07/10. https://www.aljazeera.net/blogs/2024/7/10/ -?utm

183. وائل قيس، عزمي بشارة، الشعبوية وأزمة الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، 2020/11/20. https://www.syria.tv/?utm

184. ولد أباه، الديمقراطية في الغرب: جذور الأزمة السياسية الراهنة، 2024/07/08. https://ardd-jo.or، 12/05/2025.

185. مكتب الأمم المتحدة بمكافحة المخدرات والجريمة، الفساد والسياسة المقارنة، سلسلة الوحدات الجامعية حول مكافحة الفساد، https://grace.unodc.org/grace/uploads/documents/academics/Anti-Corruption_Module _3_Corruption_and_Comparative_Politics_AR.pdf?utm

186. صالح عبد القادر محمد عمارة الربيعي، الفصل بين السلطات، https://mjle.journals.ekb.eg/article_342967_57a16cdb03bb464418ef0718514753c6.pdf?um

187. حسن عبيد، الفرصة السياسية المتاحة والشعبوية، مركز الجزرية للدراسات، 19 آب، 2023. https://lubab.aljazeera.net/article/الفرصة-السياسية-المتاحة-والشعبوية-populism-and-pol/?utm

188. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسة للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، دليل الممارسات السليمة، 2012. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/AR_UN-Youth_Guide-LR.pdf?utm

189. منظمة ممكن للتوعية والإعلام، مخطط التدريب على مواجهة/معالجة المعلومات المضللة ومحو الأمية الإعلامية، https://sawab.ly/toolkit/?utm، تاريخ المشاهدة 2025/05/12.

190. خالد الشرقاوي السموني، الأدوار الثقافية للمجتمع المدني في تعزيز السلم و الحوار، المركز الديمقراطى العربى، 9 ابريل 2019. https://democraticac.de/?p=59980&utm

191. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، القانون البيئي والحوكمة، 2021/06/05. https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alqst/almham-althlatht-shr-alty-tq-ly-atq-aldwl-bshan-hmayt-altnw-albywlwjy-whqwq?utm

192. فريق الاقتصاد الكلي، لعنة الموارد التحديات الاقتصادية والسياسية للثروات الطبيعية، 2024/12/112. https://al-investor.com/resource-curse/?utm

193. https://jelc.journals.ekb.eg/article_173427_9ffe2dd17a24f762f28ab9e08404565c.pdf? utm

194. المنار، العولمة والبيئة، سبتمبر 2015، https://almanalmagazine.com شوهد بتاريخ 2025/05/12.

195. مدون حر، أهمية التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية، https://www.palse-saudi.com/4560/?utm، تاريخ المشاهدة، 2025/05/12.

196. الأمم المتحدة، مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة، https://www.un.org/ar/conferences/environment?utm، تاريخ المشاهدة 2/05/ 2025.

197. GIS ARAB، الاقتصاد الأخضر والتنمية وتجارب بعض الدول، 14 أغسطس 2023. https://gisarabi.com.

198. https://awonksa.com؟/التوعية-البيئية/utm

199. قاسم دنش، كيف تؤثر التكنولوجيا الحديثة في المشهد السياسي العالمي وترسم السياسات؟، 13 آذار 2012. https://www.almayadeen.net/reports.

200. خيرة مونية منصوري، وافية تجاني، التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية، أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، http://dspace.univ-ghardaia.dz/jspui/bitstream/123456789/7466/1/

201. وعد المؤمني، السياسة ووسائل الإعلام الرقمية: تحوّلات وتحديات، مركز قاف،2023/10/11. https://www.qaafe.net/_files/ugd/1f6d95_63121fa7adb64560a048d316ff88355c.pdf

202. يايمن بودهان، تأثير الأخبار الزائفة على الثقة في المحتوى الرقمي والهوية المهنية لمؤسسات الإعلام في الجزائر، العدد3، مركز الجزيرة للدراسات، 1 يناير 2024. https://aljazeerajournal.aljazeera.net/article

203. التحرير، غارديان: المعلومات المضللة عبر الإنترنت صناعة القرن 21، الجزيرة، 2023/02/18. على الموقع : https://www.aljazeera.net/politics/2023/2/18

204. التحول الرقمي والتحول الاجتماعي، فرع بنغازي، على الموقع: https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-322/

205. رافي برازي، الذكاء الاصطناعي والعلوم السياسية: مجالات التأثير ومخاطر التنفيذ، 20 أبريل 2025، https://bawabaai.com

206. هادير أحمد، مشروع حالة العلم : "الأمن السيبراني في الدراسات السياسية"، مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، 20 يناير 2025. https://egyptianenterprise.com

207. موقع حكومي رسمي تابع لحكومة المملكة العربية السعودية، السياسات المُستمدة من سياسة الحكومة الرقمية، 2025/05/01. https://my.gov.sa/ar/content/169?utm

المراجع باللغة الأجنبية

1. Aajitya Dubey, Federalism Versus Unitarism: A Comparative Study Of Government Structures, International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT), Volume 13, Issue 4 April 2025.

2. alfkr_alsyasy_walnzryt_al Diane Éthier, 2010, Introduction aux relations internationales, Éditeur, Presses de l'Université de Montréal, 4°eme eddition.،

3. bouyodjian juhen (2018), Les conditions de scientificité des Big Data en science politique, Revue française de science politique, vol 67. ،

4. Colas Dominique (2004), a Anomie et légalité : les origines de la science politique chez Platon et Aristote, Revue européenne des sciences sociales, T42n N°=129, La sociologie durkheimienne : tradition et actualité.

5. Descoings Richard (2007), science po : De la Courneuve à Shanghai, Préface de René Rémond, édition, Presses de Sciences Po

6. favre pierre (1985), histoire de la science politique, traite de science politique tome I. La science politique, science sociale. L'ordre politique Première Partie Chapitre I, paris en.

7. George Burdeau, méthode de la science politique, édition DALLOZ, Paris, 1959.

8. grron mone (2016), charles girard et christopler hanel, theorie politique et critiqu, revue francaise de science po,vol66, p p801/803.

9. Henry Mintz berg : le pourvoir dans les organisations, nouvelle présentation, Edition d'organisation, paris, 2003.

10. https://www.aljazeera.net/culture/2022/10/5

11. Klotz Audie, Lynch Cecelia (1999), Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, revu Critique internationale, n°2.

12. Maïa Pal, Introducing Marxism in International Relations Theory, 250/02/2018. https://www.e-ir.info/2018/02/25/introducing-marxism-in-international-relations-theory/?utm

13. Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, TAKING STOCK: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics, Rev. Polit. Sci, 2001.

14. roxanne jamal shakor, mohammed yahyajihad, he impact of political globalization on the future ofinternational relationsin the arab world, N° 80, 2025. https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/656/506

15. Sfez Lucien (2002), Science politique et interdisciplinarité, Éditeur : Éditions de la Sorbonne.

16. srael Marques, Modern Political Science, Federal State Autonomous Educational Institution of Higher Education, National Research University ”Higher School of Economics” Department of Political Science, Course syllabus (19-2018), https://israelmarques.com/wp-content/uploads/2019/12/IM-Modern-Political-Science-Spring-2018.pdf

17. Taguieff Pierre-André (1997), Le populisme et la science politique du mirage conceptuel aux vrais problèmes, Vingtième Siècle. Revue d'histoire, vol ,4/33. In https://www .persee.fr/doc/xxs_0294-1759_1997_num_56_1_4489.

18. Ute Gerhard , Jenson Jane Anne- Devreux Marie (2006), Féminismes : théorie et politique, revue Cahiers du Genre HS, 1.(3)